الفصل الثالث
النظريات السكانية الحديثة

أولا: نبذة عن المحيط الاجتماعي و الاقتصادي وكذا السياسي الذي ظهرت فيه.

ثانيا: النظريات الطبيعية والبيولوجية.

١ـ آراء روبرت توماس مالتوس

٢ـ آراء جون قرونت في السكان

٣ـآراء جوهان سوسملتس

٤ـآراء ميشال توماس سادلر

٥ـ آراء توماس دبلدي

٦ـآراء سبنسر في السكان

٧ـ آراء كواردو جيني

٨ـ آراء جوزي دكسترو

٩ـ آراء بيرل وريد

ثالثا: النظريات الاجتماعية والاقتصادية.

١ـ آراء كارل ماركس

٢ـ آراء ألكسندر كارسو ندرز

٣ـ آراء كنجزلي ديفز

٤ـ آراء أرسين ديمون

٥ـ آراء ريكاردو دافيد

٦ـ آراء آدم سميث

٧ـ آراء جون ستيوارت ميل

٨ـآراء سيدني كونتز

٩ـ آراء جون راسل

١٠ـ آراء إميل دور كايم

١١ـ آراء أدلف كوست

١٢ـ آراء الفكر الروسي في السكان

١٣ـ آراء آيان بووين

١٤ـ آراء نظرية الفراد سوفي

١٥ـ نظرية التحول الديموغرافي

أولا- نبذة عن المحيط الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي الذي ظهرت فيه النظريات الحديثة حول السكان.

إن القضايا السكانية بأبعادها الإنسانية المعقدة شهدت روافد فكرية متباينة في تحليلها و تفسيرها و التنبؤ بها في محيط الدراسات الديمغرافية الإقتصادية و الإجتماعية.

فالتحولات الديمغرافية التي يمر بها المجتمع خلال سيرورته و دورته جلبت إليه مجموعة من المفكرين الذين حاولوا تفسير ذلك التغير باعتبار أن هذه الأخيرة ليست مقيدة بعوامل بيولوجية فقط، بل هي وليدة دوافع أخرى ذات طابع اجتماعي و اقتصادي و ظروف عامة يعيش في وسطها الإنسان. و من ثم لا يستطيع أحدا منا اليوم أن يتجاهل رواد هذا الفكر و إسهاماتهم في بناء مدارس نظرية متنوعة حول هذه المسألة باختلاف وجهات نظرهم، و التي على أثرها يتم تحليل السيرورة التي وفقها يسير النمو السكاني عموما. و بما أن الظواهر السكانية تخضع لمؤشرات طبيعية أو بيولوجية و أخرى اجتماعية و اقتصادية، فهناك إقترابات ذات قاعدة سوسيولوجية و أخرى إقتصادية.

فحينما نلقي نظرة على هذه المدارس نجدها قد اكتسبت شهرتها من روادها الأوائل، فالمدرسة البيولوجية اقترنت اهتماماتها من مقالات مالتوس و مؤيدوه و المدرسة الطبيعية استمدت شهرتها من خلال كتابات سادلر وأنصاره، أما المدرسة الإجتماعية و الإقتصادية فقد جاءت منطلقاتها من فكر ماركس والإيديولوجيون الذين تابعوه.

و قبل أن نتعرض إلى هذه النظريات و التي لا يمكن الإستعانة بها إلاّ إذا عرفنا السياق التاريخي الذي وجدت فيهفسنحاول حوصلت ذلك في الفقرات التالية:

في الفترة الممتدة بين القرنين ١٦ – ١٧ ظهرت آراء كثيرة عن السكان منها من شجعت الزيادة السكانية و منها من حاربتها و نبذتها، و كانت القوة حينها هي الإعتبار السائد الذي كانت تصنعه الدول في المرتبة الأولى لتدعيم سياستها الخارجية و تبيان عظمتها و قوتها مع نظيرتها حيث كان التفكير الأوروبي حينها تحت تأثير التجاريين في القرن15 الذين كانوا يشجعون النسل خاصة بعد أن اكتشف كريستوف كولومبس القارة الأمريكية، و هذا بغية فتح مشروعات تغني دولهم بالمعادن النفيسة. و لما كانت هذه المشروعات تحتاج إلي اليد العاملة الكثيرة وكانت السيطرة السياسية تحتاج إلى الجنود و البحارة اقتضى الأمر تشجيع كثرة السكان[1]

[1]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص٣٠.

و في هذه الفترة تعاظمت كذلك حركة التجارة الدولية و ازداد الطلب العلمي على الصوف الإنجليزية و هو ما أدى إلى ظهور حركة الأنسجة و هي الحركة التي شهدت تجميع الملكيات و الحيازات الزراعية الصغيرة و المتوسطة في شكل حيازات رأسمالية كبرى[٢]. فتحولت الأراضي الزراعية إلى مراع لتربية الأغنام بهدف إنتاج الصوف، مما أدى إلى ظهور العديد من الفلاحين البطالين و اللذين اتجهوا نحو المدن للعمل، فانجر عن هذه الحركة – حركة الأنسجة- نقص في إنتاج الموارد الغذائية و على الأخص مادة القمح فعم بذلك الفقر و التسول، مما أدى إلى ظهور حركة ضخمة في البرلمان الإنجليزي تنادي بالسماح باستيراد الغلال من القارة الأمريكية.

فمدرسة التجاريين ربطت بين السكان و التجارة الخارجية أي أن الدولة الكثيرة السكان عليها أن تصدر العمال و تستورد المادة الخام. حيث قال مفكروها "أنه تقع على عاتق الدولة أعباء كثيرة لذلك يجب أن تكون الدولة غنية و قوية و يجب أن تلجأ إلى الوسائل التي تقوي سلطانها، كأن تنشأ جيشا قويا و يكون لها خلف البحار ممتلكات واسعة و عدد كبير من السكان"[3].

و في القرنين ١٢ – ١٣ قامت المدرسة الاقتصادية بتأكيد الأهمية الإقتصادية و السياسية و الفكرية للسكان، بمعنى أن قوة الدولة ترتبط بعدد سكانها.

فمدرسة التجاريين فقد ربطت بين السكان و التجارة الخارجية بمعنى أن الدولة كثيرة السكان عليها أن تصدر العمال و تستورد المادة الخام كما قلنا. وإلا فإن السكان يضطرون إلى الحياة في نطاق القوت الذي ينتجونه في أراضيهم فقط.

و في هذه الفترة ظهرت أول دراستين موضوعيتين للسكان هما دراسة جون قرونت الإنجليزي سنة ١٦٦٢ بعنوان ملاحظات طبيعية و سياسية قائمة على أساس قوائم الوفيات Natural and political observations made upon the Bille of Mortality"، و دراسة جوهان سوسملش الروسي عام١٧٤١ تحت عنوان اللاهوت النفساني.

و بعد حركة التجاريين ظهرت حركة الطبيعيين و التي كانت لها الأثر على التفكير السياسي أنداك هي الأخرى، فقد اهتم الطبيعيون بتخفيض حدة الفقر. فأولوا الزراعة عناية

---

[٢]– السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص٢٥.

[3]– علي عبد الله الجباوي، الأنثروبولوجيا – علم الأناسة – مطبعة حيان، دمشق، ١٩٨٨، ص ص٤٨-٦٧.

كبرى اكثر من الصناعة والتجارة. فنقل التفكير من مبدأ الإهتمام بالقوة و ملأ خزائن الدولة – رأي التجاريين- إلى مبدأ الإهتمام بقوت الشعب – رأي الطبيعيين –.

إن الطبيعيين هم الآخرين شجعوا التزايد السكاني شريطة أن يعيشوا السكان في رخاء و هؤلاء إعتبروا أن الطبيعة قوة ذاتية مسيطرة تتحكم في نموهم و معدل تزايدهم. و أن قدرة الإنسان تقف عاجزة أمام التحكم في عدده. حيث أن هناك قوة طبيعية خارجة عن قدرة الإنسان و أقوى منه هى التي تحدد معدل نموه و تكاثره.

و لقد أثرت هذه الحركة في الفكر السياسي في أوربا حوالي منتصف القرن الثامن عشر ١٨ و بداية القرن ١٩ . و هو رد فعل عكسي لوجهة نظر التجاريين .

و لقد ظهر خلال هذه الفترة عددا متزايدا من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان من أمثالها تلك المحاولات التي ساهم بها كل من بنجمان فرانكليين و توماس جيفرسون و غيرهم و التي بدأت تستفيد بالتقدم الذي طرأ على البحث العلمي و الإحصائي و نتائج العلوم البيولوجية و غيرها في فهم و تفسير الظواهر السكانية.

و هؤلاء العلماء حاولوا إيجاد قانون لنمو السكان ليتمكنوا من معرفة ما حدث في الماضي و ما سيحدث في المستقبل، دون أي تدخل من طرف الإنسان من ناحية القيم و العادات و الإتجاهات لأن ذلك شيء طبيعي و لا يمكن للإنسان منعه. و هذا عكس ما جاء في النظريات الإجتماعية و الإقتصادية التي تفسر النمو السكاني في ضوء الظروف و العوامل الإجتماعية التي تؤثر على اتجاهات الإنسان في تحديد نسله، و هي بذلك تعتبر أن نمو السكان لا يرجع إلى أي قانون طبيعي ثابت يتحكم فيه العامل البيولوجي للإنسان وحده بل أن نمو السكان يخضع لعدد كبير من المعايير و العوامل المختلقة التي تحدد عدد السكان تبعا لأنواع البيئات الإجتماعية و الإقتصادية المختلفة التي يعيش فيها الإنسان.

و عليه فهذه المدرسة عملت على تأكيد الأهمية الإقتصادية و السياسية و الفكرية في تحديد عدد السكان.

و في العصور الحديثة غدت المسائل السكانية مسائل علمية تعالج وفق منهج إحصائي رياضي يعبر عنها بأرقام رياضية و رموز لها دلالتها الإجتماعية و الإقتصادية، فأصبحت تدرس من الوجهة الكمية، كما أنها أصبحت تعد من المسائل المعقدة و المتشابكة لأنها ترتبط بمسائل التخطيط و التنمية إرتباطا وثيقاو تتفاعل فيها العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، الديموغرافية و السياسية و غيرها. تفاعلا وظيفيا ضمن المنظومة الإجتماعية المتغيرة و المتطورة.

و سنحاول أن نلقي نظرة على أهم آراء المفكرين في مختلف المدارس الفكرية الطبيعية منها و الإجتماعية و الإقتصادية.

ثانيا- النظريات الطبيعية و البيولوجية.

١- آراء روبرت توماس مالتوس Thomas Robert Malthus

يعتبر مالتوس الذي عاش ما بين ١٧٦٦-١٨٣٤ من الرواد الأوائل للدراسات السكانية، هذا لأنه كان أفضل من كتب عن السكان بطريقة علمية إحصائية.

و لقد تزامنت آراء/ نظريته مع فترة هامة من تاريخ أوروبا، أين شهدت فيها إنجلترا خاصة عدة تغيرات في عدة مجالات، إجتماعية، إقتصادية و سياسية و كذا ثقافية.

لقد ولد مالتوس في إنجلترا سنة ١٧٦٦ من أب من أصحاب الأراضي في الريف و بعد أن أتم دراسته الثانوية إلتحق بجامعة كمبردج لدراسة اللاهوت. وهي جامعة إهتمت و اشتهرت بالرياضيات[٣] لهذا نجده بشيء لا ينقصه الدليل العلمي.

ثم اشتغل في دراسة اللاهوت سنة ١٧٩٣، و في سنة ١٧٩٦ أصبح قسيسا في إحدى المقاطعات القريبة من لندن بالإضافة إلى ذلك كان يدرس الدين في جامعة الكمبردج.

لقد عاش في عصر كانت إنجلترا فيه تشهد انقلابا اقتصاديا و اجتماعيا صميما، إذ كان الريف فيها متأخرا و الصناعة بدأت تقوم و تظهر و تتسع و تجلب إليها عددا من الريفيين. كما أن الفتن و الإضطرابات كانت تقع في الأرياف و المدن، وكان الناس آنذاك كثيري الأولاد، حيث كتب مواطن لمالتوس و معاصرا له و هو أرثور يونغ عن مقاطعة لنكلنشين "يزداد السكان هنا ازديادا سريعا إلى حد أن الأولاد و الخنازير يعج بها كل المكان"[٤].

و كانت أحوال البلاد الأخرى أسوأ من حال إنجلترا، فهذا يونغ نفسه حين ساح في فرنسا لقى مشاهد البؤس و الفقر في جميع أنحاء البلاد أنداك، و بدت له غاصة بالنسبة إلى سعة أرضها و بالنسبة إلى نظامها الإقتصادي المستند على الزراعة، و كانت النساء خاصة في درك جد منخفض من الوساخة، فهو حين بلغ مقاطعة لنغدوك يتحدث فيها عن "هذه الكائنات التي لا تشبه النساء لياقة، و إنما هي روث متجولا"[٥].

و يذكر أن نظرية مالتوس للسكان انبثقت على إثر المناقشات الوضاءة مع والده، إذ كان والده من الرجال المثاليين المتعاطفين مع آراء التفاؤل، التي سادت القرن الثامن

---

[٣]- حسن ساعاتي، عبد الحميد لطفي. المرجع السابق، ص٣٩.

[٤]- عبد الكريم الباقي. المرجع السابق، ص٢٧.

[٥]- نفس المرجع، ص٢٨.

عشر. فتقبل آراء كل من جودوين ودي كندرسيه كناي مثل ما كان فيه أغلب الناس في تلك الفترة، فهؤلاء كانوا يعزون الشرور الإنسانية إلى الحكومات القائمة و الهيئات السياسية و المنظمات الإقتصادية و الإجتماعية و ليس إلى الإنسان نفسه.

و نشير هنا أن والد مالتوس كان صديقا حميما لأحد كبار مفكري فرنسا يومئذ و هو جون جاك روسو، فلقد أعجب والد مالتوس بهذه الآراء المتفائلة و أعلن إعجابه لها على كل من حوله، إلا أن الإبن ملتوس لم يحذو حذو أباه، إذ لم يتأثر بهذا التيار التفاؤلي لأنه كان يحكم عقله في كل شيء و جاءت مفاهيمه و آراءه و اتجاهاته على عكس والده، مبناة على أساس ديني، إقتصادي و إحصائي.

قد يكون السبب في ذلك هو الفترة التي شب فيها، حيث كانت الثورة الصناعية في أوج ظهورها، و كانت أوروبا برمتها مبشرة بالخير في مستقبلها، و هذه المقاربة الجديدة التي كانت تدور في تلك الفترة تنص على أن العقل و العلم هما الوحيدان اللذان سوف يحلان مشاكلها. فقد كان القرن الثامن عشر يجني ثمار عصور النهضة و التنوير في مجال العلم و الفن و يجني ثمار الثورتين الزراعية و الصناعية اللتين سادتا غرب أوربا في ق ١٧م إذ أدخلت الآلة في الزراعة و الصناعة مما سمح بزيادة الإنتاج، كما بدأت الصناعة حينها تنتقل من المنازل إلى المصانع و بدأت بوادر الرأسمالية في الأفق.

كما عاشت أوروبا في هذه الفترة فترة سلم، مما أدى إلى نشأة الفلسفة التحررية، و ازدهرت العلوم الطبية والكشوفات العلمية فتحررت من الفكر المسيطر الكنائسي،و تحررت الأرض و الإنسان من يد الإقطاع، مما ساهم في بلورة أفكار المثاليين مثل جو دوين و كوندورسي. إذ كان يريان أن المستقبل الأوروبي يبشر بالتفاؤل و عالجوا مشكلة الفقر التي بدأت تظهر في المدن الصناعية، بقولهم أن إستثمار الأراضي مازال متسعا و لا حد له وأن الإنسان باستطاعته أن يصل إلى مستوى الكمال و السعادة.

إلا أنهما تغافلا عن الطمع و الجشع الذي كان يسود بعض الطبقات في المجتمع، و هو الذي سيخلق و يوسع من دائرة الفقر. فجاء مالتوس بطرح آخر متسائلا عن مدى تأثير النمو السكاني على رفاهية هؤلاء السكان ؟

هذا السؤال الذي اعتبرناه فيما بعد نقطة البداية في النظريات السكانية، بل كان العمود الفقري الذي قام عليه علم السكان كفرع مستقل بحد ذاته فيما بعد.

رأي مالتوس في نمو السكان في مقاله الأول:

كانت البداية الأولى لفكر مالتوس في السكان في مقاله الذي نشره عام ١٨٩٨ و هو في الثانية و الثلاثين من عمره دون أن يقرنه باسمه، و هو "مقال عن مبدأ العام للسكان،

كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل، مع ملاحظات على تكهنات جدوين و دي كوندرسي و غيرهما من الكتاب"[٦].

« An essay on the principal of population as it affects the future improvement of society, with remarks on spectulation of Mr Godwin, Mr Decondercet and other writers »

لقد كتب مالتوس هذا المقال دون أن يتسلح بسلاح العاطفة، و قد راجت أفكاره في ذلك الوقت منذ أن نشر هذا المقال و السبب في ذلك فقر الطبقة العاملة فقد كتب مقاله أثناء حروب نابليون التي كانت سببا في فقر الناس المدقع و عاملا لقبولهم بهذا المذهب[٧].

و من عنوان مقاله نلاحظ أن آرائه كانت موجة لنقد آراء معاصريه مثل كوندرسي حول كتابه تاريخ تطور روح الإنسانية، و جودوين في بحثه المتعلق بالعدالة السياسية الذي نشره عام ١٧٩٣*.

حيث رأى مالتوس أن خطأ جودوين الأكبر يتلخص في أنه أرجع جميع رذائل المجتمع و ما يحيط به من شقاء الى القوانين التي وضعها الإنسان بنفسه. و أن الإنسان بدوره إذا أحسن وضع قوانينه و أحكام إدارة نظام الملكية في المجتمع سيصل إلى لب الداء و أصل الدواء[٨].

فمقاله الأول لم يكن نتيجة أبحاث موضوعية و تقصٍ لِحقائق. و لكن كان ردًا على ما كان سائدا في بعض الدوائر الفكرية التي كانت ترى أن أفضل معيار لسعادة الأمم هو عدد سكانها، و قد رد على ذلك بقوله "أن عدد السكان هو بالفعل أفضل معيار لسعادة الأمم و رفاهيتها و لكن عدد السكان المتزايد ما لم تقابله زيادة مماثلة في موارد الثورة فان ذلك يؤدي إلى تعاستها و ليس الى سعادتها.

نشر مالتوس هذا المقال دون توقيعه، و ارتكز رأيه في السكان على النقاط التالية:

- إن الزيادة السكانية حسبه هي مجرد عملية بيولوجية بحتة لا علاقة لها بالنظم الإجتماعية وبعبارة أخرى لا توجد علاقة بين النمو السكاني و تغير أو تطور قوى الإنتاج في أي مرحلة تاريخية، إذ بنى تحليله السكاني في هذه الطبعة على مصدرين.

---

[٦]- حسن ساعاتي، عبد الحميد لطفي. المرجع السابق، ص٤٠.

[٧]- عمر رضا كحالة، المرجع السابق، ص١٥٨.

* و فيه يرى أن سبب الفقر و الأمراض التي تنتشر بين الأفراد في المجتمع مرده المؤسسات الاجتماعية و النظم التي تسوده.

[٨]- صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص٦٢.

الأول: و هو أن الغذاء ضروري لحياة البشر في أي وقت من الأوقات.
الثاني: أن العاطفة الجنسية ضرورية و متواجدة في أي زمن من الأزمنة.
- كما رأى مالتوس أن قوة التكاثر البشري أعظم من قوة الأرض في إنتاج الغذاء لهم، فإذا لم يعق نموهم و تكاثرهم عائق سيتزايدون حسب متتالية هندسية في الوقت الذي يزداد فيه الغذاء حسب متتالية حسابية فقط، و بما أن الإنسان من المستحيل أن يعيش بدون غذاء فلابد من توجيهها نحو التعادل.

فحسبه لما يكون عدد السكان بسيطا و مساحة الأرض كبيرة فيمكن زراعة أراضي أخرى و بالتالي سيكون هناك اكتفاء ذاتي، لكن مع زيادة عدد السكان تقل و تستنزف الأراضي الصالحة للزراعة و بذلك لا يمكن توفير الغذاء للجميع. ذلك لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج لعدم توفر أراضي أخرى، و الأراضي الراهنة محدودة الإنتاج فستكون النتيجة المجاعة و الهلاك، لهذا ذكر مالتوس عدة تدابير تعمل على حل هذه المعضلة.
- رأى مالتوس أن الجوع و الفقر و انتشار الرذيلة و البؤس و كذا فساد الأخلاق هى مشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع إلى مفعول هذا القانون الأبدي القائم في كل مكان و زمان، و أن هذه الآفات لا صلة لها بالنظام الرأسمالي و لا بطريقة الحكم و سوء توزيع الثروة، فحسبه الفقراء لما يتكاثرون بكثرة يجلبون الشقاء لأنفسهم لأنهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي، و ما يترتب عليه من مشاكل لهذا رأى أن أحسن مساعدة يمكن إعطائها للفقراء هى توعيتهم بمخاطر التكاثر المفرط، فكان من أشد المعاديين لقانون الفقراء، الذي كان ينص على توزيع بعض المساعدات عليهم. إذ كان يرى في ذلك تشجيعا لهم على الزواج و الإنجاب.

و في هذا الشأن سخر من الفيلسوف الإجتماعي الفرنسي كوندرسي حين قال لمحاربة الفقر لابد من تخصيص رصيد مالي يساهم به رب العمل بجزء منه و يساهم العامل بالجزء الآخر، يصرف منه على اليتامى و المعوقين و العجزة...الخ. بل يصرف كذلك لمساعدة من يريد أن يتزوج أو يبدأ في مشروع اقتصادي.

لهذا طرح مالتوس سؤالا عريضا حيث قال "إذا كانت الأرض لا تكفي إلاّ على عددا محدودا من السكان فلماذا ندعو الناس للزواج و الإنجاب، و كيف نطلب من العاملين المجديين في المجتمع أن ينفقوا على الفقراء و العجزة؟ و كيف نسوي بين العامل و العاطل؟

- كما عرج إلى أخطاء جودوين إذ قال أنه ما كتب إلا عن أحلام و خيال للوصول للسعادة في كتابه " العدالة السياسية "، فحسبه جودوين يرجع جميع مساوئ المجتمع من بؤس و شقاء إلى القوانين التي وضعها الإنسان بنفسه، وأن الإنسان باستطاعته أن يسن قوانين توصله إلى السعادة و الهناء، فليس من العسير استئصال الشر من هذا العالم طالما أن الإنسان هو الذي يسيره، فمالتوس رد على هذا الرأي و قال كل هذا صحيح لكن ماذا يستطيع أن يعمل و ما الذي تستطيع القوانين إصلاحه إزاء قوى الطبيعة نفسها و شهوات الإنسان نفسه الذي تتزايد باستمرار.

و من هنا نرى أن مالتوس ربط بين البؤس و الرذيلة من جانب و بين الزيادة السكانية من جانب آخر. لذا ختم مقاله هذا بهذه النتيجة، و هي أنّ عدم المساواة الطبيعية بين قوة السكان في الإنجاب و قوة الأرض في الإنتاج و تداخل القانون الأعظم للطبيعة من أجل حفظ آثارهما في تعادل دائم.

و كما توقع مالتوس فقد ثارت ثائرة رجال الدين عندما وصفت آرائه من كثير من المفكرين يومئذ بأنها "ضد الدين" إذ اتهم و هو من رجال الدين ببرودة العاطفة و التشاؤم، بل إلى درجة معاداة الإنسانية. لاسيما و أنه من رجال الدين الذين يجب أن يحرصوا على سمعتهم الدينية لذلك وصف بالقنوط من رحمة الله.

إلا أن مالتوس كان على بين و علم من الاتجاهات السكانية التي كانت سائدة في عصره و التي كانت تعمل على طلب الزيادة من الأيدي العاملة لإدارة المصانع بأرخص الأثمان. و طلب البحارة للأسطول لاكتشاف القارة الأمريكية، و من جهة أخرى كان يشتكي من كثرة النسل و بازدحام المدن الصناعية بالسكان فكتب مقاله مبديا فيه رأيه و حذر من الإقدام الغير محكم نحو الزيادة السكانية و التي قد تأتي على كل ما حققته الثورة الفكرية و الصناعية في تلك الفترة.

و لكل تلك الانتقادات التي تلقاها مالتوس عكف خمس سنوات كاملة على تحليل و تدعيم آرائه السالفة الذكر، و من أجل ذلك دخل في مناقشات شفهية و كتابية مع والده، ثم أعاد نشره باسمه تحت عنوان "بحث في أصول السكان" سنة ١٨٠٣ و كان يهدف من خلاله إلى اختبار أحد الأسباب المهمة التي عاقت تقدم البشرية إلى السعادة.

مبدأ مالتوس في السكان في مقاله الثاني :

بدأ مالتوس في هذا المقال عرض مبدأه العام في السكان بقوله " أن الغرض الأساسي من مقاله أن يختبر أحد الأسباب المهمة " التي عاقت تقدم البشر إلى السعادة كما

قلنا، أما السبب فهو الإتجاه الثابت لجميع المخلوقات الحية نحو التزايد بدرجة أكثر من الغذاء المعد لها. و قبل أن يشرع في تحليل أسبابها طرح سؤالا كبيرا مفاده:

ما تكون عليه زيادة السكان لو تركت لتعمل في حرية تامة و لم توجه ؟

و ماذا ينتظر من غلة الأرض و إنتاجها ؟ في هذه الظروف ؟

و أهم أسسه النظرية التي ينطلق منها في هذا المقال تتمثل فيما يلي:

ـ يتزايد السكان إذا لم يعق نموهم عائق حسب متوالية هندسية، وفقا للأرقام التالية ١، ٢، ٤، ٨...الخ. في الوقت الذي يزداد فيه القوت في شكل متوالية حسابية أي ١، ٢، ٣،...الخ و بذلك سيتضاعف عدد السكان كل ربع قرن[٩].

فيقول: "إذا أخذنا الأرض كلها...و فرضنا أن عدد السكان الحالي يعادلون ألف مليون، فإن الأنواع البشرية سوف تتزايد حسب الأرقام ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦..إلخ، بينما يزداد القوت حسب الأرقام التالية ١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩...الخ. على ذلك فخلال قرنين يكون عدد السكان بالنسبة للمواد الغذائية كنسبة ٢٥٦ إلى ٩ و بعد ثلاثة قرون كنسبة ٤٠٩٦ إلى ١٣"[١٠] وطبقا لفكرة المتوالية الهندسية فإن عدد السكان يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لانهاية.

إن كل حد من حدود السلسلة الهندسية حاصل من الحد الذي قبله مضروبا بعدد ثابت و الذي اعتبره مالتوس الرقم ٢ . أي أن كل حد من السلسلة هو ضعف الحد الذي قبله في حين السلسلة الحسابية فكل حد من حدودها هو حاصل من الحد الذي يسبقه مضافا إليه عددا ثابتا.

و قد اعتمد مالتوس على سلسلة الأعداد الطبيعية في هذه السلسلة التي يزيد كل عدد منها على السابقة له برقم واحد فقط فضرب لنا مالتوس مثلا عن سكان أمريكا حيث قال: "إن الولايات الشمالية الأمريكية كانت وسائل المعيشة بها أكثر من الكفاية، و كانت أخلاق الناس أكثر صفاء و لم تكن العوائق ضد الزيجات المبكرة كثيرة... قد وجدنا أن السكان كان يتضاعف عددهم في أقل من خمسة و عشرين عاما، و ذلك خلال فترة تزيد عن قرن و نصف. و على الرغم من ذلك فإنه في خلال هذه الفترات كانت الوفيات كثيرة في بعض البلاد، بل كانت تزيد على المواليد أحيانا و لذلك يمكن أن نعلن في أمان أن

---

[9] - Armand Mattelard, Géopolitique de contrôle des naissances, ed universitaire, paris, 1967, p13.

[١٠]– حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص٤٤.

السكان إذا لم يعق نموهم عائق يستمرون في مضاعفة عددهم كل خمس و عشرون عاما أو يتزايدون في متتالية هندسية[11]" .

ثم ضرب لنا مثلا عن زيادة إنتاج الأرض في بريطانيا على عهده مع العلم أن الصناعة كانت تحتل المنصب الأول في إقتصادها. حيث قال أنه إذا اعتنى بالأرض عناية فائقة فإنها سوف تنتج إنتاجا يبلغ ضعف الإنتاج الأصلي بعد ٢٥ عاما، كما رأى في الوقت نفسه أن الأرض لا يمكنها أن تنتج أربعة أمثال إنتاجها الأصلي بعد خمس و عشرين سنة، كما يحدث في حالة الزيادة بين السكان.

و لما كان السكان يتضاعفون مرة كل ٢٥ سنة لزم أن يحصل تباين كبير بين عددهم و مقدار القوت المتوفر لهم. حيث يقول أن مصادر الطبيعة أو قدرة الأرض عموما على إنتاج ما يطلب عيش الإنسان محدودة و تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

وخلاصة هذا القانون أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الحد الأقصى من الإنتاج مهما استخدم من العمال و استثمر من رؤوس الأموال، بحيث لو زاد مقدار ما استثمر فيها فإن ما تنتجه سوف يتناقص تدريجيا. لذلك يرى مالتوس أن الأمر خطيرا وجد خطير على حد تعبيره بما أن الزيادة السكانية غير متناسبة مع قدرة الأرض على إنتاج ما يستهلكون، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انتشار الفقر و الأمراض والشقاء، وبالتالي ترتفع معدلات الوفيات، ومعنى هذا و بطريقة غير مباشرة يقول مالتوس أن الرغبة الجنسية في الزواج و الإنجاب هي ضد سعادة الإنسان، فزيادة عدد السكان تؤدي بهم إلى الهلاك كالجوع، الأمراض و الحروب...الخ.

فقلة الموارد الغذائية تؤدي بالناس إلى التنازع و التنافس على الطعام و الصراع، حيث يقول: "إذا ما رسمنا خطا بيانيا لأمة عمرت أرضها بالسكان عمرا وافرا إلى حد كاف مثل إنجلترا أو فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا وجب علينا الإفتراض أنها وجهت عنايتها الكبرى إلى الزراعة فتواصل في إنتاج محصول يزداد على الدوام خلال ٢٥ سنة مقدرا يعادل ما تنتجه في الوقت الحاضر..... فأنجح المزارعين و أعظمهم تفاؤلا يكاد لا يأمل في غضون ٢٠٠ سنة القادمة أن يبلغ إنتاج المزرعة الوسطى في بلادنا ثمانية أمثال ما تنتجه من الغذاء حاليا..... مع ذلك تسير هذه الزيادة وفق متوالية حسابية و تقل جدا و إلى حد لا يقبل أي

---

[11]– نفس المرجع، ص ص ٤٢، ٤٣.

مقارنة عن تكاثر السكان الطبيعي الجاري حسب متوالية هندسية، يرتفع فيها عدد أفراد أية أمة خلال ٥٠٠ عام إلى ما يفوقه بمليون مثل و نيف عوض عن الأمثال العشرين[١٢].

و يرى مالتوس أنه كي يستمر السكان في المعيشة يجب أن يتوفر لديهم حد أدنى من لوازم الحياة أطلق عليهم حد الكفاف la subsistance، فإذا عجزت الدولة عن تهيئة هذا الجو فإن النمو السكاني لا بد و أن يؤدي إلى وضع غير مرغوب فيه و لا يمكن تجنبه إلا بالحد من هذا التزايد، أما إذا كانت في استطاعة الدولة تهيئة مستوى معيشي يفوق حد الكفاف كان في استطاعة السكان التكاثر حتى يعودوا مرة أخرى إلى حد الكفاف[١٣].

و منه فنلاحظ أن مالتوس يرى أن العامل المحدد لعدد السكان هو القدرة على إشباع الناس من إنتاج الأرض، فعندما يكون عدد السكان قليلا و مساحة الأرض الزراعية كبيرة يكون من السهل زيادة كمية إنتاج الأرض عن طريق زرع مساحات أخرى من الأرض الصالحة للزراعة (الارض العذراء) و بعد استنفاد هذه الأخيرة فإن الإنتاج لا يمكن زيادته إلى ما لا نهاية لأنه يتعرض في النهاية إلى التناقض. و بما أن قدرة الإنسان في التزايد أعظم من قدرة الأرض في إنتاج وسائل العيش، و بما أنه لا يستطيع العيش بدون غذاء فإن هاتين القوتين غير متجانستين و لابد من أن توجه نحو التعادل. هذا ما ذهب إليه في الباب الثاني من مقاله هذا، إذ يرى أن العوائق التي تقوم بموازنة المعادلة بين السكان و موارد العيش هي دائمة النشاط، و قسمها إلى قسمين/نوعين هي:

أ- العوائق الإيجابية: و هي الموانع التي فرضتها الطبيعة على الإنسان و تشمل جميع العوامل التي تؤدي إلى زيادة الوفيات في المجتمع، و هي متعددة و تشمل كل عوامل البؤس التي تنقص عدد السكان بتقصير مدة حياتهم البشرية. مثل ارتفاع معدل الوفيات، و الظروف السيئة لتشغيل الأطفال، و الحرف المضرة بالصحة، و الأعمال الشاقة و القاسية و العوامل الطبيعية الغير مواتية كالزلازل، الفيضانات، الأعاصير و كل أنواع الأمراض و الأوبئة و الحروب و المجاعات. ..إلخ[١٤]

و من بين هذه الموانع التي ساد في أيامه هي الحروب و المجاعات. و إزاء غضب رجال الدين لهذه الموانع الغير إنسانية اضطر مالتوس في هذه الطبعة إلى إضافة ما أسماه بالمانع الأخلاقي.

---

[١٢]- كيث بافيت. مالتوس و الاقتصاديون الآخرون، بكتاب رد على مالتوس، تر إبراهيم خوري منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨، ص٢٤٠.

[١٣]- مصطفى السلافاني. المرجع السابق، ص٣١٨.

[14] - Jean Didier Lecaillon. Opcit p20.

ب- العوائق الوقائية/المانع الأخلاقي: و سماها كذلك بالموانع السلبية فهي موانع إرادية يفرضها الإنسان على نفسه بفعل قدرته على إدراك الآثار البعيدة المدى و هي تشمل جميع الوسائل التي تؤدي إلى هبوط معدل الولادات.

و هذه الموانع تشمل الضبط الأخلاقي المتمثل في تأخير سن الزواج مع الإحتفاظ بسلوك التعفف، وكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان مع اتخاذ السبل و الإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج و كثرة الإنجاب، فحين تتمثل الموانع الأخرى في تجنب الرذيلة كالفوضى الجنسية و انتهاك حرمة الزوجة و إنتاج الأطفال الغير شرعيين و زيادة الأطفال اللقطاء[١٥].

فلا يتزوج المرء حتى يضمن لنفسه حسن القيام بنفقة الأسرة و التكفل بها، أما التدابير التي تتخذها بعض الأسر لمنع الحمل فيعتبرها مخالفة للأخلاق و ينكرها.

فلو كان مالتوس راضيا على فكرة منع الحمل لنصح بها، كعائق أخر بجانب البؤس و الرذيلة و الضبط الأخلاقي، و لكنه كرجل دين استحسن فكرة الضبط الأخلاقي و الذي قصد به "الإمتناع عن الزواج مع الإحتفاظ بأسلوب عفيف طوال مدة الإمتناع" .

فهذه الموانع حسب مالتوس تعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه. و هو الموازنة بين قدرة الإنسان المادية و تكاليف قيام أسرته قبل إقدامه على تكوينها. فإذا كانت له إمكانيات مادية تسمح له بالزواج كان له أن يتزوج مع تفضيله لتأخير سن الزواج ، و إذا لم تكن له هذه الإمكانيات كان عليه أن يؤجل زواجه إلى أن تتوفر له، و إذا استحال عليه توفيرها فما عليه إلا أن يتزوج بعد أن يفقد قدرته على الإنجاب، و هذا حتى لا ينجب أطفالا ليس بوسعه إطعامهم بما أنه ضد استعمال وسائل منع الحمل.

و في كل هذه الحالات رأى مالتوس أنه لا يجوز لهذا الإنسان اقتراف الزنا أو الفساد الخلقي بل دعا كل الغير قادرين على الزواج بالتعفف، فهذه الموانع تنطوي على كف الرذيلة و الإختلاط الجنسي غير المنظم أو الفوضوي و الميولات الجنسية غير الطبيعية و انتهاك حرمة الحياة الزوجية للآخرين.

هذه العوائق يمكن حصرها في كلمتين البؤس و الرذيلة. أما البؤس فيرفع من عدد الوفيات حيث يرى أنه نتيجة حتمية و ضرورية، لكنه لم يكن متأكدا من أن الرذيلة هي التي ستخفض من نسبة الولادات حيث كان يقول "إن الرذيلة نتيجة محتملة جدا و لذلك نراها سائدة بكثرة و لكن لا يصلح أن يقال عنها أنها نتيجة ضرورية محتومة" كذلك قال "إن عدم

---

[١٥]- محمد شفيق. السكان و التنمية، القضايا و المشكلات، المكتب الجامعي، ١٩٩٨، ص١١٨.

المساواة الطبيعية بين قوة السكان في التناسل و قوة الأرض في الإنتاج و تدخل قانون الطبيعة العظيم الذي يجب أن يحفظ آثارهما في تعادل دائم[١٦].

فحسب مالتوس من المؤلم أن يرغب الإنسان في نزع العصا من يد الطبيعة، ذلك لأن الإنسان الذي ينجب أطفالا و لايمكنه إعالتهم يجب أن يخضع لقوانين الطبيعة التي هي من تشريع الله، تلك التشريعات الإلهية، التي تفرض عليه و على أبنائه حسب تعبيره أن يتألموا فحسبه من يخرج عن حدود طاقته المادية يخرج في نفس الوقت من حدود إرادة الله.

فحسب مالتوس إن إصلاح المؤسسات الإنسانية كإصلاح إدارة الحكومة، أو إصلاح الكنيسة و النظم الإقتصادية القائمة...الخ. فلا تفلح إلا إذا حسّن الإنسان من طبيعته فبلوغ الإنسان إلى أقصى ما يمكن من السعادة النفسية لا يكون إلا بتحسين نفسه.

و منه فنلاحظ أن رأيه مخالفا حقا لرأي جودوين Godwin الذي يرى أن سبب الفقرو الأمراض و البؤس في المجتمع مرده إلى المؤسسات الإجتماعية، و النظم التي تسوده[١٧].

فمالتوس يقول:

« La cause principale et permanente de la pauvreté avec l'inégale division des biens il n'est pas en la puissance des riches de fournir au pauvres de l'occupation et du pain et en conséquence les pauvres par la nature même des choses n'ont nul droit a leur en demander telles sont les importantes vérités qui découlent du principe de la population »[18].

و منه نلاحظ أن مالتوس كان ضد الفقراء، و نظم حملة شعواء على القوانين الإنجليزية في ذلك العهد التي كانت لصالح الفقراء مما تغدقه من المنح و الإعانات لحماية الأسر الفقيرة و المعوزة. زاعما بذلك أن زيادة السكان وابل على الأمة.

هذا القانون الذي تقرر في سنة ١٦٠١ من طرف إيليزابيت Elisabeth و الذي أعيد إحياءه في القرن ١٨ تحت اسم Le speem hamland system[1]. فكان يرى أنه من

---

[١٦]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص٤١.

[17] - Michel Lallement. Histoire des idées sociologiques, ed Nathan, paris 3, 1993, T1, p70.

[18] - Armand Mattelart. Opcit p14.

[1] -- Alfred Sauvy. Malthus et les deux marx, ed conthier, paris, 1963, p39.

الضروري إصدار قانون يمنع الإحسان و المساعدات الإجتماعية العامة لكل طفل يولد بصورة غير مشروعة. و هو يقصد بذلك كل طفل آت من أبوين غير قادرين إقتصاديا، إلا أنه أشاد بالمعونات التي يمنحها الأغنياء للمحتاجين إذ يعتبرها نوعا من أنواع المساعدات الإنسانية.

لقد كان يرى مالتوس أن مصدر وباء الطبقة الدنيا يكمن في طبيعة هذه الطبقة التي تتكاثر باستمرار دون وعي و لا إدراك و دون اللجوء إلى الموانع السلبية. فحسبه لا بد و أن يبدأ الإصلاح من الإنسان ذاته لأنه مصدر كل متاعبه، لهذا نصح بتعديل قانون الفقراء و الذي كان على إثره يتحصل الفقراء على بعض المساعدات المادية و كانت حجّته في ذلك أن تحسن المستوى المادي للطبقات الفقيرة دون زيادة إنتاجهم سوف يجعلهم يُقبلون على الزواج و الإنجاب و بالتالي سوف تزيد أعداد هذه الطبقة دون أن يزيد إنتاجهم[2]

لقد رفض مالتوس هذا القانون و بالفعل ما لبث التشريع البرجوازي أن استفاد من نصائحه الملائمة جدا للطبقات الحاكمة فثم إلغاءه سنة ١٨٠٠ من إنجلترا و في سنة ١٨٠٧ قدم إلى البرلمان مشروع قانون يعتمد أيضا على النظرية المالتوسية و يقضي بتشديد المراقبة على أجور العمال[3].

مالتوس أشار إلى التمايز الطبقي في السلوك الديمغرافي، فالطبقة العليا في نظره هي الوحيدة التي تلجأ إلى الموانع السلبية عندما يتطلب الأمر، أما الطبقة الدنيا فلا تلجأ إلى هذا النوع من الموانع لأنها لا تملك القدرة الأخلاقية على التزام الموانع السلبية. فهي إذن المسؤولة عن سوء حالتها.

و من هنا نلتمس أن مالتوس الذي كان ينتمي إلى الطبقة العليا في المجتمع البريطاني آنذاك كان يحمل أفكارها، فهذه الأخيرة كانت تخشى الإصلاحات في النظام السائد خوفا من فقدان امتيازاتها التقليدية لهذا قبلت بصدر رحب هذه الأفكار.

فنظرية مالتوس كانت تشير إلى التمايز الطبقي للسلوك الديمغرافي في المجتمع البريطاني و ترمي كذلك و بطريقة غير مباشرة على وجود تعارض بين مصالح طبقات المجتمع الإنجليزي في ذلك الوقت.

كذلك مالتوس عارض التدخل الحكومي لتنظيم الإحسان للفقراء لأن في هذه الإجراءات تشجيعا ضمنيا من جانب الحكومة على ممارسة الإتكالية، و الإعتماد على

---

[2]– عبد الباسط عبد المعطي و الآخرون. المرجع السابق، ص٢٨.

[3]– أنانيف و آخرون. أسس نظرية السكان، تر بسام مقداد، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠، ص٧٨.

الإحسان ولكن رغم معارضته لقوانين الفقراء يؤيد التدخل الحكومي لتنظيم تعليم الفقراء مجانا و يؤيد تقديم المساعدات الصحية المجانية، كما يؤيد إصدار التشريعات الإجتماعية التي من شانها أن تؤدي إلى إنقاص ساعات عمل العمال و تحسين ظروف العمل و غير ذلك من التدخلات الحكومية السليمة التي تساعد الفقير بطريقة غير مباشرة[١٩].

فنلتمس من هذا أن مالتوس كان يدعو لإعتماد الفقير على نفسه و يدعو إلى إنهزام روح الإتكال على الغير و خاصة على الحكومة. حيث قال " لقد سنت في إنجلترا قوانين لإقامة نظام في معونة الفقراء، غير أنه من الممكن حين ننقص آلام الأفراد بعض الشيء أن نزيد في نشر الشقاء فنجعله أكثر شمولا"[2] .

لهذا نجد مالتوس لم يعتقد أن الهجرة إلى بلاد جديدة علاج لمشكلة التزايد السكاني، إذ أن الهجرة في نظره يصاحبها زواج مبكر يؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد.

إذن فمالتوس طرح قضيتين الأولى أن الطعام ضروري لحياة الإنسان و الثانية أن العاطفة الجنسية بين الذكر و الأنثى ضرورية لحياة الإنسان و هاتين القضيتين لا تسيران بنفس السرعة، فقد لاحظ من البيانات التي كانت آنذاك قائمة بين أوروبا و أمريكا تقول أن معدلات نمو السكان تتزايد هى و مستوى دخلهم بآن واحد فاستنتج أن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى ازدياد عدد السكان و لا تلبث أن تتوقف من جراء تعذر تأمين الغذاء لهم بالقدر الكافي مما أدى إلى تساؤله عن مدى الفائدة من إعادة توزيع الثروات توزيعا جديدا اكثر عدالة حيث يقول

« Un homme qui est né dans un monde déjà occupé s'il ne lui est pas possible d'obtenir de ces parents les subsistances qu'il peut justement leur demander et si la société n'a nul besoin de son travail n'a aucun droit de réclamer la moindre part de nourriture et en réalité il est de trop au grand banquet de la nature, il n'ya point de couvert disponible pour lui »[1]

و ملخص القول أن رسالة / مقال مالتوس في السكان التي ظهرت في القرن ١٩ تبحث عن العلاقة بين الموارد الإقتصادية و السكان. و نشير هنا أن رتشارد لنتون قد سبقه

---

[١٩]– صلاح الدين نامق. اقتصاديات السكان، المرجع السابق، ص,٩٠

[2]– عبد الكريم الباقي. المرجع السابق، ص,٢٨

[1]- jean didier lécaillon, opcit, p17.

إلى هذه الفكرة في القرن ١٨ إلاّ أن رسالة مالتوس انتشرت بسرعة و عمت آرائه بين موافق و معارض لها ، فليس مقاله كتابا ديمغرافيا و لكن حاول إظهار العلاقة بين الغذاء و السكان. و كانت أول صيحة تدعو إلى الحد من النسل، كما أنها كانت أول نظرية سكانية بمعنى الكلمة التي اعتمدت على ركيزتين أساسيتين :

الأولى: هي اعتبار أن السكان متغير مستقل لا علاقة له بالنظام أو المحيط الإجتماعي الذي يتواجد فيه.

الثانية: قانون الغلة المتناقصة.

هذا لا يعني أن البعض من هذه الأفكار لم يتطرق لها الغير من قبل بل أن هناك عددا من المفكرين تعرضوا لها، غير أنها لم تكتسب الشهرة و الترويج مثلما حدث مع مالتوس، نظرا لعدم نضوج الظروف الإقتصادية و الإجتماعية لها، حيث أن ظروف البطالة و مشاكل الغذاء و ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم تكن قد وصلت في العصر الذي كتب فيه هؤلاء المفكرين مؤلفاتهم إلى المدى الذي وصلت إليه في عصر مالتوس.

نقد نظرية مالتوس.

أثارت نظرية مالتوس حول التزايد السكاني كثيرا من التساؤلات، و كان لها مؤيدوها و معارضوها، و عكست تأثير صاحبها بالتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها أوربا في أواخر القرن ١٨ و مطلع القرن ١٩، و بخاصة بريطانيا التي شهدت الثورة الصناعية في تلك الفترة و عايش نتائجها و مشكلاتها المعقدة، حيث جلبت المدن البريطانية الأيدي العاملة إليها فزاد المعروض منها مما أدى إلى انخفاض الأجور و زيادة ساعات العمل، كما أدت هذه الهجرة إلى نقص في القوى العاملة الريفية و ضعف بالتالي الإنتاج الزراعي.

كما قامت على أيام مالتوس الثورة الفرنسية و ظهرت معها أراء جديدة منها أن الإنسان مخيرا و ليس مسيرا، إذ أنه الوحيد الذي يستطيع توجيه مصيره بنفسه، و من جهة أخرى امتازت تلك الفترة بتغيرات جديدة طرأت على حياة الجماعات و نظمها الإجتماعية كوجود طبقة العمال التي أدت إلى نشأة الصناعة، و بالتالي الرفع من مستوى عدد كبير من العمال بعد زوال نظام الإقطاع و انهيار مبادئه و كان ذلك ملائما لنمو عدد السكان وزيادتهم.

لقد كان لجميع هذه العوامل تأثيرها الواضح على أراء مالتوس و ما قام به من أبحاث. هذه الأراء التي تعرضت إلى نقد لاذع من طرف الكنيسة الكاثوليكية و من طرف الإشتراكيين و المفكرين الآخرين.

فلقد كانت أراء مالتوس تمثل حسب البعض أراء طبقة المحافظين في بريطانيا، و ما مقاله إلا معارضة لما جاء به الأحرار من أفكار الذين كانوا ينادون بالإصلاح الإجتماعي أمثال جودوين، لهذا ابتهج المحافظين بصدور مقال مالتوس، فلا عجب من ذلك فأرائه كانت تنفي اللوم و تدافع عن الطبقة الحاكمة و الغنية و ترد البؤس و الشقاء و العناء إلى الطبقة المعدومة / المحكومة.

١- النقد الموجه من طرف الكنيسة.

لقد تعرض مالتوس إلى نقد لاذع من طرف الكنيسة الكاثوليكية رغم أنه كان في بداية حياته رجل دين، حيث اعتبرته كافرا و زنديقا خرج عن تعاليم المسيح إذ لمح إلى ضبط النسل حتى لا يزيد السكان. و ضبط النسل إنكارا لإحدى آيات الكتاب المقدس التي تدعو إلى التزايد و التكاثر لتعمر الأرض.

إلا أنه رد على نفسه قائلا أن الله تعالى لم يأمرنا مطلقا بالتكاثر فوق ما تستطيع الأرض أن تتحمل، كما لم يأمرنا أن نعيش في فقر و عوز، و إنما أمرنا أن نعبده و نعيش في حب و وئام، و أن نعمل حتى نرفع من مستوى معيشتنا و نصل إلى الكمال الإنساني.

كما اتهمته الكنيسة بأنه عدو للسكان أو للتزايد السكاني، بالأحرى أنه القس الحافظ لتعاليم الإنجيل لم يعي و يفهم تعاليم المسيح، و ردّ كذلك على هذه التهمة و قال إنه ليس عدوا للسكان أو لتزايدهم في حد ذاته و لكنه عدو لما سيؤدي إليه هذا التزايد حيث قال "إنني عدو فقط للرذيلة و البؤس و الشقاء، عدو لعدم التوازن بين كمية الطعام و عدد الأفواه التي تلتهمه، و لكن أبارك القول بأن الأرض يجب أن يعمرها السكان صحيحو الأجسام فاضلون سعداء و ليس سكانا بائسين مرضى تسودهم الرذيلة[٢٠].

٢- النقد الموجه من طرف الاشتراكيين.

كما هاجمه المفكرون الإشتراكيون بشدة و على رأسهم كارل ماكس خاصة ما إتصل بالقانون الطبيعي و تأكيده على حالة الطبقات الدنيا في المجتمع التي لا يمكن أن تكون إلا بسبب نظام الحكم فاعتبروه الماركسيون الخادم الدليل للرأسمالية الذي يؤيد الأجور المنخفضة للعمال و الذي يعزو الفقر إلى الفرد نفسه لا إلى المجتمع الرأسمالي المتعفن.

ذلك لأن الاشتراكيون يعزون الفقر و البؤس الإنساني إلى أخطاء في النظام الإجتماعي، و يعتقدون أنه في ظل الإصلاحات التي يقترحونها لابد أن يزداد الإنتاج فتختفي البطالة و بالتالي تختفي ظاهرة الزيادة السكانية. فدافع مالتوس على هذه النقطة بالذات و قال أنه لمن الخطأ الفادح في فهم رأي أن يستنتج القارئ إني عدو لكثرة السكان،

---

[٢٠]- صلاح الدين نامق. اقتصاديات السكان. المرجع السابق، ص٨٦.

أما أنا عدو الرذيلة و البؤس... و هل هناك ما نحتاجه بشدة أكثر من زيادة سريعة للسكان بشرط ألاّ تكون مصحوبة بالرذيلة و البؤس.

كما ذكر ماركس أن هذا الكتاب/ المقال في شكله الأول ليس إلاّ انتحالا طالب و قسي متفاخرا لديفور و جيمس ستيوارت ميل و تاوسند و فرانكلين و ويليس و غيرهم، و لا يحتوي على موضوعة واحدة وضعها مؤلفه بنفسه[٢١].

كما يرى الماركسيون أن مالتوس بقى طيلة حياته حارسا أمينا لمصالح الطبقات المسيطرة. و قد وقف بحزم ضد أية تغيرات في النظام الإجتماعي للمجتمع، و كان يؤكد باستمرار على المحافظ على الملكية الكلية و يؤكد أن مستوى الأجر يتوقف ليس على العلاقات الإجتماعية بل على عدد السكان، فكلما كان معدل الولادات أعلى كلما كان الأجر أقل و هذا ما كان ضده الماركسيون إذ يرون أنّ علاقات العمل و انتشار الملكية هي الأهم في نشر الخير و السعادة بين السكان.

٣- النقد الموجه من طرف ميشال توماس سادلر و ريتشارد كانتيلون.

تعرض مالتوس لنقد عميق و شامل من طرف سادلر في سنة ١٨٣٠ في مؤلفه " قانون السكان " فهو يرى أن مالتوس لم ينتحل هذه النظرية فحسب بل سرقهاعن توسند.

فتوسند Towsend عندما تحدث على أن الجنس البشري في أي مكان ينشط ليزداد عدده، فان مالتوس في مثل هذه الحالة تحدث عن النشاط الدائم لنمو السكان. الأول يقرر أن عدد السكان سيزداد و ستحدد زيادة السكان بمقدار ما عندهم من طعام، أما مالتوس فهو يؤكد نفس النظرية بنفس الكلمات و أن وسائل ربط عدد السكان بكمية الطعام متعددة. و طبيعتها على وجه التحديد واحدة.

- كما رأى سادلر أن مالتوس حين استدلل بسكان أمريكا كانت نفس المحاولة النظرية لتوسند حيث يقول" أن عدد السكان يتضاعف في أمريكا الشمالية كل ٢٥ عاما و في ١٥ عاما في بعض الولايات " فمالتوس بنفس الأسلوب أعاد هذا التفسير و ذكره بنفس الأسلوب حيث يقول " إن سكان أمريكا الشمالية يتزايدون كل ٢٥ عاما و في الولايات القديمة يتضاعف عدد السكان في كل ١٥ عاما "[٢٢] و على ذلك فإن مالتوس لم ينتحل لنفسه نظرية تاوسند بل استشهد بنفس البراهين التي استشهد بها تاوسند.

---

[٢١]- أنانيف و آخرون. المرجع السابق، ص٧٥.

[٢٢]- سدني. كونتز. النظريات السكانية و تفسيرها الاقتصادي، تر أحمد ابراهيم عيسى، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٤.

فسادلر يرى أن مالتوس لم يبتكر نظرية في السكان و التي نسبت إليه بل سرقها من تاوسند.

كما تعرض ريتشارد كانتيلون في كتابه بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة عام ١٨٥٥ في جزء منه لموضوع السكان حيث قال" إن قدرة السكان على الزيادة هي قدرة لا نهائية.

غير أن العامل الوحيد الذي يحد من فاعلية هذه الزيادة هو مدى توافر الموارد الغذائية و هو يرى أن قدرة البلد على احتمال عدد معين من السكان إنما يرجع إلى مدى حاجيات السكان و مدى إنتاجية الأرض[٢٣] و بهذا نجد أن كانيلون عارض أفكار مالتوس.

و من أوجه النقد التي وجهت إلى النظرية المالتوسية حديثا نجد:

٤- ويليام أوجبرن Ogburn و مايار نيمكوف Nimkoff

و التي يمكن تلخيصها في:

أ- لم يزد عدد السكان بالصفة التي ذكرها مالتوس بل إن أوروبا نفسها كانت تعاني من النقص في عدد المواليد بعد اقل من قرن من ظهور نظرية مالتوس.

فالظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي عقبت منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا قد غيرت فروض نظرية مالتوس فهي نظرية صالحة في فترة معينة لا اكثر أي بعد الثورة الصناعية مباشرة. و لم تعد صالحة للتطبيق في أوربا في العصر الحديث، فمواد العيش في إنجلترا و في غيرها من الدول الأوروبية زادت بمعدلات كبيرة، فحين زيادة السكان لم تكن كبيرة كما كان يرى مالتوس. و الذي لم يتفطن لما سيقوم به التقدم العلمي من زيادة في الموارد الغذائية، فتنوع الأسمدة و الإبتكارات الحديثة من أسمدة و طرق التهجين و الحرث و البذر آدت إلى زيادة المنتوج الزراعي فالتقدم العلمي إزاء استثمار الأراضي الصالحة للزراعة أدت إلى الموازنة بين الموارد الغذائية و عدد السكان.

ب- لم يدخل مالتوس في حسابه للغلة، إلا الموارد الغذائية وأهمل كل نواحي المعيشة الأخرى فيما يخص مستوى معيشة السكان كالموارد الطبيعية و الإختراعات و التنظيم الإجتماعي...الخ[٢٤].

و من كل هذا نرى أن مالتوس لم يستطع تفسير المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية في أماكن أخرى خارج بلده أو مسقط رأسه بريطانيا أو بعطائه لبعض الأمثلة على أمريكا الشمالية. لهذا لا يمكن تعميم نظريته على مسار طويل من التاريخ، فإذا كانت

---

[٢٣]- السيد حنفي عوض. المرجع السابق، ص٢٩.

[٢٤]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي. المرجع السابق، ص٤٦.

الزيادة السكانية في بريطانيا في وقته سببا في نقص الغذاء فإنها كذلك كانت سببا في ارتفاع المستوى المعيشي في مناطق شرق أوربا و أمريكا الشمالية و استراليا.

كما أرجع مالتوس الفقر و البؤس و المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية إلى عامل وحيد فقط ألا و هو النمو السكاني، و نسي في الوقت نفسه أن هناك عوامل متعددة لا بد من إدخالها في الحسبان في عملية تحليل المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية، كتحديد دور المؤسسات الحكومية و التنظيمات الإجتماعية في رسم السياسة الإقتصادية و الإجتماعية الهادفة لتوزيع الدخل توزيعا عادلا[2].

كما أهمل مالتوس الموارد الطبيعية الأخرى التي لا تتصل بالإنتاج الزراعي و أيضا تجاهل دور العلم و الاختراعات... الخ. و رغم نقص هذه النقاط في دراسة مالتوس خاصة في الوقت الراهن، إلا أنه يمكن القول أن الأهمية العلمية لهذه النظرية تكمن في أهمية الجانب الموضوعي في دراسة مشكلة السكان.

و لقد قرر علماء الدراسات السكانية و الإقتصادية أن مالتوس كان على خطأ في النتائج التي توصل إليها لكنهم جميعا توصلوا من أبحاثهم و دراساتهم إلى ضرورة تنظيم النسل في أي مجتمع باعتباره وسيلة لتحقيق المعادلة المنشودة بين عدد السكان و موارد العيش.

ورغم هذه الإنتقادات نجد من أيد أفكار مالتوس التشاؤمية كبعض المفكرين الإقتصاديين و الإجتماعيين مثل ريكاردو Ricardo و جون ستيوارث ميل john stewart و داروين...الخ

١- جون ستيوارت ميل.

لقد عرض هذا الأخير الذي و هو من أنصار المدرسة التجارية في منتصف القرن ١٩ أفكار مالتوس بعد أن دعمها بقانون الغلة المتناقصة حيث قال " بعد مرحلة معينة و غير طويلة من تقدم الزراعة فانه تبعا لقانون الإنتاج من الأرض، مهما كانت المهارة المعرفة الزراعية و زاد العمل فان الإنتاج لا يزداد بدرجة متساوية أو مضاعفة، فمضاعفة العمل لا تضاعف الإنتاج " كما أضاف هذا الأخير أنه ما دامت موارد الصناعة تستخرج أيضا من الأرض فان قانون الغلة المتناقصة لا بد أن يطبق في النهاية على الصناعة أيضا.

فجون ستيوارت ميل تعرض في كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي عام ١٧٦٧ إلى المسألة السكانية ووصل في تحليله إلى النواة الأساسية لدى مالتوس فهو يرى أن العامل

---

[2]- صفوح الأخرتي. علم السكان و قضايا التنمية و التخطيط لها، دمشق، ١٩٨٠، ص ص ٦١-٧١.

الوحيد لزيادة السكان هو مدى وجود المواد الغذائية غير أن هذه الموارد لا تزيد بنفس نسبة زيادة السكان.

٢- داروين.

كما أن داروين كان شديد الإعجاب و من المتحمسين لنظرية مالتوس إذ رأى فيها تأكيدا لنظرية النشوء و الإرتقاء في المجتمع البشري.[٢٥]

و إجمالا فان نظرية مالتوس في السكان مهما قوبلت من معارضة أو نقد، فان مالتوس يعد أول من أوضح للرأي العام أهمية هده المشكلة التي تعتبر في وقتنا الحاضر من أهم المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية التي تواجه جميع الدول النامية و تحتاج إلى تخطيط شامل، و لعل أحسن دليل على ذلك هو إقامة المؤتمرات السكانية في العالم كمؤتمر بوخراست ١٩٧٤، مكسيكو ١٩٨٤، القاهرة ١٩٩٤، و إنشاء البرامج السكانية و تنشيط السياسات المتعلقة بالسكان في كل الدول سواء كانت مصنعة أو نامية.

٢ـ آراء جون قرونت في السكان.

لقد كانت دراسة قرونت الإنجليزي أول دراسة علمية في السكان و الذي نشرها سنة ١٦٦٢ بعنوان" ملاحظات طبيعية و سياسية قائمة على أساس قوائم الوفيات"

"Natural and political observation... Nad upon the Bills of mortality"

لقد جرت العادة في بريطانيا وقتها على نشر بعض القوائم الخاصة بالوفيات و الولادات في أوقات الأوبئة و الطواعين من القرن السادس عشر هذه القوائم جلبت إليها انتباه جون قرونت و صديقه بيتي petty، فلقد جمع قرونت معلوماته ما بين ١٦٠٤-١٦٦١ بعد ذلك وسع نطاق بحثه ليشمل القرى المحيطة بالمدينة، و تمكن من الحصول على الأسباب التفصيلية للوفيات سنوات ما بين ١٦٢٩-١٦٥٩. فجون قرونت كان إهتمامه إحصائي أي أجاد العلاقة بين جداول الولادات و الوفيات و على هذا يمكن اعتباره أول من وضع أساس علم الديمغرافيا démographie

فلقد أوضحت دراسة قرونت لهذه القوائم أن هناك علاقة إحصائية بين المواليد و الوفيات و أن هذه العلاقة تختلف في المدن عنها في الريف إذ لاحظ أن الوفيات تفوق المواليد في مدينة لندن. بينما يحدث العكس في الريف و معنى هذا أن لندن تحافظ على عدد سكانها أو أنها تنمو باستقبال المهاجرين إليها من الريف. فاهتم بدراسة و حساب نسبة المواليد و نسبة الوفيات في المدينة و الريف، و بذلك لم يعد الموت في نظره حادثا طبيعيا أو مجرد نهاية طبيعية للإنسان بل هو حدث يتكرر في انتظام معين بنسبة معينة في مجموعة سكانية ما.

---

[٢٥] السيد حنفي عوض . المرجع السابق ، ص ٣٣

كما لم يصبح الميلاد حسبه حدث بيولوجي بل أيضا هو حدثا إجتماعيا يخضع للعادات و التقاليد الإجتماعية السائدة، بل حادث إقتصادي كذلك يخضع للحالات الإقتصادية العامة السائدة [٢٦]

معنى هذا أن الميلاد و الوفاة ليس حدثين منفصلين كل منهما عن الآخر في المجتمع بل هما مرتبطان بعلاقة يمكن اكتشافها، و أن هذه العلاقة ليست بيولوجية بل هي إجتماعية و سياسية كما سماها، و بذلك وجه الأنظار إلى هذا الكشف الجديد الذي ما لبث العلماء أن تبينوا أهميته في معرفة الزيادة الطبيعية في عدد السكان عن طريق طرح عدد الوفيات من عدد الولادات في إطارها الإجتماعي أي يربطها بكل ما يتصل بها من زواج ، طلاق هجرة و بطالة...الخ.[2]

لقد جمع نتائج بحثه في ١٠٦ ملاحظة من بينها:

- وجود هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة.
- انّ أغلب المهاجرين هم في سن الإنجاب.
- انّ الزيادة الطبيعية في الريف أعلى منها في المدينة.
- انّ معدل الولادات في المناطق الريفية أعلى مما هي في المناطق الحضرية.
- انّ معدل الوفيات في الحظر أعلى ما هي عليه في الريف.

من هنا ندرك أن جون قرونت كان واعيا و محيطا و ملمّا بجوانب الموضوع، فملاحظته كانت طبيعية وسياسية بمعنى أخر بيولوجية واجتماعية. وهذه الثنائية بقيت تلازم الدراسات السكانية حتى اليوم فمن جهة هي متصلة بالقدرة البيولوجية للإنسان لإعتمادها على التكاثر و التناسل بين الجنسين، مدة الحمل و استعمال وسائل منع الحمل و الرضاعة...الخ و تأثيرها على الإنجاب و عدد الأطفال في أي مجتمع سكاني. فكل ذلك لا يحدث إلاّ في ظل عملية اجتماعية تدعى بالزواج هذا الأخير متأثر بالظروف الإجتماعية والإقتصادية و السياسية السائدة.

كما أن ظاهرة الوفيات هي الأخرى حدثا طبيعيا و اجتماعيا في نفس الوقت فنسبة الوفيات تختلف من فئة عمرية لأخرى. كما تختلف حسب أسلوب الحياة المعاشية في الريف والمدن و تختلف كذلك حسب الطبقة الإجتماعية التي ينتمي إليها كل فرد، أي حسب مهنته، دخله الشهري و مستواه المعيشي. و هذه كلها عوامل اجتماعية و اقتصادية.

---

[٢٦]– حسن الساعاتي ، عبد الحميد لطفي . المرجع السابق، ص ٥٧

[27] – عبد المجيد عبد الرحيم.المرجع السابق ص١٨

لقد قام قرونت و هو أب الديمغرافيا العصرية والكمية بعرض تحليلات إحصائية عددية عن حوادث الولادات والوفيات. وبهذا وضع أساسين تبنى عليهما الديمغرافيا هما البيولوجيا و علم الإجتماع، كما أن جون قرونت أول من نبه إلى اختلاف نسبة الجنس عند الولادة، أي أن الذكور يولدون ١٠٥ – ١٠٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. و لقد قدم كذلك في رسالته هذه أول جداول للحياة عرفتها الدوائر العلمية رغم عدم توفر إحصائيات عن الوفيات المقترنة بسن المتوفى. و اعتمد فقط في ذلك عن سبب الوفاة، فإذا كان سببها أحد الأمراض الشائعة في الأطفال استنتج أن المتوفي كان طفلا. و هذه الطريقة عملية في البحث العلمي[1]. إذ انه ربط بين الزواج ،الولادات، الأمراض و الوفيات بل حتى بالهجرة من مكان إلى آخر إذ يرى أن فساد المجتمعات و سوء أحوالها يرجع إلي التنظيمات الاجتماعية التي تقوم على شؤون المجتمع مثل الحكومة و الأحزاب و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية التي لا تلتزم بحدود وظائفها الاجتماعية و إنما تخرج عنها إلى ما فيه مصلحة القائمين لها. و لو كان ذلك ضد مصلحة المجتمع لكن الأفراد بما لديهم من إمكانيات فطرية و حب العلم و الخيررغبة في إسعاد البشر يتجهون نحو مغالبة الانحرافات الاجتماعية كالحروب و الجرائم و الظلم و العدوان، و توجيه القوى البشرية نحو تحقيق الرفاهية الإنسانية كلها و إيجاد عصر ذهبي ينعم فيه كل الأفراد بالسعادة[1].

٣- آراء جوهان سوسملش Johann Sussmilch

ألف القس سوسملش البروسي دراسة سكانية في أوساط القرن الثامن عشر و أطلق عليها عنوان " اللاهوت النفساني" Psycho-Theology.

حيث وجد سوسملش مادة إحصائية غنية بالمعلومات و التي لم تكن متوفرة بين أيادي جون قرونت قبله. إذ كانت انجلترا و فرنسا و بروسيا و الدول الشمالية الإسكندنافية قد انتبهت إلى أهمية الإحصاءات في فرض الضرائب و دعوة المجندين منذ أوائل القرن الثامن عشر.

فهذا الأخير اكتشف قانون العدد في الإحصاء أي زيادة قيمة الناتج الإحصائي بازدياد عدد الحالات، إذ كلما كان العدد كبيرا كلما كانت نسبة الخطأ الإحصائي فيه قليلة و العكس صحيح.

١- محمد السيد غلاب،محمد صبحي عبد الحكيم.السكان ديمغرافيا و جغرافيا، ١٩٦٩، ط٢، ص -ص٩-١٠

٢٨- عبد المجيد عبد الرحيم. المرجع السابق ص ١٧

و لقد استخلص جوهان سوسملش نتائج هامة من مقارنة إحصاءات المواليد و الوفيات التي كانت قد تقدمت في غرب أوروبا كما أشرنا بفضل دراسة جون قرونت و من هذه النتائج نجد:

١- أنه كلما زادت الإحصاءات قلت نسبة الخطأ في النتيجة.

٢- انّ عدد الذكور عند الولادة أكثر من عدد الإناث، و هذا للقدرة الإلهية أي حتى يتساوى عدد الجنسين في المراحل الأخرى من العمر.

٣- عدد الرجال يرتفع عن عدد النساء إلا أنه سيتساوى في الأعمار المتقدمة.

٤- انّ عدد وفيات الذكور أكثر من عدد وفيات الإناث.

٥- تختلف نسبة الوفيات باختلاف السن سواء في الذكور أو الإناث.

٦- أن ثمة إرتباطا بين العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و بين حالات الزواج و الطلاق و المواليد و الوفيات و طول العمر كذلك.[٢٨]

٧- هبوط نسبة الزواج في كل من فرنسا و بروسيا في أوائل القرن الثامن عشر.

٨- و وجد أن الضرائب الباهضة قد أثقلت كاهل الريف الفرنسي حتى أدت إلى افتقار بعض مناطقه و هبوط عدد سكانه[٢٩].

٩- باستناده إلى اللاهوت و القدرة الإلهية على أن الله يحفظ دوام الجنس البشري، توصل إلى أن العناية الربانية تحفظ بقاء الجنس البشري.

فمن هنا نلاحظ أن المشتغلين و المهتمين بالديمغرافيا في القرن الثامن عشر قد اختلفوا في أوجه اهتمامهم و دوافعهم إلى العمل و البحث في مجال السكان و نموهم، وعوامل ازديادهم و انخفاضهم. إلا أنهم اتفقوا جميعا في كثير من النقاط و النتائج الديمغرافية، إذ أنهم عالجوا المسألة السكانية في ظل العلاقات الكمية للوفاة و الولادة.

الا أنه لم يدم ذلك الإهتمام طويلا أي الإزدهار المعرفي في الدراسات السكانية إذ سرعان ما دخلت في دوامة من التدهور خلال القرن التاسع عشر، فلم تعد ذات الأهمية إلا بالنسبة للمشتغلين في مجال الصحة.

٤ـ آراء مشال توماس سادلر ١٧٨٠ـ١٨٣٥.

---

[٢٨] نفس المرجع ص ١٩

[٢٩] محمد السيد غلاب، محمد صبحي المرجع السابق ص ١٢

سادلر مفكر إنجليزي الأصل و هو من رجال الإقتصاد اشتغل بالإصلاح الإجتماعي عاصر مالتوس، و أدلى سادلر أفكاره حول السكان في كتابه "قانون السكان" الذي نشره سنة ١٨٣٠ في مجلدين.

ذهب سادلر في هذا الكتاب إلى القول بأن عملية تكاثر السكان هي عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بنفسها، فإذا وصل أي بلد إلى درجة كبيرة من النمو السكاني، تدخلت عوامل بيولوجية لحمايتهم من الإزدحام ذلك عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الإنجاب. و على هذا يمكن أن نستخلص أن مبدأ سادلر في السكان هو أن قدرة الإنسان على التناسل و التكاثر تتناسب عكسيا مع عدده.

و على عكس ما ذهب إليه مالتوس فإن سادلر يرى أن الإختلافات في درجة هذه القدرة على التناسل تتأثر لا بالبؤس و الرذيلة بل بالسعادة والغنى حيث يقول "إن مبدأ تزايد الجنس البشري يمكن توضيحه باختصار و ببساطة فإن قدرة الإنسان على التناسل و التكاثر تتناسب تناسبا عكسيا مع عدده".

" The fecundity of human beings under similar circumstances varies inversely as their number on a given space "

لقد نقد سادلر مالتوس في هذا الكتاب و قال أنه لم يبتكر النظرية التي نسبت إليه بل سرقها من تونسد Townsed الذي كان يرى أن الزيادة السكانية في العالم ستكون محدودة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام، و إنه لا محالة إذن من وجود البؤس و الرذيلة إذا زاد عدد السكان في الوقت الذي لا توجد فيه كميات وافرة من الطعام[٣٠].

يضيف سادلر لنظريته الخاصة بالسكان أن تناسل عدد متساوي من الأفراد يعيشون في ظروف متشابهة يزيد كلما ارتفع معدل الوفيات و على العكس يقل كلما انخفض معدل الوفيات. فيعتقد سادلر أن هذه النظرية تؤيد القاعدة العامة التي تقرر أن الخصوبة تنظمها كثافة السكان، ويقوم دليل سادلر على صحة نظريته على أساس أن نسبة زيادة المواليد العالية في أشد أجزاء هولندا إزدحاما بالسكان يعوضها إرتفاع نسبة الوفيات، و على ذلك فإن عدد السكان يزيد بنسبة بسيطة في تلك البلاد[٣١].

إلا أننا نجد أن سادلر قد أغفل أن التحول من الخصوبة إلى زيادة السكان. مع تأكيده لأهمية زيادة كثافة السكان مع ارتفاع الوفيات، مما أدى إلى خلق صعوبة أساسية في القانون الذي وضعه عن السكان، فطبقا للقاعدة الأولى فإن الخصوبة ترتبط عكسيا مع كثافة

---

[٣٠]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص ٥٧

[٣١]- سدني. هـ كونتر، المرجع السابق، ص ص٤٢-٤٣.

السكان. بينما تختلف طرديا مع معدلات الوفيات، بعبارة أخرى فإن زيادة كثافة السكان تؤدي إلى نقص في معدلات الخصوبة و لكنها في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات، و هذه بدورها تؤدي إلى ارتفاع معدل الخصوبة.

ترجع أهمية نظرية سادلر في السكان إلى اعتقاده بأنه اكتشف مبدأ طبيعيا أو قانونا لنمو السكان يهيئ أساسا إمكان وصول الإنسان إلى حد الكمال.

إذن فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل و ذلك بتنمية القدرة عليه و ينطبق ذلك على المجتمع القليل العدد المتناثر الأفراد، و لكن الإنسان بعد أن ينتقل من مرحلة الصيد إلى الرعي ثم مرحلة الزراعة، يرتقي في النهاية إلى أرقى مدارج الحضارة التي تظهر فيها ظاهرة تقسيم العمل بكل وضوح فتنتشر الراحة و تعم الرفاهية و في كل مرحلة من مراحل التدرج الحضري هذه ينقص عدد السكان بالتدرج إلى أن يقف عند نقطة محددة و هي عندما يصل أكبر عدد من السكان أقصى درجة ممكن من السعادة[٣٢] .

فحسب هذا الرأي سادلر يرى أن سعادة و رفاهية الإنسان تعتمد على انتشار الوسائل المادية، فلابد أن يؤدي ذلك لا محال إلى توازن عدده مع هذه المصادر المادية، لهذا يمكن إدراج هذه النظرية على أساس طبيعي للتفاؤل في مستقبل الإنسان الإقتصادي ذلك لأنه سيكرس نفسه لأعمال أخرى و عقلية أكبر، لإزدياد وسائل العيش و الترف فينخفض لا محال عدد السكان و بهذا نجد أن سادلر قد أدرك العلاقة بين الترييف و التحضر و عملية الخصوبة و إن كانت عبارة عن أفكار لم يدعمها بإحصاءات أو بحوث ميدانية.

فحسب سادلر السعادة و الغنى تضعف الخصوبة، و أن الحرمان والبؤس و الفقر يشجع على التناسل و ينمي القدرة الفيزيولوجية على الإنجاب. حيث يرى أن النوع البشري في حالة النظام الزراعي يزداد بتناسل الأفراد و عندما يرتفع في النهاية يصبح هناك تقسيم عمل و تنقص مدة العمل و حدته و يتحرر أكثرالناس من عناء العمل و شدته و يكرسوا أنفسهم لأعمال عقلية مما سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الخصوبة و الإنسال[٣٣].

---

[٣٢]- محمد مصطفى أحمد. السكان و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٣٥.

[٣٣]- السيد حنفي عوض. المرجع السابق، ص٣٨.

و لقد ذكر هذا كذلك سنة ١٨٢٨ في كتابه "الشرور الجارية في ايرلندة" أي أن الحرمان و المتاعب التي تصادف المجتمعات تؤدي إلى زيادة الخصوبة بينما الرخاء يؤدي إلى نقصها[٣٤].

فمن كل ما جاء نستنتج أن نظرية سادلر ترمي إلى أن زيادة الموارد الغذائية و كميتها هي التي تحدد عدد السكان، و يعتقد كذلك أن زيادة عدد السكان هي التي تخلق زيادة الإنتاج، و إن كان ذلك مناقضا لقانون الغلة المتناقصة.

فهو بذلك يعارض و يناقض أراء مالتوس عندما قال أن تزايد السكان ينجم عنه الفقر و نقص الغلة و الثروة. فسادلر يرى أن ميل البشر إلى الزيادة سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الإزدحام و أن عدد السكان سيتوقف حينما يستطيع الإنسان أن يحقق أكبر قدر من السعادة مع تساوي جميع الأشياء الأخرى.

و بهذا نرى أن سادلر كان من أكبر المعارضين لمالتوس حيث انصب ثلث كتابه" قانون السكان" في نقد و معارضة نظرية مالتوس حيث يقول "إن خطأ مالتوس أكبر و أعظم من أي خطأ أخر صادفنا، كما نقتنع بأن نظريته ما زالت تنذرنا بشرّ مستمر و أنها بالإختصار ضارة بالإنسان بقدر ما هي محطة بكرامة صاحبها[٣٥].

كذلك يرى أن مالتوس سرق نظريته من توسند حيث يقرر أن عدد السكان سيزداد و ستحدد زيادة السكان بمقدار ما عندهم من طعام. فيقول أنه يؤكد نفس نظرية توسند بنفس الكلمات كذلك يرى أن مالتوس قد اقتبس بيانات سسملش لتقدير نظريته التي يرى فيها أن الوفيات تفسح المجال للزواج[٣٦].

كما رأى أن أفكاره كانت مجرد آراء مدافعة عن الطبقة المستغلة في أواخر القرن الثامن عشر و كانت غايته الأساسية البحث عن حجج تستطيع تبييض صفحة النظام الإجتماعي و عدم تحمل الطبقات المالكة المسؤولية عن افتقار الجماهير الواسعة من الكادحين[٣٧].

و مع كل ما ذكر فنظرية سادلر لا تخلو هي الأخرى من عيوب، و من أهم أوجه النقد التي وجهت لنظرية سادلر أنها لم تقدم على أساس من الدراسة كل الحقائق المعروفة عن النمو السكاني. فلم تميز بين القدرة على الإنسال Fécondité و بين النمو الفعلي

---

[٣٤]- عبد المجيد عبد الرحيم. المرجع السابق، ص٢٠.

[٣٥]- سدني ه، كونتر. المرجع السابق، ص٣٣.

[٣٦]- نفس الرجع، ص٤٥.

[٣٧]- أنا نيف و آخرون. المرجع السابق، ص٧٢.

للإنسال Fertilité. فلو تمعنا قليلا في الوقت الحاضر لوجدنا مثلا أن الصينيين والهنود و المصريين من أكبر الشعوب مقدرة على الإنسال، و لكنهم في الوقت نفسه يعانون من الانفجار الديمغرافي، و معنى ذلك أن نظرية سادلر لم تقم على أساس من دراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، مما يبعدها عن القوانين الطبيعية الثابتة.

٥ـ آراء توماس دبلدي Thomas Doubleday

في عام ١٨٤١ و بعد نشر نظرية سادلر بـ ١١ سنة قام توماس أ. دوبلدي بنشر مؤلف للشعب الإنجليزي بعنوان " قانون السكان الحقيقي و علاقته بغداء الإنسان".

و حينما ننظر إلى فكر دبلدي نجده شأن سادلر إقتصاديا و فيلسوفا إجتماعيا إنجليزيا، ألقى بحثه ضوءا على القواعد الأساسية لموضوع السكان متضمنا بعض البراهين الطبيعية و البيولوجية على صحة هذه القاعدة. و كانت نتائج بحثه حول السكان نتيجة بحث آخر، حيث قام بتجربة على الأسمدة فلاحظ أن ازدياد استخدام السماد تؤدي إلى قلة إنتاج النباتات و قد يؤدي إلى موته كليا، و مع ذلك فمن الممكن إحياء هذه النباتات حسبه بالقيام بعملية قص(أي عمل حلقات على أنحاء الشجرة) و القيام بعملية التقليم، وبهذه العملية بدأت الأشجار تثمر فشجع القيام بذلك.

فتساءل عما إذا كان من الممكن إتباع هذا العلاج بالنسبة للكائنات الحية، و بالبحث وجد أنه من الممكن اتباع نفس الطريقة و أنه يمكن استخدامها في المخلفات الحيوانية و لقد طبق الخالق نفس العملية على الإنسان نفسه[٣٨].

و نتيجة لذلك فان عملية الإفتقار إلى الغذاء حالة ملائمة للخصوبة، بالعكس فان التغذية الزائدة لا تلائم الخصوبة، و تتفاوت بذلك نسبة الخصوبة على حسب درجة التغذية حيث تتناسب عكسا مع الأخيرة، وذلك صحيح في كل من النبات و الحيوان.

فلقد ذهب دبلدي إلى تأكيد أهمية التغذية بالنسبة للسكان بقوله " أنه في أي وقت تعرض فيه النوع البشري للخطر، بذلت الطبيعة جهود مناسبة لحفظه و بقاءه، ذلك بزيادة قدرته على الإنجاب، و إن ذلك يحدث بصفة خاصة عندما ينجم هذا الخطر عن نقص في الغذاء و ينجم عن ذلك بالتالي حالة الفاقة و الفقر التي تؤدي إلى الخصوبة المرتفعة.

لذلك وجد أكبر عدد من الإنجاب عند أوساط الفقراء فحين الأغنياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء و بألوان الترف فان عددهم في تناقص مستمر، وبين طبقتي الأغنياء و الفقراء طبقة وسطى يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء، و لكنهم في الوقت نفسه لا يعانون

---

[٣٨]- سدني (هـ) كونتر. المرجع السابق، ص ص ٣٩-٦٠.

إرهاقا في العمل و لا يصرفون وقتهم في الكسل، أي أنهم يعيشون عيشة وسطية، لذلك كانت نسبة التوالد بينهم ثابتة[٣٩].

حيث كان يعتقد أن الفقر يتناسب تناسبا طرديا مع النمو السكاني. فالطبيعة تبذل جهدا هائلا لحماية الجنس البشري عند تعرضه للخطر خاصة الناجم عن المجاعات و نقص الغذاء فحالة الفاقة و العوز تشجع الخصوبة بينما يتناقص عدد الأغنياء المترفين. و يشير إلى أن أي أمة يكون الترف فيها كافيا لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدون والأغنياء المتناقصين يصبح عدد سكانها ثابتا حيث يقول " أي مجتمع سكاني يتمتع بتغذية حسنة يميل إلى الثبات فالزيادة و الوفرة في السعادة و النشاط تدخل الضعف عند الفئات الكثيرة النسل[٤٠].

إذ يرى أن أشد الناس خصوبة هم الفقراء و أضعفهم هم الأثرياء ، فدبلدي وضع قانون عام للسكان ينظم الزيادة أو النقصان في الحياة النباتية و الحيوانية على حد السواء، حيث رأى أنه لما يتعرض أي نوع أو أي جنس للخطر تبذل الطبيعة دائما جهدا لإبقائه و استمراره عن طريق زيادة الإخصاب.

و من هذا يصل دبلدي إلى ما أسماه القانون العظيم للسكان و هو أن أي أمة يكون فيها الثراء كبيرا يقل عدد سكانها و إذا كان المجتمع فقيرا سيئ التغذية فان السكان يتزايدون زيادة متناسبة مع الفقر، أما إذا كان الثراء فيها كافيا لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدون و الأغنياء المتناقصون يصبح عدد سكانها ثابتا.

و استطاع دوبلدي ببناء هذا القانون العام أن يفسر اختلاف معدلات الخصوبة داخل القطر و المحيط الدولي. ففي داخل القطر فسر اختلاف معدلات الخصوبة بقلة التناسل بين الطبقات الغنية و طبقات النبلاء و الطبقات البرجوازية لدرجة انهم لم يستطيعوا تعويض أنفسهم بينما و بالعكس تزداد نسبة المواليد بين الطبقات المتوسطة محافظين بذلك على نسبتهم في المجتمع.

و نفس الشيىء فيما يخص الإختلافات الدولية في الخصوبة يمكن تفسيرها، فالدول الكثيرة النمو السكاني هي تلك الدول المستهلكة للحوم بصفة ضئيلة و لكن يستهلكون الأسماك و الخضروات عوضا عنها و العكس صحيح أي أن الدول التي تتغذى على اللحوم بكثرة قليلة الإنجاب وبالتالي قليلة النمو السكاني.

---

[٣٩]- السيد حنفي عوض. المرجع السابق، ص٣٩.

[40] - Alfred Sauvy. Malthus et les deux Marx. Opcit, P42.

لقد إهتم دوبلدي بهذه النظرية بسبب زيادة عدد مواليد انجلترا في تلك الفترة خاصة في الربع الأخير من القرن ١٨ بسبب نقص ضريبة خميرة الشعير بأكثر من النصف في ¾ هذا القرن، في الوقت الذي انقطع فيه عصر الخمر في المنازل[٤١].

و أخيرا لقد تعرضت نظرية دوبلدي كغيرها من الإنتقادات ومنها:

- هذه النظرية تنقصها الأدلة القوية لإثبات صحتها فلو كان الأمر كما يقول دبلدي لكان أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، إلا أن الحقائق تثبت عكس ذلك في العصور الغابرة.

- و فيما يخص قوله أن الغذاء الزائد الوفير يؤدي إلى قلة الخصوبة، فالأمر لا يزال موضوع جدل بين العلماء المختصين / الأطباء و علماء الإجتماع، ذلك لأن الإسراف في الطعام يكون عادة مصحوبا بظروف أخرى بالإسراف في التنعم و أنواع الملذات و المجون، و هذه الظروف تكون بدورها عاملا هاما في إضعاف القدرة على التناسل.

- كما اختلط دبلدي بين مفهوم الزيادة الفعلية للسكان و بين القدرة الفعلية على التناسل فلا ربما يكون صحيح أن وجود بعض الصعاب تساعد على انجاب الأطفال مع عدم استطاعة تربيتهم و الإنفاق عليهم، و هذا ما أدى مالتوس إلى الإعتقاد في أن العوائق الإيجابية تعمل باستمرار و بنشاط على إنقاص عدد السكان عن طريق كثرة الوفيات[٤٢].

- أن الشيء الملاحظ هو أن دبلدي مثل سادلر لم يدرك أن قانون السكان يجب أن يتجه إلى ابعد من مجرد تفسير التغيرات في القدرة على التناسل. لأن نمو السكان ينتج عن الفرق بين معدل الولادات و معدل الوفيات، و كلا المعدلين يتغيران حسب الظروف الإجتماعية، الإقتصادية و السياسية التي تحيطهم. لهذا لا يكفي أن نفسر التغيرات التي تلحق أحدهما دون الأخرى ما دامت هناك علاقة وطيدة بينهما. و هذا ما ذهبا إليه الإثنين حسب اهتمامهما بدراسة مسببات التزايد الخصوبي دون أن يتعرضا إلى الى دراسة ظاهرة الوفيات.

٦ ـ آراء سبنسر في السكان ١٨٢٠ – ١٩٠٣ Herbert Spencer

سبنسر مفكر اجتماعي مشهور عرف باهتمامه بالتطور البيولوجي و الإجتماعي للقوى الطبيعية، و لقد عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية في كتابه المعنون "مبادئ البيولوجيا" the principles of Biology الذي نشره سنة ١٩٠١.

---

[٤١]– سدني هـ. كونتر. المرجع السابق، ص ص٦١-٦٢.

[٤٢]– حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي. المرجع السابق، ص٦٠.

تندرج نظرية سبنسر ضمن النظريات الطبيعية لأنه اعتنى بصفة رئيسية بشرح التطور الإجتماعي و البيولوجي بسبب القوى الطبيعية. إذ انه كان يعتقد أن القانون الطبيعي يعفي الإنسان من أية مسؤولية عن التحكم في زيادة عدد أفراده، فالطبيعة حققت ذلك عن طريق إضعاف اهتمام الإنسان بالتناسل و الإنجاب فحين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الوقت و الجهد في تنمية شخصيته العلمية و الإقتصادية، هو يعتقد أن الطبيعة تتعارض بين اهتمام الفرد بنفسه و بين الإنجاب. و من هنا كلما اشتد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في أي ميدان يقابله ضعف اهتمامه بالتكاثر. لهذا اعتقد سبنسر أن هناك تناقضا طبيعيا في القدرة على التكاثر و الإنجاب عند النساء لأن اهتمامهن بأنفسهن يستدعى المزيد من الوقت و الطاقة، و هذا النقص في القدرة على الإنجاب يضمن زيادة البطء في عدد السكان لأن التطور الإجتماعي يكون دوما مصحوبا بازدياد الإتجاه الفردي.

فبقاء النوع في رأي سبنسر يمر بالقانون البيولوجي العام الذي يحكم ظاهرة التزايد العام للسكان. وتوجد وسيلتان لحفظه النزعة الأولى هي المحافظة على حياة الفرد و الثانية هي خاصية التوالد للابقاء الجنس البشري، فيقول" من الواضح أن هاتين العمليتين متضادتين حتما، و يجب أن تكونا مختلفتين من حيث القوة فلا يخفى أن النوع ينقرض سريعا إذا كانت قدرة أفراده على البقاء و طاقته على التناسل ضئيلتين"[٤٣].

و قد حصل سبنسر على أدلة عملية تؤكدها فروض نظرية، فأكثر الكائنات العليا تطورا هى أكثرها تنافسا، فأحط الكائنات تتوالد بالملايين فحين أن الكائنات التي تتلوها في الرقي تتوالد بالمئات و العشرات على ذلك فان أكبر الكائنات حجما لا تتوالد.

الواقع أن نظرية سبنسر لم تكن مبنية على التغذية وحدها، بل أيضا على ما أسماه التنافر بين الذاتية individuation و التوالد genesis حين أوضح أنه كلما ارتفعت المخلوقات من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها، نقص يبلغ من العظمة درجة لا يتصورها العقل ذلك لأن الأجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة على المحافظة على نفسها، فإذا لم تتكاثر بدرجة عظيمة فإنها تفنى تماما، بينما الأجسام العضوية العليا تنفق من وقتها و جهدها في بناء شخصيتها لهذا لا يبقى لها من القوة للتوالد، و يرجع سبنسر صدق نظريته هذه إلى قلة نسل السيدات المشتغلات بعقولهن و اللائي ينتسبن عادة إلى الطبقة العليا.

---

[٤٣]- سدني هـ. كونتر. المرجع السابق، ص٤١.

فرغم أن تغذيتهن أفضل في العادة من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة و رغم أنهن يتمتعن برعاية صحية أفضل فإن تناسلهن ضعيف بسبب الإجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبهن العضوي، مما يؤدي إلى ضعف قدرتهن على التناسل[٤٤] .

كما يرجع ذلك الى كون السيدات المشتغلات بعقولهن تنقطعن مبكر عن الحمل قبل النساء الفقيرات و منهن من تعجزن عن إرضاع أطفالهن و رعايتهم. هذا ما جعله يتنبأ بأن مشكلة التزايد السكاني ستضمحل مع ما يصاحبها من شرور أخرى ما دام الإنسان ينشد الرقي و يبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك.

حيث قال" إن في الطبيعة تنافرا بين الذاتية و التوالد، فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد وجوده و نجاحه ضعفت جهوده في الخلق".

« There is in nature an antagonism between individuation and genesis. The more strenuous the adjustments the individual must take to ensure his own existence and success, the weaker are his efforts toward reproduction »

حقا لقد دعم سبنسر رأيه في السكان بحقائق كثيرة من حياة الحيوانات والنباتات، و لكنه كان أكثر اهتماما بوضع نظريته العامة عن التطور البيولوجي. فلقد أكدت نظرية سبنسر على العلاقة بين زيادة السكان و الحضارة بمعنى أنه كلما تعقدت الحضارة كلما زاد الجهد الفيزيولوجي للإنسان و هو ما يترتب على قلة الإنجاب.

و باختصار فإن سبنسر يعارض نظرية دبلدي التي تقرر أن زيادة التغذية تنقص النسل. بل يؤكد بالعكس أن زيادة النسل هي النتيجة الحتمية لزيادة التغذية، و زيادة السكان تؤدي بدورها إلى زيادة الرقى البشري، كما تدفع الإنسان نحو التقدم. و هي في الحقيقة أعظم عامل لرقي الإنسان. فحسبه اختلاف معدلات الخصوبة إنما يرجع إلى تطور الصفات التي تتميز بها الطبقات الإجتماعية و بما أن الطبقة الإجتماعية العليا تتميز بصفات أكثر عصرنة. فهي التي تعمل على تخفيض من عددها هذه هي الأسس التي بنى عليها سبنسر رأيه.

إذن فالخصوبة هي حركة عكسية لإستهلاك الطاقة، فالأفراد الذين يعملون كثيرا يتميزون بخصوبة منخفضة[٤٥] .

فلقد هاجم سبنسر نظرية دوبلدي حيث يرى أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل و أشار إلى أن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه

---

[44]-حنفي عوض،المرجع السابق،ص٤١.

[45] - Poulalion (G). La science de la population, ed imprimerie du sud, Toulouse, 1984, P182.

الدفء كبيرا مما يساعد على وجود وفرة الغذاء بل يؤكد سبنسر عكس ما ذكر دبلدي إذ يرى أن زيادة النسل هى النتيجة الحتمية لزيادة التغذية و زيادة السكان تؤدي بدورها إلى زيادة الرقي و التقدم البشري.

و من جهة أخرى نلاحظ أن أفكار سبنسر في السكان تختلف عن أفكار دبلدي و سادلر كذلك ، إذ أنها تمثل إطارا نظريا مكتملا إلى حد بعيد. فضلا عن أنها أفكار قد دخلت ميدان السكان بعد مالتوس و استندت إلى عوامل التطور الإجتماعي في تفسير نمو السكان و تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، إذ جاءت أفكاره لتحقق صورة النسق الإستنباطي الذي ينطوي على مجموعة قضايا بعضها مسلمات، مثل تسليمه بأثر الغذاء على قدرة الإنسال و افتراضه بأن هناك تعارضا بين التناسل و النضوج الذاتي. ثم انتهائه إلى النتيجة العامة بأنه كلما زاد ما بدله الفرد من جهد في إنضاج ذاته كلما قلت قدرته على الإنسال و أخيرا قانونه الذي تنبأ على أساسه بأن مشكلة السكان ستحل في المستقبل[٤٦].

و بالرغم من هذه النتائج القيمة التي توصل إليها سبنسر إلاّ أن نظريته هذه تبنتها بعض الأخطاء منها:

- ان الواقع لا ينطوي على ذلك الترابط الجميل الذي تكلم عنه سبنسر، فليس في الحياة ما يبرر هذا التفاؤل السهل الذي يشيع في نظريته، فإذا كان هناك حقا تنافر بين التناسل و النضوج الذاتي للفرد فالواقع يبرهن أنه إذا انخفضت الخصوبة في أي بلد فإنها تنتشر انتشارا واسعا، ليس بسبب حدوث تغيرات فيزيولوجية متصلة بالإنسان خاصة المرأة بل دليل على الإنتشار المكثف لوسائل منع الحمل.

- أما عن تأثير التعليم على خصوبة المرأة، و ما يتبع ذلك من إجهاد يؤثر في تركيبها العضوي، فإن الواقع يبين أن تقدم المرأة في المستوى التعليمي يأدى إلى طول فترة دراستها و بالتالي تأخر سنها عند الزواج، و تكون بذلك قد جاوزت أهم فترات خصوبتها قبل زواجها. و ليس السبب كما ذكر سبنسر هو انخفاض قدرتها العضوية على الإنجاب.

٧- آراء كورادو جيني Corado Gini

هو مفكر اجتماعي إيطالي كان أستاذ إحصاء بجامعة روما و مدير المعهد العالمي لعلم الإجتماع، اهتم بدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور و

---

[٤٦]- محمد مصطفى أحمد. المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

تغير المجتمع فاعتقد بذلك أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر في كثافة سكانه و تنعكس عليها.

لقد ظهرت أفكار جيني في الربع الأول من القرن العشرين، حيث تعرض للقضايا النظرية حول السكان في مؤلفه الذي نشره عام ١٩١٢ تحت عنوان "أثر السكان في تطور المجتمع" فرغم أن هذا الكتاب عالج نمو السكان، إلا أنه تعمق في معظمه في تحليل و معالجة النواحي البيولوجية و المورفولوجية أو البنائية و الإقتصادية و الثقافية و أثر السكان أيضا في وقوع الأزمات الإجتماعية[٤٧].

فجيني يعتبر في طليعة الباحثين الحديثين الذين حاولوا أن يتبينوا تأثير العوامل الديمغرافية في مختلف النواحي الإجتماعية. و بالرغم من أن هذه النظرية تهتم بالسكان إلا أنها تعد في الوقت نفسه نظرية في التطور الإجتماعي، حيث تتصل بتطور المجتمع بما يحدث فيه من تغيرات في نمو السكان. و عليه فكانت تنحصر في معظمها في تحليل العلاقة بين السكان و تطور بناء المجتمع خاصة من النواحي البيولوجية و المرفولوجية أو البنائية له.

و لقد ذهب كورادو جيني إلى التسليم بعدة حقائق في نظريته من أهمها:

أن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة: النشأة والتكوين، التقدم و الإزدهار، والإضمحلال و الفناء.

١- مرحلة النشأة.

و فيها يرى أن حجم أي أمة و كثافتها يزدادان في بداية نهوضها، فيعمد فريق منهم إلى الهجرة أو إلى خوض غمار الحرب بغية استثمار أراضي جديدة، و حسب جيني لا يهاجر و لا يحارب إلا كل جريء مقدام مغامر كثير الذرية، فتضيع تلك الأمة هذه العناصر القوية النشيطة، و حسبه في هذه المرحلة يكون السكان كثيرين[٤٨].

اذ تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الخصوبة سواء كانت أصلية في المكان الذي نشأت فيه أم هاجرت إليه، و بعد أن يصبح المجتمع مكتظا بسكانه نسبيا، بدرجة تفوق طاقته يضطر جزء من سكانه إلى الهجرة .

كما تمتاز هذه المرحلة بعدم وجود التمايز الطبقي، مثل مجتمعات كريت و أثينا و اسبرطة و حتى المجتمعات الحديثة النشأة التي تكونت عن طريق الهجرة الدولية كأمريكا، أستراليا و نيوزلندا.

---

[٤٧]- حسن محمد حسن محمد. المرجع السابق، ص٩٣.

[٤٨]- عبد الكريم الباقي. المرجع السابق، ص٣٨.

١- مرحلة التقدم و الإزدهار.

في هذه المرحلة تقل المغامرة بكثرة الإنجاب فتقل المواليد، و فيها تكون الحياة الإقتصادية قد ازدهرت، فيحل الترف و الميل إلى الكماليات، و يشتد ارتفاع الأشخاص من الطبقات الوضيعة إلى الطبقات الرفيعة، فيكثر بذلك عدد الأشخاص النفعويون فيخلدون إلى البدعة و يحلون محل الجريئين والمغامرون الذين امتازبهم المجتمع في المرحلة الأولى. و يرافق ذلك هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن لكثرة المصانع و الربح و اللهو و المجون، ذلك لإزدهار التصنيع و التجارة. كما يترتب على النمو الإقتصادي هذا ازدهارا في الفنون و الموسيقى و الآداب و يشعر المجتمع حينئذ بالسعادة و الإطمئنان على مستقبله و يصبح أكثر ديموقراطية[٤٩].

إذن الشيء المميز لهذه المرحلة هو انخفاض نسبة الخصوبة نتيجة خسارة أصلح عناصرها التي هاجرت نتيجة الحروب التوسعية. هذا بالإضافة إلى أن الطبقات العليا تكون قد ساهمت منذ أواخر المرحلة الأولى في تخفيض نسلها. و يلحق هذا التصرف بتدريج الطبقات الدنيا.

٢ - مرحلة الإضمحلال و الفناء.

هى مرحلة التأخر و الإنهيار، ذلك لأن الشعب يهرم، و تقل الأيادي العاملة بسبب انخفاض الخصوبة في المرحلة الثانية، و تضعف كذلك الزراعة في الأرياف بسبب الهجرة منها.

و تقل المشاريع الإقتصادية، فتتدهور الحياة الإقتصادية. و في المدينة يقل الطلب على الصناعات فيزيد الإنتاج عن الإستهلاك. فينتج تضخم للسلع فتحل بذلك الأزمات الإقتصادية، و يزداد التوتر بين الطبقات الدنيا و الطبقات العليا بما أن نظام الطبقات يشرع في الظهور في المرحلة الثانية. مما يدفع الدول بالتدخل فتشتد رقابة الدولة على الحياة و يستمر المجتمع في التدهور حتى الفناء الذي ينتهي بمرحلة استعمار أو تبعية لقوة خارجية أو بهجرة جماعية أو شبه جماعية منه إلى مجتمع آخر.

و الخلاصة أن الدولة تتهيأ للانقراض و الإنهيار بنفسها فينطوي مجدها و تنتقل من ميدان التاريخ إلى أبهاء المتاحف.

و من هنا نلاحظ أن نظرية كورادو جيني تفرض وجود قوة طبيعية تعمل من تلقاء نفسها فتحدد ارتفاع عدد السكان و انخفاضه. و هو يرى أن العامل البيولوجي في انقراض

---

[٤٩]- محمد مصطفى أحمد. المرجع السابق، ص٤٢.

التناسل هو العامل الأساسي. و أنه يختفي فقط وراء العوامل الإقتصادية و الإجتماعية التي تبدوا كأنها تحدد الإنجاب.

لقد حاول جيني تبيان أهمية العامل الديمغرافي في مختلف ميادين الحياة:

١- في مصير الحروب، حيث أن العدد الوفير من الجنود يؤدي إلى ربح المعركة. و يذكر جيني في هذا الصدد جواب فريدريك الكبير لأحد رجال الدين حيث نصح هذا له أن يطمئن بالآ و لا يغلو في الإعتناء بجيشه لأن الله مع الشعب البروسي فأجاب الملك بأنه واثق بتأييد الله له و لكنه تعالى بجانب الجيش الضخم.

٢- حاول تبيان أهمية السكان في الميدان الإقتصادي. فحسبه البلاد الكبيرة لا تعادلها في الأسواق العالمية البلاد الصغيرة، كذلك يكون الدخل المتوسط و الثروة الشخصية من القطر القليل السكان أعلى منها في القطر المزاحم بهم.

٣- إن للسكان أهمية أخرى من الجانب الثقافي، فحسب اللغات الصغيرة متجهة إلى الزوال و الإحتجاب[٥٠] بسبب قلت المتكلمين بها.

أما عن نظرية جيني البيولوجية في السكان، فهو يرى أن العوامل السكانية تستطيع خلال فترة قصيرة من الزمن تغيير صفات السكان البيولوجية، فأي جيل من السكان لا يمكن إلا أن يكون قد أتى الا من كسر بسط من الجيل الذي سبقه. و الذي يتميز بأنه نسبة منه تتراوح بين ٥/٢، ٣/٢ تموت قبل الزواج، والباقون المعمرون أي ٥/٣ إلى ٣/١ يتزوجون فمنهم فريق بين ٧/١، ٣/١ يهلك قبل الإنجاب. معنى هذا أن القسم الذي سينجب من الجيل يعادل سنة ٥/٣ × ٧/٦ = ٣٥/١٨ ذلك في أحسن الأحوال، لكن هذا القسم ينقص إلى ٣/١ × ٣/٢ = ٩/٢ في الأحوال السيئة.

ثم أن هذا الجيل الذي هو سينجب لا ينجب بنفس الكيفية وذلك بتفاوت المجتمعات. و يعتبر جيني تقريبا أن نصف الجيل اللاحق آت من ١٠/٣ القسم المنجب أي آت من ٧/١ الجيل السابق (٣٥/١٧ × ١٠/٣ = ٣٥٠/٥٤) في أحسن الأحوال أو من ١٥/١ الجيل السابق (٩/٢ × ١٠/٣ = ١٥/١) في أسوأ الأحوال.

و أن ثلاثة أرباع الجيل اللاحق صادرة عن ٥/٣ القسم المنسل أي منحدرة من ٧/٢ الجيل السابق (٣٥/١٨ × ٥/٣ = ١٧٥/٥٤) في أجود الأحوال أو عن ٨/١ الجيل السابق (٩/٢ × ٥/٣ = ٤٥/٦) في أسوء الأحوال[٥١].

---

[٥٠]- عبد الكريم الباقي، المرجع السابق، ص٣٥.

[٥١]- نفس المرجع ص٣٧.

و على هذا فإن أي جيل جديد لا يمكن أن يكون قد أتى إلا عن طريق نسبة تتراوح بين ٣/١ – ٨/١ من الجيل القديم.

و يوضح هذا كيف أن العوامل السكانية تتمكن خلال فترة قصيرة من الزمن من تغير التركيب الجنسي أو البيولوجي للمجتمع، فنسبة الإنجاب المنخفضة عند الطبقات العليا في المجتمع تعمل على خلق صعود مستمر من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ الذي يوجد فيها، و يكون مصير هؤلاء الذين يصعدون كمصير السابقين لهم. أي أنهم سرعان ما يفنون لتحل محلهم موجات أخرى من الطبقات الدنيا.

لقد دهب جيني في ميدان اهتمامه بالسكان إلى الحقل البيولوجي، فتحدث عن اختلاف نسبة المواليد في طبقات السكان المختلفة. و لاحظ أن الطبقات العليا تفقد قدراتها البيولوجية على الإنجاب و تجدد شبابها بضم اللائقين من الطبقة الوسطى، كما دق ناقوس الخطر لكثرة مواليد الفقراء العاجزين عن تنشئة أطفالهم تنشئة سليمة[٥٢].

فحسب جيني إن نقص الخصوبة Fertilité (عدد المواليد الفعلي هو نفسه انخفاض في القدرة على التناسل Fécondité و يبدأ يظهر ذلك في الطبقات العليا، و لا يكون ذلك نتيجة الظروف الإجتماعية و إنما يأتي نتيجة ضعف غريزة التوالد لديهم. و هي ناحية لا يمكن مقاومتها في دورة السكان، هذا في الوقت الذي ترى فيه النظريات الإجتماعية أن العامل البيولوجي لا يؤثر و إنما هناك عوامل اجتماعية تفرض على الإنسان سلطتها [٥٣]. فتجعله يتناسل كأن يعمل على تحديد نسله مثلا مع عدم تغير الطاقة البيولوجية.

لهذا نجد أنه من الصعب أن نقبل نظرية في نمو السكان تستند في تفسيرها للسلوك الإنساني إلى قوى طبيعية مجهولة غامضة لا يستطيع الإنسان ضبطها كل الضبط.

و من أفضل الإنتقادات التي وجهت لجيني نجد:

- لقد وجه إليه بتريم سوروكين في كتابه "النظريات الإجتماعية المعاصرة" انتقادا حيث قالِ "لا يمكن أن تعد هذه النظرية، مما يمكن تطبيعه على كل المجتمعات و في كل الأوقات فهي كغيرها من نظريات تطور المجتمعات قد بنيت على اساس من تاريخ الرومان و اليونان و لم تاخد في اعتبارها تاريخ تطور الشعوب كما جاء في نفس النظرية"[٥٤].

---

[٥٢]– محمد سيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص١٣.

[٥٣]– السيد حنفي عوض المرجع السابق، ص٤٤.

[٥٤]– نفس المرجع، ص٤٥

و في نقد سوروكن يستشهد بالصين و الهند فقد عاشتا آلاف من السنين، و مازالتا حتى اليوم تتقدمان كما كانتا عليه من قبل.

- ليس من المعقول كما ذكر جيني أنه خلال التوسع تكون أقوى و أنشط عناصر المجتمع في المهجر، بل المنطق يقضي أن هذه العناصر هي التي تنشط داخل البلد.

- و ليس ضروريا أن يتميز كل مجتمع في مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة عالية، فإذا لم يحدث فستنعدم قطعا مرحلة التوسع و الإستعمار و الهجرة بكل نتائجها التي ذكرها جيني، و في ضوء هذا الإحتمال يسير تاريخ المجتمع في اتجاه يختلف كلية عن ذلك الذي افترضه جيني.

- هناك عوامل أخرى غير الهجرة و الحروب تؤثر على انخفاض معدل نمو السكان كالمجاعات الوفيات الإجهاض. و هذه العوامل لم يتنبه لها جيني.

و خلاصة القول أنه على الرغم من أن أفكار جيني تمتاز أيضا بأنها تمثل عملا نظريا يكاد يصل إلى حد الإكتمال من حيث البناء، هذا فضلا عن أنها قد أضيفت إلى ميدان الديمغرفيا في الفترة الحديثة، و استندت إلى العوامل الطبيعية و الإجتماعية في تفسير نمو السكان و تغيرهم، و على الرغم من أن جيني قدم جهدا لا بأس به في سبيل تأكيد أهمية العوامل الإجتماعية في تفسير نمو السكان و تغيرهم، إلا أنه لم ينجح في استخلاص قانون عام يؤكد تفسيراته لها.

٨. آراء جوزي دي كاستروا.

قدم لنا جوزي دي كاستروا في مؤلفه "جغرافية الجوع"، نظرية تقرر أن الخصوبة تنظم عن طريق التغذية، كما بين دي كاستروا أن نوع البروتين و كمية الإستهلاك ينظمان الخصوبة الفيزيولوجية.

و قد توصل إلى هذا بعد أن أجرى تجربته على الفأران أين اختبر أثر البروتينات في الغذاء على خصوبتها الفيزيولوجية.

يرى جوزي أن للعوامل البيولوجية الأثر المباشر على ظاهرة الخصوبة فحين أن العوامل الإجتماعية لها أثر غير مباشر، هذه العوامل البيولوجية متمثلة في بعض أشكال الجوع خاصة نقص البروتينات و الفيتامينات، فحسبه هذه العوامل تؤثر على مستوى الخصوبة.

فإذا كان علماء السكان قد سبق لهم أن لاحظوا حسب رأيه منذ زمن طويل أن الفقر يقترن بكثرة الإنجاب، فإنهم لم يتفطنوا إلى السبب الحقيقي الذي يكمن وراء ذلك. وحسب

كاستروا هذا السبب هو أن الفقر و ما يرتبط به من نقص التغذية يؤدي من خلال التأثير على بعض العمليات الفيزيولوجية إلى زيادة النسل[٥٥].

كما أن الجوع الذي ليس هو إلا عدم إشباع غريزة يؤثر من الناحية النفسية على الإنجاب، إذ يؤدي إلى تعويض هذا الإحباط عن طريق الإفراط في الغريزة الجنسية. ففي نظرية كاستروا الجوع هو المسؤول عن زيادة التناسل في الطبقات الفقيرة.

و يقول "لقد لازم العالم الصمت بالنسبة لمناقشة موضوع الجوع و يمكن أن يعزى جزء من هذا الصمت إلى الإعتقاد بأن غريزة الجنس من الغرائز الحيوانية التي يكره أن يخوض فيها المتصفون بالعقل و المنطق[٥٦].

يرجع دي كاستروا ظاهرة الجوع في الطبقات الفقيرة و لاسيما في الدول النامية إلى الإستغلال الإمبريالي لكل من الإنسان و الأرض، و سوء توزيع الموارد الغذائية سواء كان على المستوى المحلي أو العالمي. فالإنفجار الديمغرافي الذي تعرفه الدول النامية، و سوء استغلالها للأرض، و عدم اهتمامها بالإنتاج الغذائي هم المسؤولون على انتشار ظاهرة الجوع و البؤس في هذه البلدان. وأن تغيير هذه الأوضاع لا يكون عن طريق استعمال وسائل منع الحمل كما يدعوا إليه المالتسيون. و لكنه يأتي بطريقة غير مباشرة بعد حل مشكلة الجوع. ذلك بعدالة توزيع المواد الغذائية على شعوبها.

حيث يقول "إذا كان الجوع منتشرا في الطبقات الفقيرة إلى سوء التنظيم الإجتماعي السائد و إلى تعارض مصالح الطبقات العليا مع مصالح الطبقات الدنيا ،فهذا الصراع هو المتسبب في كثرة الإنجاب لدى الطبقات الفقيرة" [2].

فرفع المستوى الغذائي للفئات الفقيرة سيؤدي إلى انخفاض نسلهم من تلقاء أنفسهم، هذا يعني أن كاستروا هو الأخر أقرن الفقر بارتفاع معدل الخصوبة، ذلك بسبب انتشار الجوع بين أوساطهم. و الجوع حسبه له أثر فيزيولوجي و نفسي على الإنسان يؤدي إلى ارتفاع خصوبته.

و عليه فدي كاستروا يؤمن يقينا أنه ليس بإمكان أية سياسة سكانية و لا أية دعوة حكومية، التخفيض من الإنجاب و تنظيمه عند الطبقات الفقيرة إلا إذا حورب الجوع بين أوساطها.

---

[٥٥]- عبد الباسط عبد المعطي و أخرون، المرجع السابق، ص ص ٦٣-٦٦.

[٥٦]- سيدني هـ . كونتر، المرجع السابق، ص٦٤.

[2]- عبد الباسط عبد المعطي و أخرون، المرجع السابق، ص ص٦٦-٦٧.

و خلاصة القول أنه من الممكن أن نسلم بصحة نظرية كاستروا بأن الفقر يرجع إلى ظروف اجتماعية اقتصادية السائدة في البلاد و لايعزى فقط الى قلة مردود الطبيعة، و كذا أن الخصوبة لها علاقة بنوع الغذاء. و مع هذا نجد من انتقد نظرية دي كاستروا من أبرزهم العالم الديمغرافي ألفرد سوفي Alfred Sauvy في هذه النقطة بالذات حيث قال " ليس هناك دليل قاطع على أن مستوى الخصوبة في كل المجتمعات التي تتمتع بغذاء ملائم منخفض " حيث يرى أن بعض المجتمعات التي تتميز بالإستهلاك الكبير للبروتينات الحيوانية تتميز في الوقت نفسه بارتفاع معدلات المواليد و يذكر على سبيل المثال مجتمع الكنديين الفرنسيين في القرن التاسع عشر و مجتمع الهتريت Huttérites في الولايات المتحدة الأمريكية.

٩- آراء بيرل و ريد.

كان هدف كل منهما إعطاء تمثيل رياضي للنمو العام للسكان، كما يتمثل في الكائنات الحية بالطبيعة. وعليه قاما بوضع إطار عام لدراسة السكان كما يلي:

- المعادلة يجب أن تكون مطابقة للحقائق المعروفة عن النمو السكاني.
- يجب التسليم طبقا لنظرية مالتوس بأن زيادة السكان على شكل متوالية هندسية مستحيل.

ثم وضعا هذه المعادلة الرياضية و المبنية على الفرضيات التالية:

- يحدث نمو السكان في مساحة محدودة.
- للنمو السكاني حدا أعلى و إلا كانت النتيجة الخاطئة أن يكون النمو السكاني لانهائيا في مساحة الأرض.
- الحد الأدنى للسكان يجب أن يكون صفرا بمعنى أنه من المستحيل أن تكون القيمة العددية لحجم السكان بالسالب.
- هناك دورات للنمو السكاني التي تكون انعكاسا للتغيرات في النظم الإقتصادية للمجتمع لذلك فإن انتقال المجتمع[٥٧] من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة يخلق احتمال حدوث زيادة إضافية في عدد السكان.

ثالثا- النظريات الإجتماعية والاقتصادية.

١- آراء كارل ماركس ١٨١٨ –١٨٨٣

ماركس هو مفكر اجتماعي ألماني اشتهر هو و زميله انجلز بوضع دعائم الإشتراكية العلمية، و لقد عرض أفكاره حول السكان في كتابه رأس المال le capital الذي نشر سنة ١٩٨٩ و أهم أفكاره هى:

---

[٥٧]- نفس المرجع، ص٦٧.

١- يذكر كارل ماركس أن الفقر و الشقاء لا يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان لإنجاب عدد من الأطفال.فيزيدون من قدرته في إعالتهم كما ذهب إليه مالتوس من قبل إذ يرى الفقر و البؤس يوجدان في أي زمان ومكان حسب النظام الذي يكون سائدا فيهما، الذي يعجز عن تشغيل أفراده[٥٨].

إلا أن ماركس يتفق مع مالتوس في أن الفقر و البطالة مظهران اقتصاديان من مظاهر التضخم السكاني، و إن كانت أسباب التضخم السكاني عند ماركس تختلف عنها عند مالتوس، فماركس يرى أن النمو السكاني، ليس إلا فائضا في العمالة بالنسبة لفرص العمل المتاحة، و من ثم فإن التضخم السكاني حسب ماركس من ضروريات الإقتصاد الرأسمالي و خاصية من خواصيه، ذلك لأن نمو الرأسمالية يؤدي الى خلق فائض في قوة العمل مما يؤدي إلى زيادة المعروض من القوى العاملة فتنخفض الأجور، التي هي شرط من الشروط الأساسية للتوسع في الصناعات الرأسمالية.

فحسبه في المجتمعات الرأسمالية يتزايد رأس المال الثابت (الآلات) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير العمال[1].

فارتفاع رأس المال الثابت يؤدي إلى الإستغناء عن جزء من رأس المال المتغير الشيء الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية، مما يجعل وجود العمال في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا فيتحولون إلى فائض سكاني، لهذا يتوقع ماركس عدم وجود هذا الفائض السكاني مع وجود نظام الإنتاج الإشتراكي نتيجة التشغيل الكامل و المتوازن بين رأس المال و العمال، فيقل الفقر و البؤس لأنهما مرتبطان بالنظام الإقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع كلهم و ليستا مرتبطتان كما ذكر غيره في السابق بالعامل الفيزيولوجي الذي يزيد القدرة على الإنجاب لهذا يقول ماركس" أن مالتوس بتركيزه على فكرة التكاثر البيولوجي من جانب الطبقات الفقيرة و اعتبارها السبب الأساسي للفقر و التخلف إنما يحول أنظار الجماهير العريضة صاحبة السلطة الفعلية في البلاد عن الحقيقة الواضحة إلى شيء آخر تافه ليس هو السبب الأساسي للفقر"[2].

٢- كذلك نظرية مالتوس تعزوا الزيادة السكانية إلى قانون الهي طبيعي. أما ماركس فكان على يقين تام أن ليس هناك قانون طبيعي للسكان فالإتجاهات السكانية حتى بعد إزالة النظام

---

[٥٨]- حسن الساعاتي، عبد المجيد لطفي، المرجع السابق، ص,٧٢

[1]- زيدان عبد الباقي، القومية العربية ، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، ١٩٧٤، ص,١٣٧

[2]- حسن الساعاتي، عبد المجيد لطفي، المرجع السابق، ص١٤٣.

الرأسمالي إنما تتحدد بالظروف التاريخية السائدة، و من ثم فان كل شكل أو مظهر اجتماعي متتابع له قانون سكاني خاص به.

٣- يؤكد أن الإنفجار الديمغرافي لم يكن عام في الزمان و المكان، بل إن الرأسمالية هي التي اختلقت و هم وفرة السكان، فهو يعزي انخفاض دخل الفرد في متوسطه إلى الفقر لا إلى الزيادة السكانية الناتجة من التناقض الموجود في النظام الرأسمالي. فهذا النظام غير مستقر و قابل للانفجار في أية لحظة لأن من طبيعته تقسيم المجتمع إلى قسمين متنازعين.

القسم الأول متمثل في فئة العمال و الذي يمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع و القسم الثاني فئة أصحاب الأعمال التي تكون نسبتها ضئيلة في المجتمع لكنها تتحكم في مصائر الطبقة الأولى و من هنا يبدأ الصراع، صراع بين من يملك عناصر الإنتاج و من لا يملكها و يزداد هذا الصراع حينما تنتشر البطالة بين أوساط الفئة الأولى[٥٩].

٤- ماركس يرى كذلك أن القانون السائد في الرأسمالية الصناعية هو قانون الفائض النسبي و هذا القانون ينطبق على مرحلة واحدة فقط من مراحل تراكم رأس المال، ففي المرحلة الأولى لتراكم رأس المال تكون الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة و هذا لغياب المكننة. لذا تلجأ إلى المزيد من اليد العاملة، أما في مرحلة الرأسمالية الصناعية فيبدأ قانون الفائض النسبي للسكان في الظهور فاستخدام الآلة يؤدي إلى التقليص من عدد العمال و بالتالي ظهور البطالة و يظهر الإيمان في هذه المرحلة بوجود فائض نسبي في السكان فحين أن هذا الفائض النسبي للسكان يكون نتيجة للتنظيم الإجتماعي السائد[٦٠].

فهو يعلن مرة أخرى أن النمو السكاني لا ينبع من قانون طبيعي أزلي و أبدي و لا من عدم توفير المصادرالغدائية، كما أعلن عليها مالتوس بل لسوء توزيع هذه المصادر في النظام الإقتصادي و الإجتماعي المعين للملكية الفردية داخل النظام الرأسمالي[٦١].

إلاّ أنه و مع كل ما سبق من ما ذكرناه حول آراء ماركس في القضايا السكانية وجدنا انتقادات و ملاحظات منها:

- اعتقد ماركس انه لن يوجد سكان فائضون عن الحاجة و لا فقر إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي (كما قال نمط الإنتاج هو الذي يحدد ذلك) إلا أن الوقائع بينت أن هذه النظرية الإيديولوجية قد أثبتت بالدليل القاطع فشلها نظريا وواقعيا والدليل على

---

[٥٩]- صلاح الدين نامق. التضخم السكاني و التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص٩٩.

[٦٠]- عبد الباسط عبد المعطي، غريب محمد سيد أحمد. المرجع السابق، ص٦٣.

[61] - Jean Marie Poursin. La population mondiale, ed le seuil, paris 1976, P136.

ذلك أن أكثر الدول الإشتراكية عانت و تعاني من الإنفجار الديمغرافي، ضف إلى ذلك أنها تعاني في نفس الوقت من تخلفها الإقتصادي و الإجتماعي و التكنولوجي.

- كما نجد أن ماركس اتهم مالتوس لتحيزه للطبقة الحاكمة الإنتاجية و هو الآخر تحيز إلى الطبقة المحكومة (العمال) كما لاحظنا.

- لقد حاول ماركس هدم الرأسمالية و تجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان، وأغفل قضية وجود الإزدحام السكاني و ضغطه على موارد الأرض و الصناعة... الخ. حتى في ظل النظام الشيوعي أو الإشتراكي الذي أراد أن يستبدلهما في النظام الرأسمالي.

لذلك لا يمكننا أن نقر كما ذكر ماركس أن النظام الإشتراكي وحده الذي يجنب المجتمعات ويلات التزايد السكاني.

و منه نلاحظ أن ماركس يختلف اختلافا واضحا عما سبقه من الذين ناقشوا القضية السكانية. فهو لم ينشأ نظريته عن السكان في حد ذاتها كما فعل مالتوس في أوائل القرن التاسع عشر، و إنما لمس المسألة السكانية من خلال دراساته و أبحاثه الإقتصادية و السياسية و الفلسفية المتجمعة، فكونت هذه اللمسات في مجموعها مفهوما محددا واضحا للسكان تطور من خلال تفسيره لنظريته في المادية التاريخية.

٢- آراء الكسندر كارسوندرز Carr Saunders

هو باحث إنجليزي تعرض للقضايا الإقتصادية و الإجتماعية للسكان في كتابه "سكان العالم".

و لقد انصب اهتمام الكسندر على دراسة الظواهر السكانية من زاوية الحجم الأنسب لهؤلاء السكان optimum number. أي الحد الأقصى/العدد الأقصى من السكان الذي يمكن أن يعيش في مجتمع ما. و يكون له مستوى معيشي مناسب و ذلك بعد إستغلال البيئة من جميع نواحيها طبيعيا و بشريا و قد عرض كارسوندرز العدد الأمثل للسكان على النحو التالي:

« That is the number which taking into consideration the nature at environment, the degree of skill employed, the habits and customs of the people concerned, and all other relevant facts gives the highest average return per head ».

فحسبه يخضع نمو السكان لسيطرة الإنسان نفسه، نظرا لأنه خاضع لتفاعله مع بيئته. و على هذا الأساس يتغير من وقت لآخر تبعا لتغير هذا التفاعل. فكلما زاد التفاعل

اتجه الإنسان إلى زيادة عدده و العكس صحيح[٦٢]. و هو يخالف في ذلك مالتوس في أن عدد السكان يزيد زيادة لا تتناسب مع موارده.

فكارسوندرز يرى أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين الموارد المتاحة في المجتمع و حجم السكان و كيفية الإستفادة المثلى من هذه الموارد من أجل الإنتاج. و بهذا تتحقق فكرة الربط بين الحجم الأنسب والإستفادة المثلى من الموارد المتاحة في رفع المستويات المعيشية للأفراد.

و يعتبر أن تزايد التفاعل الإنساني مع البيئة يزيد من عدده[٦٣] إذ يفترض أن هناك علاقة بين موارد الثروة في المجتمع من أراضي زراعية يمكن استغلالها و الثروة المعدنية التي يمكن استخدامها و غيرها من الموارد التي يستعملها في الإنتاج.

كما تعرض الكسندر كارسوندرز إلى مفهوم الكثافة السكانية و قال أنها مفهوم نسبي لأن الزيادة و القلة مفهوم نسبي، لهذا لا يجب أن نحكم على المجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلومتر المربع الواحد و لا يجوز أن نقر بأن عدد السكان في مجتمع بأنه كثير إذ كان عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد كثير لأن هذا العدد قد يكون قليل و هناك موارد ثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالأنهار و المعادن و الصناعات و قد يكون العدد كثيرو الموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية[٦٤].

و فرق بين أنواع الكثافات السكانية حيث يرى أن هناك كثافة فيزيقية و كثافة إحصائية و كثافة اقتصادية و هذه الكثافة نتائجها نسبية.

فهذه النظرية تقوم على أساس أن الإنسان كما قلنا قادر على التحكم في إعداده و أنه يناضل باستمرار في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل و هو العدد الذي يتيح للفرد الواحد أعلى متوسط زراعي و صناعي. هذا طبعا بالأخذ بعين الإعتبار طبيعة البيئة و مستوى مهارة و كذا عادات الناس و تقاليدهم و غير ذلك و يختلف هذا الحجم حسبه من وقت لأخر[٦٥].

و من هنا نرى أن الكسندر يحكم على العدد السكاني أنه كثير أم قليل إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد و يعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد و لا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد. و يكون هذا العدد كبيرا أو كثيرا

---

[٦٢]- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي. المرجع السابق، ص٧٧.

[٦٣]- محمد شفيق. المرجع السابق، ص١٢٦.

[٦٤]- حسن محمد حسن محمد. المرجع السابق، ص ص٩٧-٩٨.

[٦٥]- عبد الباسط عبد المعطي، يزيد محمد سيد أحمد. المرجع السابق، ص٣٠.

إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده، فهو يوصف المجتمع بأنه وصل إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة و الكثرة و بلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

كما عرج الكسندر لقياس مستوى القلة أو الكثرة المثلى، و يقول إذا كان متوسط الدخل أخذ في الزيادة دل هذا على أن عدد السكان في قلة داخل هذا المجتمع أما إذا كان متوسط دخله في حالة استقرار كان عدد السكان فيه عند الحد الأمثل و إذا كان متوسط هذا الدخل في الإنخفاض التدريجي فإن عدد السكان يكون عند حد التزايد والتضخم.[٦٦] إلاّ أن متوسط الدخل الفردي مؤشرا يخص الفروق الطبيعية التي تكون موجودة داخل المجتمع فقد يزداد الدخل الفردي لكل واحد بنسبة كبيرة لطبقة معينة، فحين أنه لا يزداد أو يتجه نحو الإنخفاض بالنسبة لطبقة أخرى دون أن تظهر هذه التناقضات في اتجاهات متوسط الدخل الفردي فبإمكان الطبقة العليا أن تحقق المزيد من الأرباح على كامل الطبقة الفقيرة التي ستزداد فقرا كما هو ملاحظ اليوم في بلادنا.

و رغم كل ما ذهب إليه الكسندر إلا أن هناك بعض جوانب القصور في نظريته. فلقد أخفق في تحديد القانون العام الذي بإمكانه أن يفسر به السكان في المجتمع، ففكرته عن الحجم الأنسب للسكان لا يمكن تحديدها فقط بعامل واحد هو الموارد و الثروة ، لأن هناك عوامل أخرى تتدخل في حجم السكان كالعوامل الإجتماعية الإقتصادية و الثقافية و الفيزيولوجية...الخ.

كما تتسم نظرية الكسندر بطابع الستاتيكي، لأنها لم تأخذ في الحساب التقدم العلمي مع تقدم المجتمعات كالتقدم التكنولوجي و ارتفاع المستوى المعيشي لأن الحجم الأمثل للسكان سيتغير بتغير هذه الظروف.

كما تتميز بصعوبة تصوره لسياسة سكانية محددة للارتفاع بالمستويات المعيشية للأفراد و صعوبة التنبؤ بذلك في المستقبل نتيجة افتراض تحديد حجم أمثل للسكان بالرغم من إمكان تغير هذا العدد من وقت لآخر و من زمن إلى آخر في نفس المجتمع نتيجة للاعتبارات السابقة جميعها[٦٧].

اعتمد الكسندر على متوسط الدخل الفردي لقياس مدى وصول المجتمع إلى الحجم الأمثل إلا أن مؤشر الدخل يخفي الفروق الطبقية التي قد تكون موجودة في أي مجتمع، فقد يزيد

---

[٦٦]- حسن محمد حسن محمد. المرجع السابق، ص ص ٩٨-٩٩.

[٦٧]- محمد مصطفى أحمد. المرجع السابق، ص ص٤٦-٤٧.

متوسط الدخل الفردي بنسبة كبيرة بالنسبة لطبقة معينة فحين أنه لا يزداد أو يتجه إلى التناقص بالنسبة للطبقة الأخرى دون أن تظهر هذه التناقضات في اتجاهات متوسط الدخل الفردي، إذ يحقق مثلا حجم معين من السكان الربح الأقصى لطبقة الرأسماليين فحين يؤدي إلى افتقار الطبقة العاملة، و في الوقت نفسه يكون متوسط الدخل الفردي آخذ في الإرتفاع. فهل في هذه الحالة يمكن اعتبار هذا الحجم هو الحجم الأمثل للسكان؟ و إلى هذا يذهب الفراد سوفي Alfred Sauvy حينما يقول أن الحجم الأمثل للسكان قد يكون مختلفا من وجهة نظر الحكام عنه من وجهة النظر المحكومين.

كما أن الكسندر حينما ذكر وجود قوة ثقافية في المجتمع تدفع إلى إعادة التوازن بين السكان و الموارد لم يتعرض إلى التمايز الطبقي له في الإستجابة للضغط السكاني، إذ يعتقد أن وسائل الإستجابة هذه متوفرة عند الجميع و أنه لا توجد فوارق طبقية في عدد السكان[٦٨].

و لقد أخفقت كذلك نظرية كارسندرز في تفسير الإختلال الذي نلاحظه الآن في الدول النامية فهناك انفجارا ديمغرافيا و كذا ثروات و مواد طبيعية هائلة بها. فلماذا لا تقيم القوى الثقافية التي ذكرها بإعادة التوازن بين السكان و الموارد.

على هذا فعندما حدد الحجم الأمثل للسكان و الذي يبلغ عنده ناتج الدخل المتوسط أقصاه لا ينطبق على الدول النامية لأن المهم في هذه الدول هو حصولها على أقصى قدر من الإستثمارات و ليس وصول متوسط الدخل الفردي أقصاه.

٣- آراء كنجزلي ديفز K-Davis

من بين نظريات التوازن الإجتماعي نجد نظرية العالم الإجتماعي الأمريكي كنجزلي ديفز و هو من رواد الوظيفية الذي اهتم بموضوع السكان و عرض أفكاره النظرية في مقاله "نظرية التغير و الإستجابة في التاريخ الديمغرافي الحديث".

فنظريته في السكان تنتمي إلى نظريات المدخل المحافظ، و كانت فكرة التوازن واضحة في بناء نظريته، و كاد ديفز بأفكاره النظرية أن يقترب من صورة النسق الإستنباطي الذي بناه على قضايا مسلمة و تحديات، ثم اشتق منها تفسيره الإفتراضي لظاهرة نمو السكان فاجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التي يعيشها على صدق هذه الإفتراضات محاولا الوصول إلى قضايا عامة تساعده على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل[٦٩].

---

[٦٨]- عبد الباسط عبد المعطي و أخرون. المرجع السابق، ص٥٤.

[٦٩]- نفس المرجع، ص٣٨.

حيث يرى أنه لابد لفهم التطورات التي يتعرض لها المجتمع. على أن هذا الأخير يميل دائما نحو التوازن الإجتماعي و أن هذا التوازن يتعرض دائما الى ضغوطات و توثرات قد تنبع من داخل المجتمع او من خارجه فتعقد توازنه، ويرى انه توجد داخل كل مجتمع قوى اجتماعية تعمل دائما على إعادة التوازن داخله[٧٠].

و هذا التوازن لا يقصد به ديفز التوازن بين عدد السكان و الموارد المتاحة كما جاء عند مالتوس و لكنه توازن بين عدد السكان و متطلبات الحياة و البناء الإجتماعي. و يقصد بها تحقيق الأهداف الدينية و التربوية و السياسية التي يرمي إليها المجتمع.

و إذا اختل هذا التوازن نتيجة لعدم تلبية متطلبات البناء الإجتماعي أو لزيادة السكان أو الإثنين معا يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال اتجاهات معينة يطلق عليها المتغيرات الوسيطية كتأجيل الزواج أو الإلتجاء للإجهاض أو تنظيم النسل.

و يرى كنجزلي ديفز أن وسائل الحد من الزيادة السكانية متعددة و متنوعة و لا تقتصر في أي حال من الأحوال على وسائل منع الحمل فقط، فقد عرفت المجتمعات المختلفة استجابات متنوعة للضغط السكاني منها وأد الأطفال، الإجهاض، الهجرة و استعمال وسائل منع الحمل و كذا تأخير الزواج. و قد يلجأ نفس المجتمع إلى أكثر من وسيلة من هذه الوسائل لتحديد حجمه، و يتم اختيار المجتمع لهذه الوسيلة لما تمليه عليه ثقافته الخاصة.

و أرجع الزيادة السكانية الكبيرة التي عرفها العالم النامي لإختلال التوازن بين متطلبات البناء الإجتماعي و بين السكان، مما أدى إلى ضعف اقتصاده.

كما رفض كنجزلي ديفز النظريات التي تحاول تفسير التغير الإجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط كالعامل الإقتصادي أم الثقافي. لأنها تحاول تبسيط الأمور و تهرب من التفسيرات المعقدة. كتلك النظريات التي تفسر الخصوبة في تغيراتها إلى العامل الاقتصادي فقط كقلة الموارد المتاحة أو فرص العمل أو تلك التي فسرت الخصوبة و أرجعت سبب اختلافها للعامل الثقافي فقط كالرجوع للنسق الإجتماعي القيمي السائد في المجتمع أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية. فحسبه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع و من بينها تغيرات الخصوبة أن تحلل ضمن التوازن الإجتماعي[٧١].

و حاول تطبيق نظريته على التغيرات السكانية التي حدثت في الدول المتقدمة، أهمها هبوط معدل الولادات فحاول الإجابة عن سبب ذلك، و قال أن سبب ذلك هو ازدياد

---

[٧٠]- نفس المرجع، ص٥٥.

[٧١]- حسن محمد حسن محمد. المرجع السابق، ص١٠٢.

تكاليف التنشئة الإجتماعية التي تهدف إلى إعداد الطفل للاستفادة من الرفاهية المتزايدة و من الفرص الجديدة المتاحة. مما أدى إلى ظهور تصرفات جديدة عند الأوربيين كتأجيل سن الزواج في ايرلندا و انتشار وسائل منع الحمل في فرنسا.

و مع كل هذه التطلعات النظرية لنظرية ديفز إلا أنها واجهت نفس المشاكل التي تعرضت لها النظريات الأخرى منها:

- أنه لم يأخذ كنجزلي في نظريته بعين الإعتبار التمايز الطبقي في السلوك الديمغرافي لذلك جاءت نظريته ضعيفة في تفسير الظواهر اللاحقة في الدول النامية و هي قلة الإستجابة للضغط السكاني / أي عدم استعمال الوسائل للحد منه، خاصة عند الطبقات الدنيا.

- لم يفسر كذلك سبب كثرة الإنجاب عند الطبقات الفقيرة، هنا طبعا لأنه لم يتعرض لتفسير الوضع السكاني السائد في الدول النامية.

- تعتبر نظرية ديفز نظرية ستاتيكية غير ديناميكية. فإذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع و استمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضها، إلا أنها قد أغفلت جانب آخر من الواقع له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى في التجريد أي جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية[٧٢].

٤. آراء أرسين ديمون.

في القرن التاسع عشر كتب ديمون أرسين حول العلاقة التي تربط مستوى الولادات و المرتبة الإجتماعية التي يتواجد بها الفرد في كتابه Des population et civilisation الذي نشر سنة ١٨٩٠.

و تعرف نظرية أرسين ديمون بالنظرية الشعرية الإجتماعية لأنه يشبه الفرد في المجتمع بالزيت في شريط المصباح و الذي يميل إلى الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الإجتماعية. و أنه في عملية الإرتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الإجتماعية على الإنجاب، لأنه سيبتعد عن بيئته الطبيعية و يفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة، إذ لا يكون لديه وقت لتكوينها. حيث يرتكز جل همه في عملية الإرتقاء التي تعود عليه هو شخصيا بالفائدة، بصرف النظر عما إذا كان في ذلك فائدة أو ضرر بمجتمعه أو بالجنس البشري عامة.

اذ يرى ديمون أن الفرد في المجتمع يميل إلى الإرتقاء إلى المستويات الإجتماعية الأعلى في شكل حراك اجتماعي، و أثناء هذا الإرتقاء يصبح أقل قدرة من الناحية الإجتماعية على الإنسال و ينصب اهتمامه بذاته دون أن يبالي بالمجتمع الذي يحتك به.

---

[٧٢]- نفس المرجع، ص١٠٥.

و يشبه ديمون ارتقاء الفرد من طبقة لأخرى بالزيت الذي يرتفع في شريط المصباح، اذ يعتبر أن إنهماك الفرد في تحسين أحواله الشخصية يعد علامة من علامات ضعف الروح القومية في المجتمع و عامل من عوامل تفكك الأسرة و ضعف الإنسال، كما أشار إلى أنّ الهجرة إلى المدن هي عامل سلبي آخر في تنمية المجتمع[٧٣].

فحسبه يتطلب سعي الإنسان للارتقاء في السلم الإجتماعي نفقات باهضة وهذا لا يكون بوسع العائلات الكثيرة العدد، و الأمر كذلك يؤدي إلى انخفاض نسل الطبقات الإجتماعية العليا. و يسمي ديمون ظاهرة الإرتقاء من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا بالتقدم الإجتماعي الذي يعد من أهم الأسباب في تحديد النسل.

إذن يرى أررسين ديمون أن ارتفاع عدد سكان مجتمع ما يتناسب تناسبا عكسيا مع تطور أفراده[٧٤].

كان ديمون يخصص حوالي ثلاثة إلى خمسة أشهر في السنة لزيادة و دراسة الولايات و القرى الفرنسية ليبين الأسباب التي تحدد أنماط الخصوبة المختلفة. و خلص في الأخير إلى أن انخفاض الخصوبة في فرنسا لا يرجع إلى تدهورها و لكن لظروف خاصة كانت تمر بها و التي أكدت ظاهرة الإرتقاء الإجتماعي. ففي الميدان السياسي توجد مفارقات عجيبة فمن الناحية التاريخية مجد الفرنسيون الديموقراطية، كما اعترفوا بالمساواة، فزادت المركزية. إلى جانب هذا فقد كان في فرنسا بيروقراطية واسعة النطاق حيث يوجد عدد عظيم من موظفي الحكومة يتمتعون بسلطة مطلقة و لهم نفوذ غير محدود. فالديموقراطية تثير الطموح في نفوس جميع المواطنين، بينما فرص الإستخدام في الحكومة البيروقراطية في متناول الجميع من الناحية الرسمية الشكلية، فهي السبيل لتحقيق آمالهم، لكن التقدم يحتاج إلى التفرغ ، فالرجل الأعزب الذي لا أولاد له يسهل عليه الإنتقال أكثر من الرجل الذي يعول أسرة.

لذلك نجد الكفاح من أجل جمع الثروة هو العامل ذو الأثر الفعال في تخفيض معدل الخصوبة، فكثرة الأولاد أو قلتهم كلتاهما نتيجة لإرادة الفرد و رغبته في التقدم، ففي الأوساط الحضرية أين تكون ظاهرة الإرتقاء الإجتماعي واضحة فإن معدل الولادات يقل. حيث يرى ديمون أن للمدن الكبيرة في المجتمع الديموقراطي جاذبية هائلة ذات تأثير على أولئك الذين يعيشون قريبا منها، لأن الزراعة غير مغرية للشباب الطموح الذي لا يجد سبيلا إلى تحقيق آماله إلا بالنزوح إلى المدينة، حيث تكثر الفرص لتحقيق ذلك.

---

[٧٣]- محمد شفيق. المرجع السابق، ص١٢٦.

[74] - Poussin J P, Guillaume P. Démographie historique, collection U, ed Colin, paris, 1970, P350.

و قد نجم عن ذلك ازدحام المدن بالمهاجرين ، الذين يزيدون من نسبة انخفاض معدل المواليد فيها، فحين اللذين يعيشون بعيدا عن مراكز الجذب/المدن فإن الحركة الشعرية لا تجذبهم لذالك لا يخفضون من نسلهم[٧٥] و أعطى لنا مثالا عن ذلك بسكان الهند.
و يضع ديمون قواعد للارتقاء الاجتماعي فيما يلي:

١- تتناسب الخصوبة تناسبا عكسيا مع الإرتقاء الإجتماعي.

٢- تقدم الفرد و قوة شخصيته و مقدار ترفه يتناسب تناسبا طرديا مع الإرتقاء الإجتماعي.

٣- ان زيادة عدد الجنس تتناسب عكسيا مع مدى تطور الفرد و تمتعه بطيبات الحياة.

٤- كلما تقدمت الثقافة جدبت إليها الكثير من الأفراد و كلما زادت جاذبيتها زادتا تألقا بمعنى أن الثقافة تغدى بإنتاجها.

٥- كلما زادت الجاذبية زاد عدد من يخضعون لإغرائها و كفاح الرجل الأمي لتحقيق هدفه أشد من كفاح الأرستقراطي لتحقيق هدفه. و الرغبة في الترف هي التي تحمله على الكفاح.

٦- في البلاد الديمقراطية تقل كثافة السكان بينما تزداد كثافة السكان في البلاد ذات النظام الطبقي الإجتماعي، حيث يصعب انتقال الفرد بها من طبقة اجتماعية إلى أخرى[٧٦].

و ما نلاحظه من نظرية ديمون أنها تشبه نظرية سبنسر من ناحية التنافر بين الفرد و الجنس. و إن كان يغلب على نظرية ديمون الطابع النفسي الإجتماعي بينما تغلب على نظرية سبنسر المسحة العضوية الطبيعية.

٥ـ آراء ريكاردو دافيد ١٧٧٢ـ١٨٦٧.

ريكاردو من أشهر أئمة المدرسة الكلاسيكية التي ينتمي إليها آدم سميث و مالتوس. ولقد أخذ المسألة السكانية من مجال علم الإجتماع إلى مجال الفلسفة، حيث أرجعها إلى عنصر واحد و هو الأجور. و التحيز للعنصر واحد ليس من العلم في شيء و إنما هو نوع من الفلسفة. فقد سارت زيادة السكان في بريطانيا إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد مالتوس مع الزيادة في الأجور ذلك لإزدهار الثورة الصناعية و فتح الكثير من مجالات العمل التي لم تكن معروفة من قبل اكتشاف البخار و الكهرباء.

لقد كان يحمل ريكاردو نزعة تشاؤمية مثل مالتوس إزاء مستقبل السكان. و كان تشاؤمه هذا من نوع الحذر المبني على معرفة تامة بأصول النظرية الإقتصادية و خاصة قانون الغلة المتناقصة.

---

[٧٥]- السيد حنفي عوض. المرجع السابق، ص٧٥.

[٧٦]- سدني هـ كونتر. المرجع السابق، ص ص ٨١-٨٣.

إن صداقته لمالتوس كان لها بالغ الأثر في تفهمه لعلم الاقتصاد و رغبته الأكيدة في أن يدلي بدلوه في هذا العلم. و قد تم ذلك فعلا فأخرج كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" سنة ١٨١٧. و فيه ناقش العلاقة بين نفقة الحياة المعيشية و إنتاج المزارع من الغذاء و ارتفاع ثمن المحاصيل و علاقتهما بالأجور، والذي يعزيه بدوره إلى الريع الذي يزيد كلما اشتد ازدحام البلاد بالسكان و استنفدت أحسن الأراضي فيها.

فريكاردو كان مثل مالتوس متشائما لعدم المساواة بين الزيادة السكانية و موارد الأرض إلا أن هذا الأخير لم يرجع أسباب زيادة أو انخفاض أعداد السكان إلى ارتفاع أو انخفاض الأجور أي إلى الأسباب الإقتصادية، إذ كان يرى أن العمل سلعة قابلة للزيادة وفق رغبات الإنتاج. و بالتالي فإن السعر الحقيقي للعمل يتحدد بتكاليف الإنتاج، أي إنتاج المواد الغذائية التي تتصل بمعيشة السكان و تكاثرهم.

كما يختلف رأي ريكاردو عن رأي ماركس حيث كان ماركس يرى أن معدلات الإنجاب لدى الطبقات الفقيرة اكثر منها لدى الطبقات البشرية الأخرى، فحين ريكاردو كان يشك في تكاثر الطبقة العاملة بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية، إذا ما زادت الأجور مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أثمان الموارد الغذائية[٧٧].

و لقد وضع ريكاردو مقياسا للأجور بحيث إذا انخفض الأجر عنه تنخفض معدلات الإنجاب و إذا زاد عنه تزيد معدلات الخصوبة.

و يرى ريكاردو أن عدم إمكانية توفير الراحة و المحافظة على مستوى معيشي معين للطبقات الفقيرة سوف يتواصل ما لم تبذل هذه الأخيرة مجهودا من طرفها لتحقيق هذا الهدف، عن طريق التشريع لتنظيم زيادة عددهم و العمل على منع الزواج المبكر.

فحسب ريكاردو فان النمو السكاني بإمكانه أن ينخفض بارتفاع بسيط في المستوى المعيشي المعبر عنه بالحد الأدنى، حيث يرى انه من الأحسن وجود أقل عدد من السكان و هم في حالة جيدة و حسنة من وجود عدد كبير منهم و هم في حالة سيئة[٧٨].

و كما ذكرنا سابقا فريكاردو اخذ مشكلة السكان من مجال علم الإجتماع إلى مجال الفلسفة إذ أرجع سببها فقط إلى عنصر واحد و هو الأجور و هذا من مهام الفلسفة، و لا علاقة لها بالعلم في شيء لهذا أعيبت كثيرا. إذ نرى أن عدد سكان بريطانيا تضاعف ٤ مرات مما كان عليه في عهد مالتوس مع الزيادة في الأجور بنفس النسبة أي دون أن تنخفض إلى حد الكفاف كما جاء به ريكاردو و هذا لإنتشار الثورة الصناعية بها.

---

[٧٧]- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، المرجع السابق، ص٧٢.

[78] - jean didier lecaillon. Opcit, p24.

- كما قال كارل ماركس أن قانون الغلة المتناقصة ذكر أول مرة في أعمال أندرسون في عهد آدم سميث و تكررت بعد ذلك في أعمال مختلفة في مطلع القرن ١٩ و بعدها في عام ١٨١٥، إلا أن مالتوس انتحلها و هو كما يقول أستاذ في السرقة الأدبية و طورها آنذاك أيضا و أرسيت بصورة مستقلة عن أندرسون ثم ربطها ريكاردو عام ١٨١٧ بالنظرية العامة عن القيمة و منذ ذلك الحين طافت العالم تحت اسم ريكاردو[2] .

- و في رسالة أرسلها ماركس إلى انجلس بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٥١ كتب فيها متحدثا عن اراء ريكاردو التي تزْعمُ أن نفس الكمية من رأس المال إذا استخدمت على التوالي في قطعة الأرض نفسها تعرض منتوجا غير متساو" فماركس بين أن خصوبة الأرض/ التربة تتغير باستمرار و هذا لا يتوقف على الظروف الطبيعية فحسب، بل على الظروف الإجتماعية و الإقتصادية كذلك، التي تحدد بدورها طبيعة تطور العلم و استخدام منجزاته في الزراعة، أي أن خصوبة التربة تتوقف في نهاية المطاف على أسلوب الإنتاج[٧٩].

- كما ذكر العالم الإقتصادي ريتشارد جونز Richard Jones أنه لا بد من وضع نظرية ريكاردو عن الغلة تحت البحث و النقد لإيضاح صفاتها التاريخية ، كما يذكر أن الخطأ المنهجي لتحليل ريكاردو هو افتراضه أن قوانين تنظيم توزيع الدخل القومي في الإقتصاد الرأسمالي صحيحة بصفة عامة لأن مستوى الكفاف للعمال في البلاد الرأسمالية فقط يعتمد على تجميع رأس المال[٨٠]

٦- آراء آدم سميث ١٧٢٣ – ١٨٩٠

هو من أشهر المفكرين في القرن الثامن عشر و هو أول من ربط بين المسألة السكانية و المبدأ العام المأخوذ به في المجال الاقتصادي " قانون العرض و الطلب " و الذي بمقتضاه يتحقق التوازن في المجتمع،حيث ربط سميث بين زيادة أو انخفاض معدلات الزواج و الإنجاب و بين وجود أو عدم وجود فرص العمل[٨١] .

فحسبه في حالة انخفاض السكان فان الأجور سترتفع، و بارتفاع أجور الأفراد سوف يقدمون على الزواج و بذلك تزداد معدلات الإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن. و إذا ساءت الأحوال الإقتصادية و انعدمت فرص العمل، فسوف يقل الإقبال على الزواج و على إثرها تنخفض معدلات الإنجاب. و يستمر كذلك الحال إلى أن

---

[2]– أناتيف و آخرون، المرجع السابق، ص٨.

[٧٩]– نفس المرجع، ص٨٢.

[٨٠]– سدني م كونتر، المرجع السابق، ص١١٢.

[٨١]– زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، المرجع السابق، ص٧١.

تتيح الظروف العودة لحالة التوازن الإجتماعي. فتحسن الأوضاع الإقتصادية يؤدي حسبه إلى ارتفاع عروض العمل أكثر من الطلب و بالتالي يرتفع الأجر[٨٢].

فأدم سميث يفترض وجود علاقة بسيطة بين الطلب على العمل و السكان دون تدخل أي عوامل أخرى فلا يرى أن مدى الطلب يؤثر على العمل أو على عرض العمل أو بعبارة أخرى على عدد السكان، فهو يعتبر أن العوامل السكانية هي عوامل تابعة و هي علاقة طردية لأنه يرى أن أي زيادة في فرص العمل و في المداخيل تزيد من السكان.

بهذا نرى أنه حاول تفسير التطورات السكانية بالرجوع إلى العوامل الإقتصادية على مستوى المجتمع ككل.

إن نظرية آدم سميث عجزت عن تفسير التطورات السكانية التي حدثت في الدول الأوربية في القرن التاسع عشر إذ ارتبط التقدم الإقتصادي، الذي شهدته هذه الدول في تلك الفترة بهبوط معدل الولادات عكس ما قال به آدم سميث، و ربما يرجع هذا إلى انه لم يأخذ بعين الإعتبار تمايز السلوك الديمغرافي للطبقات المختلفة المكونة للمجتمع.

٧- آراء جون ستيوارت ميل John Stewart Mill

أعاد جون ستيوارت ميل طرح أفكار مالتوس في السكان للمرة الثانية في منتصف القرن التاسع عشر بعد أن دعمها بقانون الغلة المتناقصة، حيث يقول " أنه بعد مرحلة معينة و غير طويلة في تقدم الزراعة فإنه تبعا لقانون الإنتاج من الأرض مهما كانت المهارة و المعرفة الزراعية، إذا زيد العمل فان الإنتاج يزداد، أو بمعنى آخر كل زيادة في الإنتاج نتحصل عليها بأكثر من زيادة متناسبة في استغلال العمل في الأرض[٨٣].

فميل كان يعلم بوجود علاقة وثيقة بين اقتصاد أي أمة بكثافة سكانها فحسبه لا يجوز دراسة تطور الإقتصاد دون أخذ مستوى الإستهلاك و عدد السكان بعين الإعتبار عند أي شعب حر. و يقصد بذلك الشعب الذي يعيش في ظل ظروف الإنتاج الرأسمالي لا تزيد الزراعة فيه عن عدد السكان إلا بالمقدار الذي يحصل معه الفقراء على إمكانية شراء غذائهم بعملهم.

فبهذا نرى أن مشكلة التزايد السكاني عن الحد المرغوب فيه لا ترجع أساسا إلى التوزيع الغير عادل للثروات و أنها لا تتفاقم نتيجة لذلك.

---

[82] - jean didier lecaillon opcit p22.

[٨٣]- السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص ٣٣ ، ٣٤.

لقد أقر ميل أنه من الممكن تأجيل مفعول قانون الغلة المتناقصة بالتحسينات التي يمكن إدخالها على الإنتاج هذه التحسينات اقتضتها زيادة عدد السكان كما نراه حاليا عندما أدخلت المكننة و أدوات الحرث و البذر الحديثة على الزراعة.

و للوصول إلى مقارنة واضحة بين زيادة السكان و زيادة إنتاج الأرض، افترض أن الإنتاج الإضافي السنوي للأرض سوف يستمر في الزيادة حسب متتالية حسابية. هذا يعني أن ميل كان متأثرا جدا بنظرية مالتوس و رأى أن يترك هذا الفرض الخاطئ فيما يتعلق بإنتاج الأرض و يتمسك بقانون الغلة المتناقصة الذي اعتبره أعظم القضايا في الإقتصاد السكاني. فحسبه كلما زاد عدد السكان فان الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه لا يتأتى إلا بأكثر من زيادة نسبية في الجهود، و ينجم ذلك عن أحد الأمور التالية: اما أن الناس يبذلون مجهودا أكبر، أو يأكلون أقل أو يحصلون على غذائهم المعتاد بالتضحية بالأكل الكمالي.

كما ارتأى ميل أن مشكلة زيادة السكان لا ترجع إلى التوزيع الغير عادل للثروة. كما أنها لا تتفاقم نتيجة لذلك حيث يقول " من العبث أن نقول أن كل الأفواه التي أوجدها التزايد السكاني تصاحبه أيد منتجة، ان الأفواه الجديدة تحتاج إلى غذاء كالأفواه القديمة تماما(كبار السن). و لكن الأيدي لا تنتج الكمية نفسها"[٨٤] و هو يفصل بذلك ارتفاع نسبة إعالة الأطفال الصغار.

فحسب ميل لو وزع إنتاج الأرض بالتساوي على الناس، فسوف يتحصل كل فرد بما يكفيه و يجعله في غاية الراحة، و لكن بما أن السكان في مثل هذه الظروف سيصل عددهم إلى الضعف في ضل ٢٥ سنة فقط فسوف لن يكون لأي فرد إلا الضروريات ، و بعد ذلك سرعان ما يتعذر عليه أن يجد كفايته منها، أما الزيادة الأخرى في السكان بعد ذلك فسوف يضبطها الموت على رأيه.

ثم أشار ميل كذلك إلى الموارد الصناعية حيث قال " ما دامت موارد الصناعة تستخرج أيضا من الأرض فان قانون الغلة المتناقصة لا بد أن يطبق في النهاية على الصناعة أيضا، فكلما زاد عدد السكان فان الإنتاج الذي يمكن أن يحصل عليه لا يتأتى إلا بأكثر من زيادة نسبية في الجهود.

من كل هذا نلتمس أن ميل يرى انه من الممكن تأجيل قانون الغلة المتناقصة – سواء على الأرض أو الصناعة - بفضل الجهود و التحسينات التي يمكن إدخالها على

---

[٨٤]– حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص٥١.

الإنتاج، إلا أنه تغافل أن تلك التحسينات لم تتأتى إلا بالزيادة السكانية – زيادة عدد المستهلكين – فليسد حاجيات هؤلاء المستهلكين يتطلب الزيادة في الإنتاج و طبع تحسينات عليها، فمثلا يزيد الإقبال على استعمال الآلات التي توفر العمل، و تصبح الأعمال الصناعية أكبر و أحسن تنظيما... الخ.

٨. آراء سدني كونتز.

باحث اهتم بدراسة الظواهر السكانية، ووضع آرائه في السكان في مؤلفات عديدة و تأثر بأفكار ماركس في تفسير الظواهر السكانية على ضوء العوامل الإقتصادية إذ يرى أن نمو السكاني يتوقف على عوامل اقتصادية ثلاث هي:

١- مقدار العمل المطلوب:

إذ يرى أن زيادة فرص العمل في الدول الغربية ارتبطت بهبوط معدل المواليد، و أضاف كونتر عاملين اقتصاديين آخرين لتفسير اتجاهات الخصوبة هما نوع العمل المطلوب و الوظائف الإقتصادية. حيث يقول أن زيادة الطلب على العمل غير الماهر لا يحتاج إلى ارتفاع تكاليف عدد كبير من الأفراد. مما يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة فحين أن زيادة الطلب على العمل الماهر لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدل الخصوبة ذلك لان الأسرة لا تستطيع تحمل تكاليف و أعباء عدد كبير من أطفالها الذين تعدهم لحياتهم العملية[٨٥].

فالتغير الذي حدث في وظائف الأسرة حسب كونتر حولها عما كانت عليه في المجتمعات الزراعية من وحدة إنتاجية تحتاج يد عاملة كثيرة، أصبحت في المجتمعات الصناعية وحدة استهلاكية، و هذا بسبب تخلي الزوجة و الأولاد عن وظيفتهم الإنتاجية داخل الأسرة ففقدت قيمة الأطفال اقتصاديا مما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة بها [٨٦].

هذا من جهة و من جهة أخرى فخروج المرأة إلى ميدان العمل أين أصبحت تشارك في الإنتاج و خارج المنزل جعلها ترغب في الحد من الإنجاب لكي لا تنقطع عن العمل لفترة طويلة و تحرم من الأجر الذي تتقاضاه.

لقد حاول كونتر تفسير التمايز الطبقي في السلوك الديمغرافي بالرجوع إلى عوامل اقتصادية بحتة كما رأينا خاصة العوامل المرتبطة بالطلب على العمل.

---

[٨٥]– حسن محمد حسن محمد، المرجع السابق، ص ص ١١١-١١٢.

[٨٦]– على عبد الرازق حبي، المرجع السابق، ص١٤٥.

و هو يرى أن مقدار العمل المطلوب ليس هو العامل الوحيد الذي يحدد الزيادة السكانية كما جاء عند آدم سميت، فزيادة فرص العمل ارتبطت بانخفاض معدلات الخصوبة و الزواج. لهذا أدخل متغيرا آخر و هو نوع العمل المطلوب، وبه فسر قلة إنجاب الأغنياء من الفقراء، ذلك لأن المهن التي يمارسونها تتطلب أعداد كبيرة و تكاليف كثيرة. و لقد أثبتت ذلك بعض الدراسات الميدانية.

ففي حالة تثبيت المهنة ترتفع الخصوبة مع ارتفاع الدخل، مما يدل أن تكاليف الأفراد في المهن هي التي تتحكم في عدد الأطفال الذين تنجبهم الأسرة[٨٧] ، حيث توجد زيادة في الطلب على العمل الذي يحتاج إلى أعداد كثيرة الكلفة، كما في مثل الأعمال الغير يدوية التي تتطلب مهارة لتحقيق إنتاج مرتفع، فذلك حسبه يؤدي إلى انخفاض الخصوبة رغم زيادة الطلب على العمل.

كل هذه الملاحظات التي وضعها كونتر كانت على الدول الغربية. إذ لم يهتم بما هو ملاحظ من ظواهر تنطبق من الناحية الديمغرافية على الدول النامية، مثلما فعل كما رأينا ديفر في تفسيره لاستمرار معدلات الخصوبة و الولادات باحتفاضها على المستوى المعهود (أي المرتفع) رغم انها تعرف انتشارا واسعا للبطالة و الفقر.

كما أن الخلل الذي وقع فيه كونتر هو تجاهله لتأثير العوامل الإجتماعية على الخصوبة رغم إضافته المحسوسة لمتغير نوع العمل و ما يتطلبه من تكاليف لتدريب و تنشئة الأطفال و تأثيره على معدلات الخصوبة.

من كل هذا نستنتج أن كونتر يتفق مع ماركس و سميت في القضايا المسلمة حول تغير المجتمع إلا أنه يختلف على مالتوس في تفسير ظاهرة الخصوبة.

٩- آراء جون راسل.

يرى جون راسل وهو مختص في الزراعة إنجليزي الأصل أنه لن تحدث مجاعة في المستقبل مهما ارتفع عدد السكان. ذلك لان الإنفجار الديمغرافي في المستقبل يقابله الزيادة في الإنتاج نتيجة تطور العلم و المكننة الحديثة.

و كذلك من الممكن زيادة الإنتاج إذ أننا لا نستعمل إلا ثلث المساحة التي يجب زراعتها ضف إلى ذلك أن الإنسان يتلف الكثير من المواد الغذائية. فقد دلت الإحصائيات على أننا لا نستهلك سوى ٢٠ % من أجزاء النبات كطعام و يترك الباقي للدواجن مثلا[٨٨].

---

[٨٧]- عبد الباسط و الأخرون، المرجع السابق، ص٦٠.

[٨٨]- محمد مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص٣٢.

إلا أن راسل انتقد من طرف الإقتصاديين في هذه النقطة بالذات. إذ يرون أنه من غير الممكن تغير عادات بعض الشعوب لجزء كبير من غذائهم و إعطاءه لماشيتهم.

و من جهة أخرى و فيما يخص الإستغلال الكافي في المستقبل للأرض. فيرى مثلا أن المساحة الصحراوية هي أراضي غير مستغلة اليوم، و لكن بالإمكان أن تستغل في المستقبل. إلا أن هذا يؤدي إلى تكاليف باهضة تكون أكثر من إنتاجها في بعض الأحيان.

١٠- آراء اميل دوركايم.

لقد كتب العالم الإجتماعي الفرنسي المعروف دوركايم عن السكان في كتابه المشهور " تقسيم العمل الإجتماعي" De la division du travail social

بعد أن جمع العديد من الإحصائيات و المعلومات التي قام بفحصها فحصا دقيقا. فتوصل إلى أهمية حجم السكان و كثافتهم في تقسيم العمل و في التضامن الإجتماعي، حيث يرى أن زيادة السكان و لا سيما زيادة كثافتهم تؤدي إلى التنازع من أجل المعاش، فلو قاموا عند كثرتهم بأعمال متشابهة و كان لهم مثلاالعديد من الخياطين لصعبت عليهم الحياة و لا اشتد تنازعهم، لذلك يحترفون بحرف مختلفة و يوزعون الأعمال و يقتسمونها حتى تتيسر لهم المعيشة.

كما أن دوركايم يرى أن تكاثر السكان يؤدي إلى تعدد المهارات و الإختصاصات و التفنن و التدقيق في المهن و الحرف و هذا لا يكون حسبه في البلدان القليلة السكان.

و هذا ما ذهب إليه مارسيل موس Mercel Mauss و هو من أتباع دوركايم، و هو كذلك عالم اجتماع فرنسي قام بدراسة قبائل الإسكيمو Eskimo، الذي بين فيها اختلاف أنماط المعيشة باختلاف أوضاعهم الديمغرافية، ففي فصل الشتاء يسكنون جماعيا في بيوتا مستطيلة(عدة أسر تتجمع) و في فصل الصيف يتفرقون، كل أسرة تسكن لوحدها في خيمة. فبهذا تكون كثافة السكان شديدة في الشتاء عنها في الصيف و يتبع هذا الإختلاف اختلافا في حياتهم الإجتماعية كلها سواء نظام الأسرة، نظام الثروة... الخ. فالنشاط الإجتماعي بمختلفه و العبادات حسبه يزداد في فصل الشتاء عنه في فصل الصيف[٨٩].

١١- آراء أدلف كوست .Adolphe Coste

كوست هو عالم اجتماع فرنسي اهتم بالقضايا السكانية في أعماله. و لقد نشر في سنة ١٨٩٩ كتابا بعنوان "مبادئ علم الإجتماع الموضوعي"

.Principes d'une sociologie objective

---

[٨٩]- عبد الكريم الباقي، المرجع السابق، ص ص ٢٤-٢٥.

تناول فيه القضايا الديمغرافية. حيث ذكر فيه " ان التطور تابع لحصول ظاهرة أساسية تستدعي جميع مراحل التكامل لان نمو المجتمعات يتجلى فيها... هذه الظاهرة هي تكاثر عدد الناس الذي يؤلفون المجتمع و هو ما أدعوه بالشرط البشري للتقدم ".

فمن هنا نلاحظ أن كوست أرهن التقدم و التطور الإجتماعي بالنمو السكاني. هذا النمو لا يكون عشوائيا بل منظما حيث يقول " ليفهمني القارئ حق الفهم، لا أقصد هذا مجرد ازدياد الشعب فقط بل أقصد أن يشمل الشعب المزداد تنظيم سياسي و فكري و اقتصادي أيضا و غايتي الى توحيد الشعب أكثر اتجاها منها إلى الزيادة. و لو أن جزءا من الأرض يقطنه مائة مليون نسمة، قسم إلى مائة ألف شعب متأخر يتألف كل شعب من ألف نسمة لكانت أحوالهم الإجتماعية جد متأخرة لا تكاد ترتفع عن حال المجتمع الحيواني. و لو ضمت مائة المليون هذه في ذلك الجزء من الأرض دولة واحدة فخضعوا لقوانين واحدة و صدروا عن عقيدة واحدة و سعوا إلى آمال واحدة و نسقوا جهودهم لكانت نتيجة ذلك بزوغ مدينة عجيبة لم نرى لها مثيلا حتى الآن[٩٠].

و إلى هذا كذلك ذهب العالم البلجيكي أوجين دبرييل Eugène Dupréel مختص في علم الإجتماع. إذ علّق على الظواهر الديمغرافية أهمية كبرى في كتابه " بحثان عن التقدم" deux essais sur le progrès الذي نشره سنة ١٩٢٨. إذ اعتبر مثل كوست أن الإزدياد العددي للمجتمعات هو الشرط الأساسي للتقدم الإجتماعي في جميع جوانبه، ذلك بتقديم الجهود و تأجيل المتع، لان زيادة السكان تضطرهم إلى زيادة جهودهم من جهة و لكنها تيسر الحياة من جهة ثانية[٩١].

١٢ـ الفكر الروسي في السكان.

العديد من المفكرين الروس تكلموا عن المسألة السكانية مثل ميليوتن موردفبنوف، رادشيف، بيساريف، متشكينوف... الخ. و نورد بعضها فيما يلي:

١- آراء بيساريف.

هو من أكبر و أبرز المفكرين الديموقراطيين الثوريين الروس الذين تكلموا عن السكان في كتابه " دراسات في تاريخ العمل" الذي نشره أول مرة سنة ١٨٦٣. و قد خصص فصلا كاملا عن السكان و هو الفصل السابع.

و فيه اعتبر أن زيادة النمو السكاني تعرض المجتمع إلى مشاكل، و ذلك لما يترتب عنها من ازدياد لظاهرة الفقر.

---

[٩٠]- نفس المرجع، ص٣١.

[٩١]- نفس المرجع السابق، ص٣٢.

فهذا المفكر الراديكالي أخذ موقفا متشددا من السكان و علاقتهم بالفقر، و لقد نقد بيساريف مالتوس و ريكاردو حول قانون الغلة المتناقصة. و الذين يعتبرون أنه لا يوجد إمكانية للتوفيق بين فكرة التقدم و النظرة المحالة لنمو السكان. إذ يرى أن الإنسان في حرثه للأراضي لا يعني بالضرورة ان يبدأ بالأراضي الخصبة و يؤكد ذلك و يقول " أنه في هذه الحالة كان يتعين على المزارعين التوسع أكثر في حراثة التلال القاحلة، كلما زاد توالد الناس بشكل أكثر، و لكن يتعين الحصول على كمية الغذاء و المواد الخام الأخرى المتناقصة بواسطة الجهود المتزايدة باستمرار"[٩٢] .

إن قيمة آراء بيساريف هذه تقوم على الانتقل من ميدان الفرضيات و الحسابات النظرية إلى أرض الحقائق الوقائعية و أشار هنا إلى الإنحرافات الإجتماعية من كل نوع في ظل المجتمع الرأسمالي المعاصر.

٢- آراء ماتشكينوف.

وقف كذلك هذا الأخير ضد أفكار مالتوس و الداروينية الإجتماعية حين أشار إلى عدم موضوعية مالتوس و إلى دفاعه عن المالكين العقاريين و البرجوازية الصناعية، ولقد اعترض على مصطلح فيض السكان المطلق لأنه يعتبر أن هذا الأخير لم يكن موجودا أبدا و لا يمكن أن يوجد، كما لا يوجد أيضا ارتباطا وظيفي بين الكثافة السكانية و الفقر[٩٣].

فلقد عالج هذا المفكر مشكلة السكان من موقعها الإشتراكي الطوبائي حيث حاول وضعها في إطار نظرية التغير الإجتماعي أي أن عدد السكان يجب أن يتغير مع تغيير قدرة الجماعة البشرية في الحصول على المنتجات الضرورية لها من البيئة المحيطة بها.

و لقد وقف ماتشكينوف ضد جميع حجج مالتوس فيما يخص محدودية إنتاج الأرض إذ أنه يرى أن إنتاج الأرض يرتفع بمكننة الزراعة و استخدام ما ابتكر في الكيمياء و الزراعة. حيث يقول أن النظرية يجب أن تؤكد الواقع، لهذا اتهم مالتوس بتزوير الواقع و الأرقام حيث قال أنه لا يوجد ارتباط وظيفي بين الكثافة السكانية و الفقر و أن القضية كلها في الظروف الإجتماعية[٩٤].

و ما يمكن أن نقول حول هذا المفكر انه وضع ملامح المشكلة السكانية في ضوء نظريات علم الإجتماع .

---

[٩٢]- السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص ٤٧-٤٨.

[٩٣]- أنانيهم و آخرون، المرجع السابق، ص٩٥.

[٩٤]- نفس المرجع السابق، ص٩٨.

٣- آراء مندليف.

لقد أشار هذا المفكر الروسي إلى أهمية دراسة قضايا السكان عند البحث في تطور البلاد الإجتماعي و الإقتصادي. و من بين أهم أعماله حول السكان نجدها في كتابه " نحو معرفة روسيا" و كذا في كتابه " أفكار منشودة " حيث تعرض في جميع أعماله المتعلقة بالإقتصاد و الإجتماع لتحليل العمليات بين السكان. إذ يقول"مهما كان الموضوع المتعلق بخير الشعب بأسره الذي يتوجه إليه الفكر سيصادف دائما المسائل المتعلقة بالسكان"[٩٥].

فهذا المفكر حاول أن يدلي بدلوه في قضية السكان في ضوء البناء الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع. فقام بتحليل نتائج أول إحصاء في روسيا لعام ١٨٩٧ و بناءا على نتائجه وضع أفاقا للسكان هذا البلد حتى سنة ٢٠٠٠. و أشار في كتابه "نحو معرفة روسيا" أن هناك علاقة وطيدة بين معدل الولادات و بين التطور الصناعي.

كما ربط مندليف بين نمو السكان بمعارفهم عن الطبيعة عكس مالتوس و لأول مرة في تاريخ الفكر الروسي طرح مندليف مسألة توزيع الأطفال و الشيوخ بين الفئات النشطة.

بينما في كتابه أفكار منشودة، قام بدراسة نمو السكان منذ أقدم العصور في مطلع القرن العشرين و في الفصل المتعلق بالسكان طرح مسألة عملية تشيخ السكان و طبيعة حدوثها[٩٦].

٤- آراء كوزولوف.

لقد جاء هذا المفكر الروسي ليعمق أفكار كارل ماركس في السكان لتشمل اتجاهات الخصوبة في الدول النامية. حيث ينطلق في تحليله للظواهر السكانية من نفس المسلمات الماركسية حول تغيير المجتمع و ظواهره في الدول النامية.

ثم يضيف إلى هذا الموقف مسلمة أخرى و هي أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات و نوعية النشاط الإقتصادي[٩٧].

و فرق كوزولوف بين نوعين من العوامل المؤثرة في الإنجاب منها المباشرة كالقدرة على الإنجاب و الرغبة في الإنجاب و القدرة في الحصول على وسائل تنظيم

---

[٩٥]- نفس المرجع، ص٩٧.

[٩٦]- السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص٥١.

[٩٧]- حسن محمد حسن محمد، المرجع السابق، ص١١٤.

الأسرة و كذا القدرة المادية على تربية الأطفال، و هذه العوامل هي الأخرى تتأثر بعوامل أخرى كالسن عند أول زواج مدة الزواج...الخ .

أما العوامل الغير مباشرة فهي العوامل المادية و الدليل على ذلك أن الرغبة في إنشاء الأسر الكبيرة العدد رغبة منتشرة بكثرة في الدول النامية و لها جذور تاريخية مصدرها سوء الظروف المادية و الإجتماعية و الصحية، كارتفاع معدلات الوفيات و سيادة الإيديولوجية المشجعة للنسل. و رغم أنه حاليا انخفض معدل الوفيات في هذه المجتمعات إلا أنها بقيت محافظة على هذا النمط من الإنجاب المرتفع هذا من جهة. و من جهة أخرى يرى كوزولوف أن المجتمعات في البلدان النامية تعتمد على الزراعة و هذه الأخيرة تعتمد على يد عاملة كبيرة، و الإعتماد على هذا النوع من النشاط الإقتصادي يرجعه كوزولوف إلى السياسة الإستعمارية التي كانت ترغب دائما في الحصول على الموارد الخام من مستعمراتها. الأمر الذي أدى إلى الإكتظاظ النسبي بالسكان في هذه المناطق الزراعية. فحسب كوزولوف إذن الدول الإستعمارية هي السبب في الزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية حاليا، و التي شجعت الزراعة بها و أخرت التصنيع[2].

و من كل ما جاء نلاحظ أن هناك تشابها بين أفكار كوزولزف و ماركس. فالأول يرى أن الدول الإستعمارية هي السبب في الإنفجار الديمغرافي بالدول النامية لأنها كانت تريد الحصول على المواد الخام فشجعت بذلك الزراعة و الثاني كان يرى أن الرأسماليين هما السبب في انفجار النمو السكاني عند الطبقات الكادحة إذ أنهم كانوا يشجعون الطبقة العاملة على الإنجاب لكي يجدوا لهم فائضا من العمال يمكنهم من خلالهم تخفيض الأجور متى أرادوا.

٥- آراء بوسوشكوف.

تطرق هذا الأخير اكثر من مرة في أعماله لقضايا السكان حيث قال "إن غنى الدولة هي غنى الشعب، فلقد شدد بوسوشكوف بالدرجة الأولى على ضرورة اجتذاب جميع السكان إلى العمل المنتج على نطاق واسع، أي أن عمل السكان المفيد اجتماعيا يكون أساس حياة المجتمع و ثروته.

لقد تناول بوسوشكوف على مصادر القوة العاملة بالنسبة للمصانع الجديدة و أعار اهتمامه كذلك لإمكانيات استخدام الصناعة لعمل الفلاحين الاقنان، و قد دعا إلى الإنضباط الصارم في العمل في كل مكان. حيث ناضل ضد الكسالى و الطفيليين و إلى جانب هذا نادى بالتشغيل المادي للعمل و خاصة في مصانع الدولة. و كان هذا الإهتمام مرتبطا منطقيا

---

[2]- عبد الباسط عبد المعطي و الآخرون، المرجع السابق، ص٤١.

بآراءه عن الإنتاج الفائض. فقد كان يعتبر أن العامل المؤهل يغطي نتائج الفائض بصورة أسرع، و لذلك كان يوصي بإلحاح تعليم الفلاحين الشباب في مختلف الحرف.

٦- آراء لومونوسوف.

إن أول عمل كان هاما في روسيا ظهر حول السكان كان سنة ١٧٦١ على يد المفكر لومونوسوف. و كان عبارة عن رسالة إلى الكونت شوفالوف بعنوان "حول تكاثر الشعب الروسي و المحافظة عليه" حيث كتب فيه يقول " إنني أعتبر أن القضية الأكثر أساسية هي تكاثر الشعب الروسي و المحافظة عليه ففي ذلك عظمة الدولة بأسرها و قوتها و ليس في المساحة الشاسعة المقفرة و العديمة الجدوى[٩٨] .

فهو كان يعتقد أن تقدم روسيا الإقتصادي و السياسي يتوقف إلى حد كبير على كثرة عدد الشعب الروسي المحب للعمل، و لهذا كان يعتبر أن نمو عدد السكان و العناية بصحتهم و مهاراتهم المهنية هي القضايا التي تتمتع بأهمية بالدرجة الأولى على صعيد الدولة. و لقد اعتبر أنه يمكن مضاعفة زيادة السكان بمعدل نصف مليون نسمة في السنة و بمعدل ١٠ ملايين إنسان في الفترة الفاصلة بين إحصائيين أي في فترة ٢٠ سنة، و أشار كذلك إلى أن الوسائل التي يقترحها لزيادة عدد السكان في روسيا هو الأمان و الهدوء الشعبي العام.

٧- آراء ريابوشكين.

لقد أوضح أفكاره حول السكان في مقاله الذي قدمه في مؤتمر مكسيكو للسكان سنة ١٩٨٤، أين رد فيه على قوانين التطور الإجتماعي التي أتى بها ماركس و لينين لتفسير التاريخ الإقتصادي للمجتمع البرجوازي.

فهو يرى أن الزيادة السكانية تتوقف على طبيعة النظام الإقتصادي السائد في المجتمع. و قام بتطبيق أفكاره هذه على الواقع الرأسمالي فوجد أن هناك زيادة سكانية. و هذا راجع للطبيعة الإستغلالية و المتعارضة بين القائمين على شؤون الإنتاج الإقتصادي (أي بين رأسماليين و العمال) حيث يعتمد الرأسماليون على وسائل الإحتكار و تركيز الثروة و النفوذ في أيدي الأقلية و استخدام الآلات على نطاق واسع و إحلالها محل العمال و ينشرون بين العمال أفكارا تشجع الهجرة و تنظيم النسل التي يقدم عليها العمال خوفا من البطالة و الفقر و الإستغلال الذي يتعرضون له. و يرى في مقابل هذا النظام نظام اشتراكي

---

[٩٨]- أنانيف و آخرون، المرجع السابق، ص٨٤.

ليس فيه فائض في السكان نتيجة للطبيعة الموازنة بين الأهداف و الوسائل و هذا لان أهداف الإشتراكيين هو الإنتاج من أجل إشباع الرغبات و ليس تحقيق الربح لفئة الأقلية[٩٩].

و في المقابل يرى ريابوشكين أنه في ظل الإنتاج الإشتراكي ، ليس هناك فائض في السكان نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف و الوسائل ، و هذا لان الهدف الرئيسي من الإنتاج هو إشباع الرغبات و ليس تحقيق الربح لفئة الأقلية.

١٣- أراء أيان بووين.

أصدر أيان بووين كتابا بعنوان " اقتصاديات السكان" نشر سنة ١٩٧٦ تنبأ فيه نتائج اقتصادية متشائمة سوف تصيب دول العالم الثالث، الذي عرف انفجارا ديمغرافيا قائلا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

حيث لاحظ أن هذه الدول تنمو بمعدلات هائلة إذ يبلغ معدل النمو السكاني بها ٣ % في السنة. مما أدى إلى فشل خطط التنمية في هذه الدول، هذا لان الزيادة المفرطة في عدد السكان تفوق معدل النمو الإقتصادي. مما يترتب عنه مشاكل اقتصادية جمة تتصل بزيادة البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة، و ضعف المدخرات القومية، و سوء الخدمات الإجتماعية و الإقتصادية و على رأسها عدم توفير الطعام اللازم و اللائق لسكانها.

فبووين يرى أن الزيادة الكبيرة لسكان هذه الدول تفوق معدل نمو الثروة القومية بها، إذ يقول " لقد كتب على هذه الدول أن تقاسي اقتصاديا من وضعها السكاني لمدة جيل من الزمان حتى بعد أن تنجح في تخفيض معدلات مواليدها"[2] .

فحسبه حتى و لو انخفضت معدلات النمو الديمغرافي بالدول النامية فلن تتقدم هذه الدول اقتصاديا الا بعد ربع قرن.

كما بين بووين أن نسبة الإعالة سترتفع إلى أكثر من ٥٠ % بارتفاع نسبة المستهلكين من السكان النشيطين، أي نسبة صغار السن الأقل من ١٦ سنة و الأكثر من ٦٠ سنة. أي الشيوخ و هذا لإتساع قاعدة الهرم السكاني بها. مما يؤثر أو بالأحرى يؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الإدخار الفردي و القومي على السواء.

١٤ـ آراء الفراد سوفي Alfred Sauvy

منذ مطلع القرن التاسع عشر أثار العديد من الإقتصاديين ضرورة تناسب الحجم السكاني الفعلي مع الموارد الإقتصادية المتاحة كما رأينا، و هذه هي نظرية الحجم الأمثل لسكان التي عرضها عدد من الديمغرافيين بعد الحرب العالمية الثانية. و التي امتدت في

---

[٩٩]- علي عبد الرزاق حلبي، المرجع السابق، ص,١٤٢

[2]- السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص٥٢.

الخمسينات إلى المجال السياسي إذ عكس مؤتمر السكان المنعقد في رومانيا سنة ١٩٧٤ موقف الديمغرافيين الماركسيين و هو أن طريقة التنمية و التحولات السياسية و الإجتماعية هو السبيل الوحيد أمام العالم المعاصر[١٠٠].

و يقصد بنظرية الحجم الأمثل للسكان هو بلوغ كل فرد من الإنتاج الكلي في جدول الموارد و الوسائل الإنتاجية المتاحة. أي أن عدد السكان لا بد أن ينقص أو يزيد عن هذا الحد حتى لا تنفجر بالسكان و تكتظ أو تفتقر منهم.

و يمكن تطبيق هذه النظرية خاصة في الدول والمجتمعات البدائية (أي تلك المجتمعات ذات الإقتصاديات الساكنة) حيث يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنتاج و عوامله. إلا أن في المجتمعات الحديثة و التي تتسم بالتقلبات الإقتصادية و التغير السريع فانه من العسير الحصول على البيانات المطلوبة لسرعة تغيير الانتاج و ظروفه و من ثم فان تطبيق هذه النظرية متعذرة فيما يتعلق بالمجتمعات البشرية ذات الإقتصاديات المتحركة السريعة التغير[١٠١].

و يقصد بالحجم الأمثل للسكان العدد الأنسب الذي يسعى المجتمع إلى الوصول إليه، هذا التوجه الذي يرى أن الزيادة السكانية تقيد و تتقيد بمجموعة من الدوافع الإجتماعية، الثقافية و الإقتصادية و في غالب الأحيان يقدم الجانب الإقتصادي لتحديد العدد الأمثل و الأنسب للسكان.

و حسب ألفراد سوفي " فالعدد الأمثل للسكان هو العدد الذي يحقق بأقصى درجة ممكنة هدفا معينا يمكن أن يتعلق هذا الهدف بتحقيق أعلى مستوى معيشي ممكن للفرد و المجتمع"[١٠٢].

حيث يذهب ألفراد سوفي إلى أن الحجم الأمثل للسكان قد يكون مختلفا من وجهة نظر الحكام عنه من وجهة نظر المحكومين، و يقوم بذلك نموذج هذا الأخير على ثلاث نقاط متناقضة هي :

- تفادي الشيخوخة.
- إخضاع الواقع الإقتصادي للواقع الإجتماعي.
- السعي إلى تحقيق الحجم الأمثل للسكان .

---

[١٠٠]- روبيرت لافون، الانفجار السكاني، تر نبيه الأصفهاني، شركة ترادكسيم، جونيف ١٩٧٧، ص٩٠.

[١٠١]- محمد مصطفى محمد، المرجع السابق، ص٤٨.

[102] - Alfred sauvy. Théorie général de la population, PUF, paris, T2, 1963, p50.

و لقد أكد هذا أي أنه لن يكون هناك تقدما اقتصاديا دون نمو سكاني سنة ١٩٦٧ ، حيث قال " أخيرا إن أي حساب علمي لم يخبر حتى الآن على أساس المستوى الأمثل بحكم السكان. و طبقا لرأيه فان المستوى يتوقف على الظروف الفنية و يمكن أن يتطور وفقا لتقدم التنمية الإقتصادية[١٠٣].

فحسب سوفي كل مجتمع يتكون من طبقتين: طبقة المحكومين les dominés و طبقة الحكامles dominants و لكل طبقة إيديولوجية الخاصة بها. لها أهداف و طموحات و آراء خاصة بسلوكها الإيجابي و سلوك الطبقة الأخرى. و على ذلك فيمكن أن نصادف في المجتمع أربعة ايديولوجيات هى :

- رأي طبقة الحكام كما ينبغي أن يكون عليه سلوكها الديمغرافي أو الحجم الأمثل لهم.
- رأي طبقة الحكام كما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإيجابي و الحجم الأمثل لطبقة المحكومين.
- رأي المحكومبن كما ينبغي أن يكون عليه الحجم الأمثل بنيتهم.
- رأي المحكومين كما ينبغي أن يكون عليه الحجم الأمثل والسلوك الديمغرافي في الطبقة الحاكمة.

و حسب ألفراد سوفي فقد يحدث تعارضا بين إيديولوجية الطبقة الحاكمة و المحكومة فيما يخص العدد الأمثل للمحكومين.

ففي ظل السيادة المطلقة للحاكم في المجتمع أين لا يشعر بالواجبات و حقوق المحكومين فهو يعمل على تشجيع الزيادة السكانية بينهم لضمان قوة العمل الرخيصة. أما مصلحة المحكومين فهي لا تتأثر بعددهم في هذه الحالة، فالحاكم في كل الأحوال لا يترك لهم إلا مستوى الكفاف و بالتالي فليس لديهم مصلحة في أن ينخفض عددهم أو يتزايدون بكثرة.

أما في ظل السيادة النسبية أين يكون الحاكم قائم بواجباته إزاء المحكومين تتطور حينها إيديولوجية الطبقة الحاكمة فتحبد الحد من الزيادة السكانية و التي تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لها.

أما المحكومين ففي مراحل نظالهم الأولى من أجل الحرية يشعرون أن كثرة عددهم تساعدهم في نضالهم، و لكن عندما يحصلون على بعض الحقوق الديموقراطية تظهر لديهم هم الآخرون رغبة في رفع مستوى معيشتهم و بالتالي يبدؤون في التفكير بتنظيم نسلهم.

---

[١٠٣]- روبيرت لافون، المرجع السابق، ص٩١.

و فيما يخص الحجم الأمثل للحكام فيرى هؤلاء أن من مصلحتهم أن يكونوا في أقل عدد ممكن حتى لا تنقسم و تتوزع ثروتهم و سلطتهم على المجتمع. و كذلك المحكومون يرون أن مصلحتهم هي أن يكون عدد أسيادهم محدودا للغاية. فهم على كل حال لا يتركون لهم إلا عيشة الكفاف. فإذا ما زاد عدد الحكام فيزداد استهلاكهم فبالتالي سوف يقل الإستهلاك المخصص لطبقة المحكومين مما ينتج عنه انخفاض في عدد المحكومين نتيجة إصابتهم بسوء التغذية فيموتون من الفقر و الأمراض.

و من كل هذا يتضح لنا أن الفراد سوفي اهتم بتفسير ظهورالإيديولوجيات السكانية لدى الطبقات الإجتماعية المختلفة. و تعرض لتعارض هذه الإيديولوجيات نتيجة تعارض مصلحة كل طبقة.و هذا التصارع و التعارض بين إيديولوجية الحاكمين و المحكومين يرجعه سوفي إلى أسباب اقتصادية[١٠٤]

كما قدم لنا الفراد سوفي أمثلة عن الأسباب الغير اقتصادية التي يكون لها تأثير على تلك الإيديولوجيات الخاصة بالسكان و عددهم. فيقول " في وقت الحرب يلاحظ أن الطبقة الحاكمة تشجع دائما الزيادة السكانية حتى يزداد الجيش عددا و قوة، أما طبقة المحكومين فهي ترى في نفس هذه المواقف أن تحد من عددها حتى لا يتحول أبناؤها إلى ضحايا الحرب". أي أن طبقة المحكومين في هذه الحالة تعمل على التقليل من أعدادها.

و يقول كذلك : " لكي نتحصل على جيش لابد من إنتاج السلاح و كذلك لابد من وجود جيش أي بمعنى لابد من أخذ ثروات الإنتاج و الرجال من السكان مع الضمان لهم حد الكفاف"[١٠٥].

كما تعرض الفراد سوفي إلى جانب أخر من الظواهر الديمغرافية و هو ظاهرة تشيخ المجتمع حيث يقول: "أن في مختلف الأنظمة نجد الذين لا ينشطون يعيشون على حساب الذين ينشطون و لإيجاد هذا التوازن لابد من أخذ الحلول التالية لضمان سير المجتمع على ما يرام و هي: تخفيض الأجور، تخفيض عدد المتقاعدين بإطالة مدة العمل"[١٠٦].

أما فيما يخص ظاهرة الوفيات فقد أعزى سوفي هذه الظاهرة لأسباب اجتماعية و غير اجتماعية، أما الإجتماعية فيرجعها إلى كل من المحيط الإجتماعي والإقتصادي من الصحة، الثقافة، النظافة، الوقاية...الخ. أما الغير الإجتماعية فأرجعها إلى الطقس و تقلباته و المنطقة الجغرافية.

---

[١٠٤]- عبد الباسط عبد المعطي و الآخرون، المرجع السابق، ص ص ٦٧-٦٨.

[105] - Alfred sauvy. Théorie génèral de la population. T 1 opcit, p70.

[106] - Alfred sauvy. Théorie général de la population. T 2 opcit, p67.

وفيما يخص ظاهرة الخصوبة فرأى فيها هى الأخرى أن هناك عوامل اجتماعية تؤثر فيها كعدد العازبات في المجتمع، السن عند أول زواج، الطلاق، استعمال وسائل منع الحمل و كذلك الإجهاض الإرادي و المستوى المعيشي...الخ. أما العوامل الغير اجتماعية قد حصرها في القدرة الفيزيولوجية للأزواج.

و هنا ينقد ألفراد سوفي كاسترو على أساس انه لا يوجد دليل قاطع على أن مستوى الخصوبة في كل المجتمعات التي تتمتع بالغذاء الكافي و الملائم تنخفض عندها الخصوبة. حيث يذكر بعض المجتمعات التي عرفت بتمتعها بالغذاء الكامل و الملائم و بالإستهلاك الكبير إلا إنها تميزت في الوقت ذاته بارتفاع معدل الولادات كالكنديين من الجنسية الفرنسية في القرن التاسع عشر حيث يقول أن متوسط عدد الأطفال لكل امرأة كندية كان يبلغ ٧،٩٦ طفل سنة ١٨٥٠ محققا بذلك معدل نمو قدّر ب ٣،٨٦ [١٠٧]% .

و حسب الفراد سوفي فان معدل النمو الطبيعي يكون إيجابيا على الإقتصاد عندما يأتي من الإنخفاض في معدل الوفيات نتيجة التحسن و التقدم الصحي للقضاء على بعض مسبباتها. كالملاريا، و كذا ارتفاع الكثافة السكانية في بعض المناطق. مع تسهيل التنقل، التعليم ، الصحة و مختلف النشاطات الاخرى كالطباعة ، النشر و تقسيم العمل..الخ[١٠٨].

١٥ـ نظرية التحول الديموغرافي .

إن العملية الخاصة بتحول السكان من مرحلة إلى أخرى تكون فيها الخصوبة و الوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بارتفاع الخصوبة و انخفاض الوفيات و إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة و الوفيات، و التي شهدتها مجموعة كبيرة من الدول تسمى تحول ديمغرافي أو تحول سكاني.

اذ تعرف عملية الإنتقال من مرحلة قبل التحول الديمغرافي إلى مرحلة ما بعد التحول الديمغرافي ارتباطا ما بين انخفاض الوفيات و الخصوبة مما ينتج عنها نموا سكانيا انتقاليا.

و تعد نظرية الإنتقال أو التحول الديمغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان و التي حظيت باهتمام كبير يماثل الإهتمام الذي قوبلت به نظرية مالتوس من قبل.

و هذه النظرية تعترف بالعلاقة الواضحة بين التنمية و النمو السكاني. حيث ترى أن معظم المجتمعات ما قبل المرحلة الإستقرارية /المرحلة الثالثة. عرفت استقرارا في عدد سكانها نتيجة ارتفاع معدل الوفيات والولادات على السواء. مع العلم انه في المرحلة الثانية

---

[107] - IBID, p109.

[108] - Alfred sauvy. Malthus et les deux marx. opcit, p175.

أدى التحسن في مجال الخدمات الصحية إلى انخفاض معدل الوفيات باختلاف أنواعها، مما تسبب في وقوع الإنفجار الديمغرافي في بعض الدول، و بعدها وصل معدل الخصوبة إلى مرحلة الإنخفاض حتى بلغ مستوى الإحلال أي حوالي طفلين لكل امرأة و بالتالي استقر حجم السكان. كل هذا يعرف بالمراحل الإنتقالية الديمغرافية.

وتعتبر هذه النظرية وليدة تفكير مجموعة من الباحثين من علماء الديمغرافية و الإقتصاد، فلا يمكننا أن ننسبها إلى عالم دون آخر، فالإهتمام بالعلاقة التي تربط السكان بالموارد المعيشية تمخضت عنها هذه النظرية، و هي محاولة لإخضاع التغير السكاني إلى قانون عام يتم وفقه التنبؤ باحتمالات النمو البشري حاضرا و مستقبلا لأي مجتمع سكاني.

و هذه النظرية عبارة عن وصف للتغيرات الديموغرافية للمجتمع من حيث التركيبة السكانية و أهم التحولات التي تطرأ على مستوى الولادات و الوفيات. ذلك تبعا للأوضاع السائدة أثناء كل مرحلة.

فلقد أقيمت هذه النظرية في البداية على أساس تجارب بيولوجية أجريت على بعض الكائنات. ففي بادئ الأمر قام بها ريموند بورل Raymond Pearl حيث استنتج أن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة ففي خلال الدورة الواحدة و في مساحة معينة ووسط معين يبدأ النمو بطيئا ثم ما يلبث أن يتزايد بالتدريج و بنسبة ثابتة حتى يصل إلى منتصف الدورة. و بعد هذه النقطة فان الزيادة المطلقة بالنسبة للوحدة الزمنية تصبح أقل حتى نهاية الدورة و قد اتخذ لوصف هذه النظرية قانونا رياضيا مستخدما معادلة المنحنى اللوحبشي لشرح منحنى النمو السكاني و تحديد دوراته المتتابعة[١٠٩].

و يعتبر أدولف لاندري Adolphe Landry أول من أدخل مفهوم الثورة الديمغرافية سنة ١٩٣٤. ثم اشتهرت بعد ذلك باسم التحول الديمغرافي من طرف برنستون من الولايات المتحدة الأمريكية، و أول من قسمها إلى ثلاثة مراحل C.Blak[١١٠].

إلاّ أن أول من نوه بوجود مراحل ديمغرافية كان واران تومسون Warren Thompson سنة ١٩٢٩ حيث رأى أن كل مجتمع بشري يمر بالمراحل التالية:[١١١].

مرحلة ارتفاع معدل الولادات و الوفيات.
مرحلة انخفاض معدل الولادات و الوفيات.
مرحلة انخفاض معدل المواليد و ارتفاع طفيف في معدل الوفيات.

---

[١٠٩]- فتحي محمد أبو عيانة. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٤٥.

[110] - Daniel Noin. La transition démographique dans le monde, PUF, paris, 1983, p18.

[١١١]- مصطفى السلافاني، المرجع السابق، ص٣٢٢.

إلاّ أن هذا الأخير لم يعطي لنا تفسيرا حول عملية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى من حيث الأسباب.

و مجمل القول فان نظرية التحول الديمغرافي هي تلك النظرية التي تحاول شرح المسار العام للنمو السكاني و نستطيع تلخيصها في ما يلي:" هي التطور الإقتصادي والتنموي الذي يفصل التوازن بين الولادات و الوفيات في أي مجتمع سكاني".

و هذا باعتبار أن المحرك الأول للتحولات السكانية هي ظاهرة الوفيات ثم تأتي بعدها ظاهرة الولادات في المرحلة الثانية. رغم وجود عامل ثالث يحدد عدد السكان في أي مجتمع بالإضافة إلى العاملين الأوليين (الولادات و الوفيات) الا وهو عامل الهجرة. إلا أنه جرت العادة أن تتم الدراسة فقط على ظاهرة الولادات و الوفيات حيث لا يدخل هذا العامل إلا كعامل مشوش[١١٢].

و لكن السؤال المطروح هنا ما هي العوامل الكفيلة للانتقال من مرحلة إلى آخرى ؟

نلاحظ أن كل المفكرين الذين اهتموا بالتحول الديمغرافي اهتموا بظاهرة انخفاض الوفيات حيث يقول أدولف لاندري " الوفيات الغير طبيعية أصبحت قليلة و السبب في ذلك هو التقدم الجذري في النظافة و الوقاية و الصحة"[١١٣].

إذ أن الأمراض المعدية أصبحت معروفة أكثر و استطاع القضاء عليها خاصة بعد اكتشاف باستور.

و ذكر لاندري landry و شرح أن سبب انخفاض الولادات هو أكثر صعوبة من شرح سبب انخفاض عدد الوفيات فيقول" أن السبب في انخفاض الولادات كما يعلم كل الناس الآن و بدون منازع هو التحديد الإرادي للولادات"[١١٤] ذلك بالأخذ بعين الإعتبار مدة الإنجاب بعد الزواج في الماضي و الحاضر، فمثلا في فرنسا كان الأزواج ينجبون بعد سنوات قليلة من زواجهم أما حاليا فالمدة الفاصلة بين الزواج و الإنجاب حوالي خمس سنوات في فرنسا بعد الزواج.

لكن ما هى العوامل التي كانت وراء اتخاذ هذا السلوك و مكيف تم انتقال من مرحلة إلى أخرى؟

قد يكون هذا السؤال هو الذي جعل دانيال نوان Daniel Noin يذهب إلى القول بان كل من أدولف لاندري ووران تومسون لم يعطيا مخططا لهذا التطور إذ لم يقوما بشرح

---

[112] - Marc Termote. Vers une approche intégrée de la transition démographique, institut national de la recherche scientifique, Québec, 1992, p2.

[113] - Adolphe landry. Opcit p22.

[114] - IBID, p29.

ذلك التغير الطارئ في كل مرحلة كما فعل فرنك نوتشتاين Frank Notestien بعدهما و الذي بين عملية التطور بوضوح و استخرج المتغير المتسبب في ذلك[١١٥].

أما في الوقت الحاضر فلقد اتفق الديمغرافيين على ثلاث مراحل للنمو السكاني تتميز كل مرحلة من مراحلها بسمات خاصة معتمدة على تطور معدلات الولادات و الوفيات في آن واحد.

١- المرحلة الأولى / المرحلة البدائية .

تتميز هذه المرحلة بالإرتفاع الشديد في معدل الولادات و الذي يبلغ ما بين ٤٠ – ٥٠ ‰ و كذا الإرتفاع الشديد الآخر في معدل الوفيات و الذي يصل إلى ما بين ٣٠ – ٣٥ ‰ [١١٦].

و ترتفع الوفيات في هذه المرحلة خاصة في الشريحة العمرية الصغرى و نعني بذلك الأطفال الرضع حيث يصل معدل وفيات الأطفال فيها ٢٥٠ ‰، كما أن أكثر من نصف الأطفال يموتون في هذه المرحلة قبل وصولهم سن ١٥ سنة[١١٧].

لقد كانت في تلك الفترة الأمراض، المجاعات و الأوبئة و كذا الحروب عوامل فعالة في تحديد التزايد السكاني، حيث كانت الزيادة السكانية ضعيفة في القرون الأولى و الوسطى للميلاد. فحوالي ٢٥ % من سكان أوربا توفوا بسبب الطاعون الأسود و المجاعة بين ١٣٤٨ – 1350 .

فالتاريخ يحدثنا أن المرض و الجوع كان لهما الدور الأول في تحديد الزيادة السكانية في الماضي. فلقد انخفض عدد سكان أوربا سنة ١٤٠٠ بنسبة ٤٠% مما كان عليه سنة ١٣٤٨ لانتشار الفقر و الأوبئة و المجاعة. فأوربا كانت عرضة للأوبئة و المجاعات و الحروب. ففي سنة ١٦٦٣ قدر عدد ضحايا الطاعون بلندن حوالي ١٠٠ ألف ضحية و هو بمثابة ربع سكان المدينة[١١٨].

إن الطاعون الأسود هو أشد ما قضى على سكان أوربا ما بين ١٣٤٨ – ١٣٥٠ إذ بلغ عدد ضحاياه ما بين ٢٠ – ٢٥ % و كذلك مجاعة ١٤٠٠ التي قضت على حوالي ٦٠ % من سكانها. لهذا لم يحدث التضاعف الأول لسكان العالم إلا في سنة ١٦٥٠ حين بلغ

---

[115] - Daniel Noin, opcit p17.

[١١٦]– أحمد نجم الدين و الآخرون. الجغرافيا البشرية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥٦.

[١١٧]– فتحي أبوعيانة، دراسات في علم السكان، المرجع السابق، ص١٤٦.

[118] - Benhard Marcel. Histoire de la population mondiale, SMD, paris, 1968, p200.

عددهم حوالي ٥٠٠ مليون نسمة[١١٩]. و بهذا بلغ معدل النمو السكاني ذروته في العالم في أوائل الستينات إذ قدر ٢% .

لقد مرت أوربا بهذه المرحلة منذ ثلاث قرون فمثلا في القرن الثامن عشر بلغ معدل الولادات بها ٣٨ ‰ إلا أن القليل منهم فقط كانوا يبقون على قيد الحياة إلى غاية سن الزواج. و هذا لارتفاع معدل الوفيات الأطفال الرضع مما ترتب عنه إنجاب متكرر قصد تعويض ما فقد من الأبناء فبلغ حينها متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة ما بين ٤ – ١٣ طفل. فمثلا فرنسا سجلت ابتداء من سنة ١٨٣٠معدل ولادات خام يقدر بـ ٣٠ ‰.

و قد يرجع السبب في ارتفاع معدل الوفيات في هذه المرحلة إلى ارتباطها بالحالة الإقتصادية و الصحية بصفة عامة، و كذلك الحروب التي خلفت عددا كبيرا من الوفيات، أما عن سبب ارتفاع معدلات الولادات في هذه المرحلة، فيرجع إلى الترسب الإجتماعي للثقافة المرتبطة بالعادات و التقاليد التي تحبذ كثرة الإنجاب، فمزايا النظام الإقتصادي فيها هو الذي كان يطلب الأسر الكثيرة العدد للمساهمة و المساعدة في الزراعة بما أنها النشاط السائد. ضف إلى ذلك فالطلب على الإنجاب كان متأثر فيها بمساعدة الأطفال لأسرهم عند الكبر فكان في هذه المرحلة الإنجاب استثمار في المستقبل[١٢٠].

كذلك نجد أن النسبة العالية للوفيات كانت لها الأثر على ارتفاع معدل الخصوبة ذلك لتعويض ما فقدته تلك الأسر من الأطفال.

و لقد استغرقت هذه المرحلة مدة طويلة من الزمن امتدت من العصور القديمة إلى العصور الوسطى، و كان المجتمع السائد كما قلنا فيها هو المجتمع الزراعي ذو الدخل المحدود.

في مثل هذه المجتمعات تنخفض مكانة المرأة كما تقل تكاليف تربية الأطفال بسبب انخفاض مستوى التعليم، و يساهم هؤلاء في سن مبكر جدا في الأعمال الزراعية مما يؤدي الى ارتفاع معدل الولادات و الوفيات فيها في نفس الوقت.

و لقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه تقريبا حتى القرن السابع عشر و لكن في شرق أسيا و بعض مناطق دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا الصحراوية بقيت بها هذه المرحلة حتى القرن الماضي.

٢- المرحلة الثانية / المرحلة الإنتقالية أو المتوسطة.

---

[119] - jean marie Poursin. Opcit p22.

[120] - Gorin Ohlin. La théorie économique en face de la croissance de la population, in les aspects économique de la croissance démographique, ed CNRS, paris, 1976, p61.

تتميز هذه المرحلة بثبات نسبي لمعدلات الولادات بينما تبدأ معدلات الوفيات في الإنخفاض ذلك بسبب الدور الصحي و التحسن العام في ظروف الحياة. إذن في هذه المرحلة تحسنت الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية و الصحية. و التي صادفت اكتشافات لويس باستور في مقاومة الأمراض المعدية. فكانت وراء الإنخفاض المباشر لمعدل الوفيات بمختلفه، حيث بلغ ما بين ١٥-٢٥ ‰ فحين استمر في هذه الفترة معدل الولادات في الإرتفاع إذ تراوح ما بين ٤٠ -٥٠ ‰.

كما ارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية بنسب كبيرة حيث وصلت ٢٥ % [١٢١]. و على أثر ذلك تميز الهرم السكاني باتساع قاعدته.

و لقد أدى النزول المفاجئ لمعدلات الوفيات خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و استمرار معدل الولادات في الإرتفاع (الثبات) إلى تزايد معدل الزيادة السنوية و تشكل ما يسمى بالقنبلة السكانية للعالم الثالث.

حيث ارتفع عدد سكان العالم بمقدار أربع مرات خلال القرن الماضي، اذ كان النمو السكاني أسرع مما كان عليه في أي وقت من التاريخ البشري السابق، فقدر عددهم في بداية القرن العشرين حوالي ١،٥ مليار نسبة ليبلغ مليارين عام ١٩٢٧ ثم ثلاث ملايير سنة ١٩٦٠.

لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ سنة ١٩٦٠ و حدث ذلك في الدول النامية بنسبة ٩٥% و شوهد في نفس الفترة تباطؤ أو توقف النمو السكاني في أوروبا و أمريكا الشمالية و اليابان.

و في هذه المرحلة تطورت وظائف الأسرة و تحولت هذه الأخيرة من وحدة إنتاجية و استهلاكية في البيئة الزراعية إلى وحدة استهلاكية فقط في البيئة الصناعية. كما شجعت المرأة للمشاركة في عملية الإنتاج خارج البيت، و امتازت كذلك هذه المرحلة بتخصيص الأموال لإعداد الشباب و الأطفال وتكوينهم بطريقة أفضل.

لقد استمرت هذه المرحلة ما بين ٧٥-١٥٠ سنة و أطلق عليها الفترة الانتقالية. ففي أعقاب الثورة الصناعية تغيرت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية السائدة في المجتمعات آنذاك. و أدى تحسن الظروف الصحية للسكان إلى انخفاض معدلات الوفيات العالية و هذا طبعا كلما قلنا بفضل التطور التكنولوجي الذي كان من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى هذه المرحلة .

---

[١٢١]- أحم نجم الدين و الأخرون، المرجع السابق، ص٢٥٨.

فأوروبا مثلا عرفت هذه المرحلة في القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، أما الدول النامية فقد عاشت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية تقريبا حيث يرى دومينيك تبيتان Dominique Tabutin أن دول الجنوب عرضت أكبر معدلات الولادات في العالم ما بين ١٩٤٠ – ١٩٦٠، وهو ما حدث في بعض المناطق الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر[١٢٢] مما أدى إلى زيادة الفجوة بين معدل الولادات والوفيات وأحدث الإنفجار الديمغرافي بها.

٣- المرحلة الثالثة/المرحلة الإستقرارية أو مرحلة النضج السكاني.

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة الديمغرافية و تتميز بالنمو البطيء في عدد السكان من جراء التحولات الإجتماعية و الإقتصادية، فعندما ارتفع المستوى المعيشي للسكان مع زيادة الوعي الصحي و الثقافي و الحضري و كذا الوقائي، اتجهت معدلات الولادات إلى الإنخفاض بعد ما كانت معدلات الوفيات قد انخفضت في المرحلة التي سبقتها (المرحلة الإنتقالية) و وصلت إلى أدنى حد لها ما بين ٧ – ١٠ ‰ [١٢٣]و كان نتيجة ذلك بالطبع هو انخفاض معدل النمو الطبيعي حيث وصل إلى ما بين ٠،٥- ١% سنويا. كما هو الحال الآن في معظم دول غرب و شمال أوربا و أمريكا.

فما بين ١٩٥٠ – ١٩٥٥ انخفضت خصوبة الأوربيين من ٢،٦ طفل لكل امرأة إلى ١،٤ طفل/امرأة و هو حدا أقل من التعويض. أما أمريكا الشمالية في نفس الفترة انخفضت الخصوبة بها من ٣،٥ طفل لكل امرأة إلى ١،٨ طفل لكل امرأة في أواخر السبعينات.

فانخفاض مدة الزواج لارتفاع الطلاق في أوربا ما بين ١٩٥٠ – ١٩٧٥ و تأخر سن زواج المرأة و كذا خروجها لميدان العمل و ارتفاع العلاقات الجنسية خارج الزواج كلها عوامل أدت إلى انخفاض الخصوبة بها ضف إلى ذلك انتشار استعمال وسائل منع الحمل.

و من سمات هذه المرحلة هو زيادة فرص الحراك الإجتماعي الذي يمكن تحقيقه بطريقة أفضل في حالة الأسرة الصغيرة، كما أدت عملية التنمية الحضرية إلى تغير مكانة الطفل في المجتمع حيث تحولوا إلى عبء اقتصادي بعدما كانوا عونا اقتصاديا للأسرة، فانتشرت بذلك الأسر المصغرة عند الطبقات العليا أولا ثم الطبقة الدنيا ثانيتا.

---

[122] - Tabutin Dominique. Un demi siècle de transitions démographique dans le sud, Quetelet, 1992, p10.

[١٢٣]– أحمد نجم الدين و الآخرون، المرجع السابق، ص٢٥٩.

و من ميزات هذه المرحلة كذلك ارتفاع نسبة الشيوخ و انخفاض نسبة الأطفال من مجموع السكان.

إن هذه المرحلة بالإمكان مشاهدتها بوضوح في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة من الثورة الصناعية حتى عام ١٩٧٥ على سبيل المثال في بريطانيا و فرنسا مرت على هذه المرحلة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٧٧٠ ــ ١٩٦٥، السويد مرت عليها خلال الفترة الممتدة ما بين ١٧٧٥ ــ ١٩٦٥[١٢٤].

و ما يمكن قوله هو أن خمس الإنسانية الموجود اليوم في البلدان المتقدمة/المصنعة وضعت حوالي قرنين لتحقيق التحول الديمغرافي بها.

و الملاحظ كذلك أنه في سنوات الخمسينات و الستينات كان ينظر للولادات تحت تأثير المدرسة الوظيفية التي كانت مهيمنة على علم الإجتماع الأنجلوا سكسوني و في هذا الإقتراب يوضع التحول الديمغرافي في مجموع التحولات البنيوية المتعلقة بالتصنيع و التحضر.

فالتحول الديمغرافي إذن هو الإنتقال من المجتمع الزراعي الكثير الخصوبة إلى مجتمع مصنع قليل الخصوبة، و حدث بتحويل القيم الثقافية في المجتمعات التقليدية و التي كانت منحصرة حول العائلة و الطفل.

و من كل هذا نلاحظ وجود علاقة عكسية بين نظرية مالتوس و نظرية التحول الديموغرافي. فمالتوس يقول أنه لا يجب رفع المستوى المعيشي للعمال و مستوى أجورهم لأن ذلك بالضرورة سيؤدي إلى زيادة عددهم الشيء الذي يترتب عنه انخفاض في مستواهم المعيشي، ونظرية التحول الديمغرافي تذهب إلى أنه يجب رفع المستوى المعيشي للسكان و إشراكهم في عملية التنمية مما يدفعهم إلى المحافظة عليه و بالتالي هبوط معدل نموهم.

و يلاحظ بصفة عامة على هذه النظريات أنها اعترفت بالتمايز الطبقي في السلوك الديمغرافي و حاولت تفسيره فأرجعته تارة إلى عوامل ذاتية كامنة في ذات الإنسان كمالتوس و تارة إلى عوامل إقتصادية مثل كونتر، و تارة أخرى لعوامل إجتماعية مثل نظرية التحول الديمغرافي.

---

[١٢٤]– مصطفى السلاقاني، المرجع السابق، ص٣٢٣.

الخاتمة:

لقد شغلت المسائل السكانية كما رأينا رجال الدولة و الفكر منذ أقدم العصور حيث احتلت القضايا السكانية مكان الصدارة لدى الباحثين. و يمكن القول أن معظم النظريات السكانية الحديثة وجدت مرتكزاتها في كتابات الفلاسفة و المفكرين القدامى، ومن ثم لا يستطيع أي باجث في هذه الدراسات اليوم ان يتجاهل رواد هذا الفكر و اسهاماتهم في بناء مدارس نظرية متنوعة حول السكان.

و لقد أسهمت النظريات التي ظهرت قبل أو بعد مالتوس كما رأينا في تناول الظاهرة السكانية من مداخل مختلفة في محاولة تحليل الظاهرة و تفسيرها و التنبؤ بها. فمنها من أخذت مدخلا يعتمد على طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه هما اللذان يتحكمان في النمو السكاني بالإعتماد على تاريخ الحركة السكانية. وهذا النوع من النظريات نفى كل تدخل من طرف الإنسان نفسه في التحكم في خصوبته و يدخل ضمن هذه النظرية سادلر و دوبلدي، سبنسر و كورادوجيني، فهؤلاء حاولوا إبراز أهمية العوامل البيولوجية في إنخفاض الخصوبة. خاصة في دراسة حالة الدول المصنعة نتيجة إنخفاض القدرة البيولوجية لسكانها. غير أن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه القدرة، فبينما يرى سادلر أن ارتفاع الكثافة السكانية تؤدي إلى نقص القدرة على الإنجاب، ذهب دوبلدي إلى القول أن زيادة الغذاء هي التي تؤدي إلى هذه القدرة. فحين أن سبنسر يرى أن تعقد الحياة الإجتماعية و التنظيم الإجتماعي يتطلب من الإنسان بذل جهد للتدرج إلى الأعلى حتى يحافظ على حياته الذاتية هذا ما يؤدي إلى إنخفاض قدرته البيولوجية، أما عن كورادو جيني فقد اعتقد أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر على كثافته السكانية، إذ أن في المرحلة الأولى تكون الخصوبة مرتفعة عند كل الطبقات ثم في المرحلة الثانية تنخفض إلى الطبقة العليا، و في الأخير تنخفض عند الطبقة الدنيا كذلك. و إلى هنا التغير البيولوجي ذهب البرجوازي ذي كاسترو في منتصف القرن الماضي.

أما أصحاب النظرية الإجتماعية و الإقتصادية فقد اعتبروا أن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية هي التي تحدد معدلات الزواج و الإنجاب. فأصحاب هذه النظرية لم يهتموا بتحليل النمو السكاني و العوامل المؤدية إليه بل أرجهوا اهتمامهم نحو الظروف الموضوعية التي تحدد العلاقات الإجتماعية بين السكان. حيث انطلقوا من مفهوم مفاده أن كل مجتمع يتكون من بنيتين أساسيتين البنية التحتية، التي تشمل كل من قوى الإنتاج و العلاقات الإنتاجية و البنية الفوقية التي تتألف من مستويات متعددة كالسياسة، القانون، الفن

القيم الروحية...الخ. و نتيجة لتفاعلات التي تتم في ظل البنية التحتية تحدث تغيرات في البنية الفوقية، لذلك رفض أصحاب هذه النظرية ما جاء عند مالتوس و من هؤلاء كارل ماركس أدم سميث كونترو، كوزولوف...الخ.

و بهذا نستنتج أن أصحاب هذه النظرية يتجهون أساسا إلى نفي العلاقة بين العامل البيولوجي و الإنجاب. مفترضة وجود عوامل إجتماعية يتأثر بها الإنسان، فتجعله يزيد أو ينقص من نسله دون أن تتغير طاقته الفيزيولوجية على الإنجاب.

بهذا نجد أن القضايا السكانية من أهم القضايا التي تعرفها المجتمعات المعاصرة التي تتطلب فكرا يعتمد من جانب العديد من المفكرين و الخبراء في مجالات مختلفة. حيث أن القضايا السكانية اليوم أصبحت تشكل منعطفا خطيرا، اذ تهدد العالم بأسره في كل مخططاته التنموية.

و الإهتمام بالقضايا السكانية ليس وليد اليوم إنما بدأ مع ظهور المجتمعات البشرية، إلا أن ذلك الإهتمام لم يكن بالمعنى الواسع لأغراض التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تعرفها المجتمعات اليوم، إنما كان لأغراض أخرى حربية و ضرائبية.

و اليوم أصبح هذا الإهتمام يأخذ حيزا كبيرا من جهد المفكرين والمتخصصين العاملين على مستوى هيئات حكومية و غير حكومية لكي يصلوا إلى حلول و الدليل على ذلك هو إقامة المؤتمرات السكانية كل عشر سنوات من طرف الأمم المتحدة.

و يعزى هذا الإهتمام بالمسائل السكانية خاصة إلى ظاهرة الخصوبة. من خلال التزايد السكاني الكبير الذي عرفه العالم في النصف الثاني من القرن الماضي.

و بهذا اصبح علم السكان و الديمغرافيا بالغ الأهمية يستوجب تضافر جهود عديدة بشكل متعاون و فعال لدراسته و معالجته، فهو يرتبط بمسائل التنمية و التخطيط، الصحة والتعبيم...الخ.

المراجع

ا.المراجع باللغة العربية.

١- آنا نيف و آخرون ، أسس نظرية السكان ، تد بسام مقداد، دار التقدم ، موسكو، ١٩٨٠,
٢-الأخر س صفوح – علم السكان و قضايا التنمية والتخطيط لها دار النشر، دمشق ،١٩٨٠.
٨- ابن خلدون عبد الرحمان ،ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨.
٤-أبو علانة فتحي، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٥ .
٥- الجباوي علي عبدالله. الانتروبولوجيا علن الأناسة ، مطبعة البان ، دمشق، ١٩٨٨ .
٦- اسلافاتي مصطفى ، طرق التحليل الديموغرافي، جامعة الكويت، الكويت، ط ٣ ، ١٩٩٤ .
٧- الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية ،بيروت، ١٩٨١ .
٨- اسان كريت، النظرية الإجتماعية من بارسونز الي هابرماس ، تر محمد حسن علوم بمجلة عالم المعرفة، عدد ٢٤٤ ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، أفريل ، ١٩٩٩,
٩- بريسا رولان، معجم مصطلحات الديموغرافيا، تر حلانوفل رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٠ .
١٠- بافيت كيت، مالتوس و الإقتصاديون الآخرون. بكتاب رد على مالتوس، تر ابراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق ، ١٩٧٨,
١١- جلبي عبدالرزاق ،علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .
١٢- حسن محمد حسن محمد ، علم إجتماع السكان و تنمية الموارد البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .
١٣- سدني ه كونتر ، النظريات السكانية و تفسيرها الإقتصادي تر أحمد إبراهيم عيسى ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر القاهرة ، ١٩٦٧ .
١٤- شفيق محمد، السكان و التنمية، القضايا و المشكلات، المكتب الجامعي، ١٩٩٨ .
١٥- صافتا محمود و آخرون. أسس الجغرافيا البشرية.منشورات جامعية دمشق، دمشق، ١٩٩٩.
١٦- عبد الرحيم عبدالمجيد . علم الإ جتماع السكاني. مكتبة غريب القاهرة ، السنة غير مذكورة
١٧- عبد الباقي زيدان ، أسس علم السكان ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨,
١٨ عبد الباقي عبدالكريم ، في علم السكان ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٦٦ .
١٩- عوض السيد حنفي . المشكلة السكانية و تحديات الحياة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط١، ١٩٩٧,
٢٠- عبد المعطي عبد الباسط و الآخرون.السكان و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧,

٢١- عبدالباقي زيدان. القومية العربية و المجتمع العربي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤,
٢٢- غلاب محمد السيد، صبحي محمد عبد الحكيم . السكان ديموغرافيا و جغرافيا، ط ٢، ١٩٦٧,
٢٣- كحالة محمد رضا . سلسلة بحوث اجتماعية، النسل الجمال ، جولة في ربوع التربية مواسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ .
٢٤- لافون روبيرت ، الإنفجار السكاني، تربية الأصفهاني شركة تراد كيم ، جنيف ١٩٧٧
٢٥- مخول مطانيوس ، مبادئ الإحصاء السكاني، منشورات جامعة دمشق، دمشق ، ١٩٩٧ .
٢٦- محمد أحمد محمد مصطفى، السكان و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ .
٢٧- نامق صلاح الدين ، اقتصاديات السكان ، دار المعرفة ، مصر،١٩٧٠ .
٢٨- نامق صلاح الدين ،التضخم السكاني و التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف. مصر، ١٩٦٦ .
٢٩- نجم الدين أحمد و آخرون. الجغرافيا البشرية، جامعة بغداد ، بغداد، ١٩٧٩.

٢ـ المراجع باللغة الفرنسية.

1- Dominique Tabutin – un demi siècle de transition démographique dans le sud, ULC, Belgique, 1992.
2- Landry Adolphe – la révolution démographique, INED, paris, 1982.
3- Lecaillon jean didier – démographie économique, ed litec paris, 1990.
4- Lallemant Michel – histoire des idées sociologiques, ed Nathan, paris, tome 1, 1993.
5-Mattelard Armand – géopolitique des contrôles des naissances, ed universitaire, paris,١٩٦٧.
6- Noin Daniel – la transition démographique dans le monde, PUF, paris, 1983.
7- Ohlin Goran – la théorie économique en face de la croissance de la population, in aspects économiques de la croissance démographique, ed CNRS, paris, 1976.
8- Paulalion G – la science de la population, ed imprimerie du sud, Toulouse, 1984.
9- Poursin jean marie – la population mondiale, ed le seuil paris, 1976.
10- Paussou j p Guillaume p – démographie historique, collection u, ed, calin paris, 1970.
11- Sauvy Alfred – Malthus et les deux Marx, ed canthier, paris, 1963.
12- Sauvy Alfred – Théorie générale de la population, PUF paris, Tome 1 et 2, 1963.
13- Termate Marc – vers une approche intégrée de la transition démographique, institut national de la recherche scientifique quebec, 1992.